

کتابخانه اصفیاء سرکار عالی حیدر آباد دکن

نمبر و جلد

تاریخ و جلد

نام کتاب

فصل کتاب

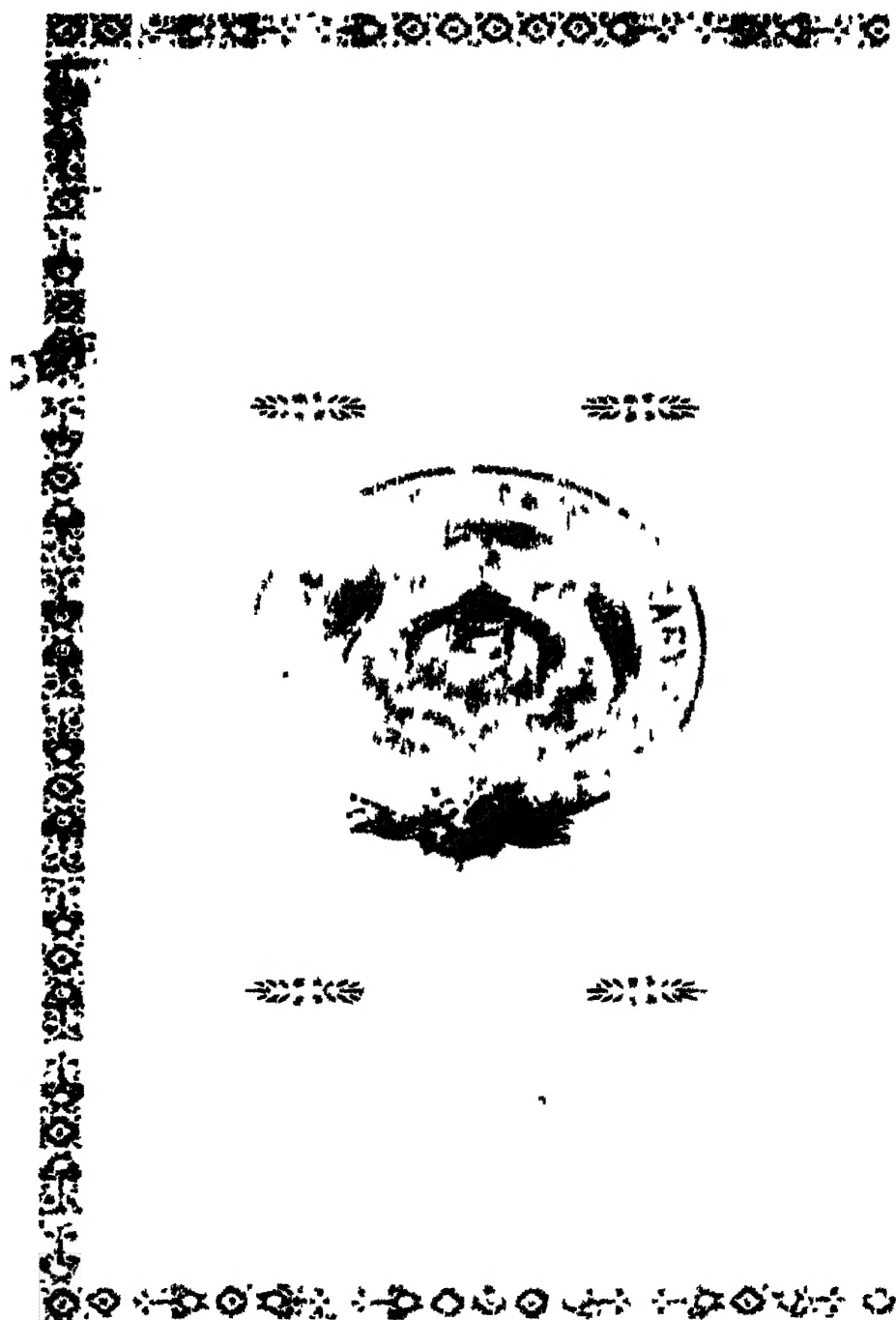
نمبر کتاب و فن مذکور

آخر آبان ۱۳۲۱

حاشیہ للمولی

منطق

۱۲۲



❦ حاشية للمولى قره خليل ❦

❦ على رسالة محمد امين ❦

❦ في جهة الوحدة ❦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علمنا المنطق والبيان * وهذا أنا الى سواء انسيب
بوضع الميزان * والصلوة على محمد الهادي المؤيد بساطع البرهان *
وعلى آله واصحابه المبشرين باخلود في غرف الجنان (امدع)
فيقول العبد الفقير الى عفوريه القدير خليل بن حسن احسن الله
حاله لما استغلت في سنة خمس ومائة والف بمذاكرة رسالة جهة
الوحدة لصدر الافاضل المدعو (محمد امين) رحمه الله طلب مني جملة
من الاخوان والخلان ان اكتب عليها ملاحظة كانت في الاصل
عن وجوه فرائدها * وجامعة الاكلى على معاقد قواعد * مع زيادة
مباحث شريفة لا بد منها خلت عندي تلك رسالة كما زدهو على
المشروح فوائده لا بد منها فانه في غاية الاختصار وحله في صل في عين
ورق اودونها الا انه لم يطل انكلام اسفقت على اتخيلين من هذه
المباحث تفيد بصيرة في الشروع في كل علم عقلي وتغني وتعين

(في تصديره)

في تحصيله فمن فاز بها فقد فاز بكل شيء * اسعفت مر امهم وسلكت
 اثر الحشى في الانضاح عبارات واضحة بحيث يسهل فهمها على
 المبتدئين لتكون عنوانا على البر * وسميتها بالرسالة العونية في انضاح
 الحاشية انصدريه . ليكون اسمها مضابقا لسمائها والى الله انفسرع
 في نفعها كاصلها للمحصلين . الذين هم للعق طائبون * وعن طريق
 العنادنا يكون * وعن طريق التقليد معرضون * والى سميت الصواب
 متوجهون * غرضهم تحصيل الحق المبين * لا تصورا بل بصورة
 اليقين * ثم اقول اني وان لم آل جهدا في تأليف هذا الكتاب ولم ادخر
 في تسديده وتهذيبه لئلا يقع فيه عثرة وذلك بان يوجده
 خطاء وخطا فلا يجب الوقف عليه منه فان ذلك مما يلزم البشر
 ولا ينبغي عنه احد وقد روى ابو يضى عن الامام المجتهد بالاجماع وهو
 الشافعي رحمه الله انه قال له اني صنعت هذه الكتب فلم آل فيها
 الصواب فلا بد ان يوجد فيها ما يخالف كتاب الله ورسول الله عليه
 الصلوة والسلام قال الله تعالى (لو كان من عند الله لوجدوا فيه
 اختلافا كثيرا) فارجدتم فيه مما يخالف كتاب الله ورسوله فاني
 راجع عنه الى كتاب الله ورسوله وقال المرنى فرأت كتاب الرسالة على
 الشافعي ثمانية مره فامر مرة الا وقد كان يقف على خطا فتالني
 الشافعي ابي الله ان يكون كتابا صحيحا غير كتابه تعالى ٩ فاما من
 وقف عليه بعد ان جانب التعصب والتعسف وتجاوزوا فيه انكلف
 والتصرف ان يسعى في اصلاحه بقدر انوسع والامكان دائما متوقف
 الاخوة في الايمان وامثال لقوله تعالى {وتعاونوا على البر والتقوى} و
 ذلك من اشرف الاحسان * على الاصدقاء واخلاق * وهل جزاء
 الاحسان الا الاحسان والله المستعان وعليه التكلان ومنه التوفيق وبيده
 ازمة التحقيق * واعلم قبل الشروع في الملحق ان نسخ نسخة مختلطة
 لكن الاصح منها راية ودراية نسخة مولانا محمد صادق بن فضل لله

قوله خصال وهو ان ساد
 انضاح في انضاح
 خصال في كرمه ايج سر
 مقال اسيد في شرح
 ٩ فاذا كان من انضاح هذا
 انضاح في انضاح

المعجزة بمجراته) ولا يذهب عليه ان انباء المصاحبة ويرد عليه ان
القرآن من المعجزات الباهرة وأنه لم يزل ان ينزل الى الأرض وعشرين
سنة وان زمان البعث امر غير ممتد لان الارسل وانعت بخلقها
بزل الوحي مرة واحدة والجواب عنه ان زمان البعث ممتد الى ارتداد
النبي صلى الله عليه وسلم الى دار البقاء عرفاً فأمل في المعجزة ما يصهر
بخلاف العادة على من يدعى النبوة مع تعدى التكريم على وجه يدل
على صدقه ولا يمكنهم معارضته وهي اما فونية واما فانية وانوص
للقولية اطوع والعوام للفعلية اطوع كافي شرح مسارات شتى
* واعلم ان حقيقة الانبياء انهم استعملوا طهارتهم اسند محاربا
ما هو سبب العجز والتناء للثقل من الوصفية الى الاستبداد وزعم بعضهم
انه ناء المباشرة (قوله الباهرة) اي الطاهرة او الفاعلة على معجزات سائر
الانبياء حيث كانت باقية الى لا بد فتأمل (قوله في كافي) ان
وقد بحث لان ابن همام قال ان كافة تصوب ابد على الخلق والجواب
عنه انه ممنوع لانه قد يستعمل في كلام انباء محرورا وقد صرح به السيد
عبد الله شارح الباب واعلم انه يشعربه بمعبود الى كل الخلق من الانبياء
واللائكة كما قال عليه الصلوة والسلام (كنت نبى وكنت نبى الروح
والجسد في جواب من قال من كنت نبى فتكون نبوة عامد لجميع الخلق
من زمان آدم الى يوم القيمة ويكون الانبياء ومهمهم كلهم من امته وهو
طهر قوله تعالى "ليكون للعالمين نذيرا" وطاهر حديث مسير وارسلت
الى الخلق كافة وغير ذلك من انصوص لانه اراد بانفسه باقى
الناس والجن المازين وجداني زمرته في يوم القيمة ان كونه صلى الله
عليه وسلم سبوعا بينهم ثابت بالاجماع وكونه معجزة جبرية في وقت
حتى المجادات بناء على ان له شدة وحيوة مما قد به بعض المحققين
انقارة على المتيقن ثم اعلم ان لعناء الله في هذه النبي صلى الله
عليه وسلم الى الملائكة على قولين وحاصل ان الكلام في كذا

١ وجه التأمل انه يمكن حل
الاضافة على الجنس
٢ مصاحبة الجنس
٣ بمصاحبة البعض
٤ قال نجم الأئمة وقد يبرم
٥ بعض الاسماء الحالية نحو
كافة وقاطبة ولا تضمان
وتقع كافة في كلام من لا يوثق
بغيره مضافة غير حال وقد
خطأ فيه وقال العلامة ابن
كمال راداً عليه في تفسير
صاحب الكشاف في تفسير
سورة النمل من كافة اولي
العقل وهو امام العربية
يستشهد بتركيبه ارمي
٦ من الحمل لامن الاحتمال
٧
٨ اى ليكون المؤلف مصاحبا
بذلك لا يمين في آن ان شروع
في المقصود منه

لا يحمل في المقام الحقيقي والله أعلم فتأمل (قوله وبعد) أي بعد
 الحمد والصلوة هذا هو المشهور في هذا المقام ولينتهي بعد سمعه
 والحمد والصلوة والمقصود منه تكبير ابتداء ما يفهم بهذه الأمور
 المتبرك بها يكون ٣ مع التبرك واليمين أو الشروع غير ذلك هل عنها
 فتريد في يمين والتبرك والفصل ٦ لأن ما سبق أنسأت وما سياتي أنسأت
 على ما في الأطول فأمل ٧ (بوجه هذه) ١٢ احتملات المشهور في نشر
 إليه بلفظة هذه سبعة والخمسة منها الإنباط المخصوصة ٩ من حيث
 أنها دالة على المعنى المخصوصة (قوله لتعقبات شريفة) وصنمها
 بالشرع لا ستمها على ركت وفوائد ذات ٨ عنها كتب المتن من
 والمتأخرين كما لا يخفى على من تأمل في كلامه فأمل (قوله راتقة)
 من رتق وهو من كل شيء أوله وأفضله على ما في الصحاح والمعنى
 أن عبارات تلك الحقيقة سالمة عن التعقيد واضحه لا غموض على
 المراد (قوله تسابق معانيها للأذهان) صفة رنية ويخل أن يكون
 استيفافا تعاليفا والمق أن معاني تلك عبارات تسارع في المجيء إلى
 الأذهان ولا يتفق به من لم سابقا وإن الأذهان مفعوله وفيه نظر
 لأن مفعول باب المفاعلة يشارك الفاعل في أصل الفعل نحووضرت
 زيدا وليس الأذهان كذلك فلا يصح أن يكون مفعولا في العبرة
 مساحفة ولو قال تسابق بمعنى معانيها لبعض أو تسابق بها بمعنى
 في المجيء إلى الأذهان المكان أولى لأنقل أن المفعول محذوف في
 تسابق معانيها أيها أي الشخص في المعنى إلى الأذهان فلما نقول
 هذا بعيد لا يصار إليه التبدل ٧ ونذكر أن يكون الأذهان فاعدا
 والمعنى منعولا على معنى أن الأذهان تسارع المعنى قبل درء دور
 لا يحتاج إلى مكنات ٣ تأمل (قوله من تدقعت) ترق في مدح
 لأن المشهور أن الحقيقي هو عدم المسئلة به سبيل وان تدقيق
 دليل المدعى بدليل آخر قال سيد المحققين في شرح المفتاح تحقيق

قوله فتريد أي فتريد المتبرك بها
 بذكر الأمور المتبرك بها
 في يمين والتبرك والفصل ٦
 من يمين فتريد بركة الموائف
 فتريد رغبة انضاب فيه
 فتريد حب طلبه أيضا
 ٦ معصوف على التكبير
 ٦ معصوف على الإشارة
 ١ وجب أن يكون السبيل
 إلى الموابين كون الكلام
 ٢ من الكتاب منوع كما
 ٣ من الكتاب منوع كما
 ٤ من الكتاب منوع كما
 ٥ من الكتاب منوع كما
 ٦ من الكتاب منوع كما
 ٧ من الكتاب منوع كما
 ٨ من الكتاب منوع كما
 ٩ من الكتاب منوع كما
 ١٠ من الكتاب منوع كما
 ١١ من الكتاب منوع كما
 ١٢ من الكتاب منوع كما

رجع الشيء الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة انتهى وقال المحقق
الرازي في المحاكات التحقيق جعل الشيء حقاً والمراد التحصيل
العلمي انتهى ٨ (قوله غامضة) اي مشكلة ملتبسة لدخولها
في اشكالها وامثالها لا يقال ان القموص يتناقى السهولة المفهومة
من قوله رائعة ومن تسابق لانا نقول لا سلم ذلك لان الاستفادة
منهما عدم الاعلاق من جهة دلالة اللفظ لفصاحته وهو لا يتناقى
الاعلاق في المعنى والدقة لاستعمالها على نكت واعتبارات لا يطعم
عابها الا اولوالالباب كما هو شأن كلام البايع (قوله تعجب استماعها
الاذن) ولا يخفى ما فيه من التجاز العقلي من وجهين وتساكات
تلك التديقات محبة وملقية في العجب لذوى الازهان السامية
وانعقور المستقيمة لكمالها في الحسن ولعدم ٦ فظريها وضرابها
(قوله المستقلة) صفة الباطن باعتبار انه مبني بجملة او حدة
ولا يجوز ان يكون صفة لجملة الوحدة ووجهه طاهر (قوله الى لطائف
امور) من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وهو ظاهر (قوله
لا يلوح عليه) اي لا يظهر على شيء من الامور اللطيفة ارباب ولو قال
لا يلوح عليها لكان اظهر (قوله هن ٤) من كتاب (وفيه اقتباس
من قوله تعالى) هو الذي اثنى عليك الكتاب منه آيات محكمات هن
ام الكتاب والمعنى ان البحث المذكور متضمن على مباحث هي اصول
يرد اليها غيرهما فيه الالتباس والاستنباه والغرض منه بحث الطالبين
على تفصيلها (قوله وقد كنت) شروع ٩ في بيان سبب التأليف (قوله
مسكارا في مطالعتها) تنبيه لطالب التحقيق من اصحاب التحصيل دون
التضييع على ان الوصول الى حقيقة الحال يحتاج الى تأمل مرة بعد اخرى
(آوله وتجاهرا في مناظرتها) من جهرت الرجل واجهرته اذ ارأته
عظيم المرأ والمعنى اني قد كنت في مناظرتها مع الفضلاء مسر غايبة
الاهتمام ليظهر الصواب اذ الفكر ان اقوى من الفكر الواحد وانظران خبر

٨ قال العلامة التقاسمي
في شرح المفتاح ان التحقيق
رجع الشيء الى محض
الثبوت في نفس الامر بحيث
لا يشوبه شيء من المساهلة
والاخذ بالظاهر وما يشبه
الحقيقة وليس بمحض حقيقة
انتهى لفظه ان شريف وانت
خير بان هذه العبارات فميدة
في المثال لكن لا يخفى
العلامة هذه كما لا يخفى
لان قوله حاوية لقراء لم
يلتزم من انس قلبهم ولا جان
مصرح في ذلك كما لا يخفى
٤ والقياس امهات الكتاب
الا انه افرد على اويل
وانه قد اورد على ان الكل بمنزلة
شي واحد

من العلم الواحد وفي بعض النسخ مجازا والمعنى على هذا ط والاول
اظهر وفيه تنبيه على ان طالب الحق لا ينبغي له الاعتماد على فكره
بل اللابح له ان يسطر مع ارباب المناظرة في المطالب سيما لعالية (قوله
حق لم ينصف مني شيء) وفيه نظر لانه يقال خفي عليه الاثر على مافي
الصحاح فتأمل (قوله والستر) السترة ما يستتر به كاشاما كان وكذلك
الستارة والجمع ستر على مافي الصحاح (قوله من وجوه كنوزها)
الكنز المال المدفون شبه التكت بالكنوز في المرغوية وانجويية
فهو استعارة مصرحة واياب الحب والستر والرفع رشيم فندبر
(قوله على نكات) جمع نكتة كنقطة وهي امر دقيق لا يهتدى
اليه كل احد (قوله بدون العلم) جمع معلم وهو الار الذي يستدل به
على الضريق وكأنه اراد بها المعلمين من الخذاق (قوله الالمى)
وهو الذي المتوقد على مافي الصحاح (قوله الاوحدى) يقال فلان
اوحد زمانه والياء للبالغة كما في اخرى والمعنى انها لا يفهمها الا المفرد
في الذكاء (قوله فتمرت) يقال سمر ازاره اى رفعه (قوله عن ساق
الجر) وهو الاجتهاد في الامور تقول منه جد في الامور يجد بكسر
العين وضمها واجد مثله وساق الجند مكنية وتفضيلية وسمرت
ترشيم ولو قيل انه اراد بالجد نفسه على طريقة رجل عدل لكان له
وجه فتأمل (قوله لاستخراج نفائس درر) ضافه النفائس الى
الدرر من قبيل اضافة النصفة الى الموصوف وفي تنبيه الاطلاع
على مافي البحث من الاسرار وانفايق باستخراج الدرر من قعر
البحر استصعب له وهو الملام لما مر من كثرة المطالعة والمجاهرة
في المناظرة (قوله جلايب عباراته) جمع جلايب وهي المخفة من
قبيل بلين الما كما لا يخفى (قوله راقيع) جمع برقع وهو للدواب
ونساء الاعراب (قوله من عوائد) جمع عائدة وهي المنفعة (قوله
جاء بحمد الله) الباء للملابسة ورسالة منصوب بيجد لتعنيته معنى

٩ قوله شروع في بيان الخ
سبب التأليف في الحقيقة امران
الاول ان شرف الحبب المذكور
بعين صار راجعا على سائر
المباحث له يوم نفعها والثاني
ما به سبب الحبب من التواضع
التي به الواسع ونسرها على
عن الضياع ونسرها على
احسن رشاد الطالب المتعقب
شده
٦ قوله فندبر اشارة الى جواز
الامر من جاء السائر والحبب
والرفع على معانيها الحقيقية
تابعة الا استعارة لا يقصد بها
الاتقوي بها وجوز استعارتها
من ملايمات المستعار منه
لما يلمات المستعار له والمراد
بالاستعارة انساب التكت مثلا

الصبرورة (قوله لم يسمع بمثله) او يملها على اختلاف السمع
والثانية اولى (قوله الاذهان) او الاذان على بعضها والثانية
اظهر لوجود السماع والاوّل يحتاج الى تضمين معنى الادراك فكان
الرسالة ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ففيه صنعة التلميح (قوله
فرأى) جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفيه استعارة مصرحة لا تخفى
(قوله لم يطمئنهن انس قبلهم ولا جان) وهو اقتباس واول الاية
فيهن قاصرات الطرف اى فى الجنات قاصرات الطرف اى نساء
قصرن ابصارهن على ازواجهن لم يمس الانسيات انس والجنات
جن فعلم ان ضمير قبلهم لا يرجع الى الاذان باعتبار اصحابها بل يرجع
الى اصحاب الحيوّة والمعنى ههنا ان الرسالة لم يمسها انس ولا جن
لعدم سبق نظيرها الى هذا الآن فى هذا المقام ولا يخفى ما فيه من
الاطراء والمبالغة فى المدح وايضا ان ضميرهن ضمير العقلاء والجمع وضمير
قبلهم كذلك ليس لهما مرجع فى الرسالة ظاهرا والاقتباس انما
يحسن اذا كانت الاية منطبقة للمقام بلا تصيف فتأمل وفيه اشارة الى
ان فوائد مثل الابكار الفاخرة كما لا يخفى (قوله اعلم ان القوم) شروع
فى بيان وجه ايراد النسخ قبل الشروع فى المق وهو شرح ما فى الرسالة
ووجه ترك المصنف ذلك المبحث المتداول بين ارباب التخصيص
المفيد لفوائد لا يسهل جهلها لاصحاب التحقيق * محمول ما ذكره فيه
ان المصنف ترك ذلك المبحث بناء على انه اعتبر حال المبتدى وعدم
انتفاعه به لعدم اهليته لفهمه لدقته وغوضه مع عدم رغبته
لتحصيل العلوم والنسخ اعتبر حال غيره ممن يلقى بخطابه ويرغب
فى تحصيل العلوم والكمالات من اصحاب التمييز فان نفع الشرح
لا يخص بالمبتدى ولكل وجهة هو موليها فتأمل ٩ (قوله بخدا
طويلا) اى بخاطويل وذكروا فى ذلك المبحث امورا من تعريف نقى
برسمه وبيان الموضوع وغايته وواضعه واسمه وابوابه وفصوله وغربها

هـ قوله كل احد رفع الالجاب
الكلى وهو فى قوة الجنينة
فالغنى لا يبتدى بها الا الذى
الا لى
(٢) وجه ان التعبير السبى
لا يفسر
ووجه التامل ان صلا الاراد
٩ وجه التامل من امين
فى الحقيقة فتبصر

مما يعين في تحصيل الفن (قوله الشروع) أي في المقياس وهو الفن أو اللام
في الشروع للعلم بالحاريج فلا حاجة إلى التدبير والمقصود في الكتاب
أعم منه والمقصود من الفن وهو غايته المترتبة عليه يبين كلامه ما قاله
من هذا التفصيل بيان اطلاقات لفظ المقياس فلا تغفل (قوله على وجه
البصرة) ظرف مستقر حال من الشروع أي يتوقف الشروع على تلك
الأمور كاشنا على وجه البصرة ثم الوجه أما بمعنى الذات وأما بمعنى
الطريق والاضافة ببيان على الوجهين ويجوز أن يكون على بمعنى الباء
أي يتوقف عليها الشروع ملاسما بالبصرة التي هي ضد الغفلة والاولى
أن يقول بالبصرة كما قال الشارح في فصول البدايع ٨ ثم المراد بالشروع
بالبصرة الشروع المشتمل على الأمن من محذورات تحصيله وإنما قيد
الشروع بذلك لأن الشروع الذي هو فعل اختياري توقفه على تصور
العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بفائدة تنزب عليه سواء كان
جازما أو غير جازم مطابقا وغيره مطابق وأما تصويره برسمه والتصديق
بفائده المقصودة منه والتصديق بأن موضوعه أي شيء هو فيتوقف
عليها الشروع فيه على بصيرة وكذلك مباحث اللفاظ توجب زيادة
بصيرة في الشروع بطريق الافادة والاستفادة فقولهم في تفسير
المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم أرادوا به الشروع على بصيرة
فإن هذه الأمور توجب زيادة بصيرة ولا برهان على انحصار البصيرة
في مرتبة واحدة فمن أطلع على خامس يوجب ازديادا في البصيرة فله
أن يعمد من المقدمة بل المقصود توجيه ما ذكره في كتب المنطق
من الأمور الثلاثة أو الأربعة على سبيل الخطابة ٤ الكافية في أمثل
هذه المقدمات على ما قال سيد المحققين في حاشية المطالع فلا يرد ما ذكره
العلامة التفناني في شرح السمسبة من أنهم إن أرادوا بالتوقف في تفسير
المقدمة امتناعه بدونه فما ذكره من تعريف العلم برسمه وبيان
الموضوع والغاية لا يتوقف عليه الشروع في العلم لأن كثيرا

والغرض من هذا التفسير
دفع الدور
لا وجه لعدم الغفلة أن المقاصد
ثمة الأول إخص والثاني
أعم والثالث المبين
٨ وبعد هذا التوجيه
وجبت التارخ بقول في
فصول البدايع بالبصرة فالجهد
لله على ذلك
٤ قوله على سبيل الخطابة
الكافية قال العلامة في
فصول البدايع احتمال المعاني
الصحيحة يأتي في التوجيه لما قيل
لا تظن بكلمة خرجت من
في إخبارك سوء ما وجدت مجالا
صحيحا انتهى ثم قال في
الحاشية ذكر مولانا عضد
الدين في المواقف قيل
هو قول ؟

من المحصلين يحصلون العلوم من غير ان يكون له شيء من ذلك قبل
الشروع فيها فلا يصح عدها من المقدمة وان ارادوا به الشروع
على بصيرة فلا انحصار لمقدمة العلم في هذه النشئة اذ ليس للبصيرة
معنى محصل يوجب انحصارها في الثلاثة انه هي فقد ظهر من هذا
التفصيل وجد زياة قوله على وجه البصيرة وان المقدم مذموم ينحصر
في مرتبة من الاعداد فكل ما يعين في تحصيل المقصود وقدم امامه
فهو من المقدمة فلا تغفل (قوله وسموه بالمقدمة) اي سمي المنفعة بكون
ذلك البحث بالمقدمة ولا شك ان ذلك البحث عبارة عن الانفاذ
الدالة على المعاني المخصوصة ثم اطلاق المقدمة على ذلك المعاني
بطريق الحقيقة بلا نزاع عن احد واطلاقها على دولها اما بطريق
البحار تسمية للدال باسم المدلول كما ذهب اليه سيد المحققين
واما بطريق الحقيقة ويقال له مقدمة الكتاب كما ذهب اليه العلامة
الفتازاني وعبارته المحشى تلازم القول الثاني فتأمل ٢ (قوله يتمتع
عن الاحاطة) وفيه ما لا يخفى من المبالغة على من تدبج كلامهم
(قوله تسهيلات التعلم) اي تسهيلات للفهم على الطالب ولذا قيل
ان الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ وفي بعض النسخ تسهيلات
للتعلم والاول اول فان الثاني يحتاج الى التكلف اي تسهيلات للفهم
لاجل المتعلم ولا منافاة بين دعوى التسهيل منهم وبين دعوى
العسر من المحشى فتأمل ٢ (قوله تركها) اي البحث ونأيت
الضمير باعتبار التسمية بالمقدمة ولو قال تركه لكان اولي لا يقال
ان الضمير راجع الى المقدمة المذكورة في قوله وسموه بالمقدمة فتأمل
نقول يحتاج حينئذ الى الاستخدام فتدبر ٣ (قوله رأسا) اي اصلا
(قوله وقصر على ما هو المقصود) بل على بعضه مما يشب استحضاره
للمبتدئ فانه ترك كثيرا من مقاصد الفن ايضا (قوله رومانه
الى الايجاز) يقال رمت الشيء ارومه اذا طلبته على ما في الصحاح

٦ امير المؤمنين على رضى الله
عنه انتهى وبهذا يظهر ما
قبل موجه التعريف مانع
بكتبة الاحتمال وكذا الكلام
في سائر التوجيهات
٧ وجه التأمل ان التبادر من
التسمية كون الاطلاق حقيقة
ملا
٨ وجه التأمل انه مع احتياجه
الى الحذف ترك بك فان الظاهر
ان يقال تسهيلات للفهم على
التعلم وهو ظاهر ملا
٩ وجه التدبر ان الراد بالرجوع
اللفظ وارجع المسمى فيكون
استخداما وهذا مبنى على ان
كل لفظ موضوع يراه نفسه
فتبصر ملا

فالمعنى طلبا من المصنف او من الترك الا يميز فكماله الى زائدة لانه
متعد بنفسه فتأمل (قوله وكون كتابه) عله نائية معطوفا على روما
فيجب ان يكون فعلا لفاعل الفعل الماعل لان تقدير الاسم شرط
ان تصاب المفعول له عند ابن المذهب او شرط كون الاسم مفعولا له
عند غيره والمعطوف على المفعول له يجب صحة اقامته متناه وههنا
ليس الامر كذلك كما لا يخفى فالصواب ان يقال ولا يكون كتابه باللام
الجاره اللهم الا ان يكون مبذرا على مذهب ٦ البعض من عدم استراط
كونه فعلا لفاعل الفعل الماعل وجعله مجرورا باللام المقدرة بان يكون
الجار والمجرور منصوب المحل معطوفا على روما في غايه التضعف لانه
شاذ في امثال هذا المقام لا يقال انه مجرور معطوف على لا يميز لاننا
نقول ان الابدان يترتب على الترك بلا شك ولا يترتب عليه الكون
المذكور بل الامر بالعكس ويمكن الجواب بان المعنى ترك التبعث
المذكور لتحصيل الابدان وليكون كتابه صالحا للبدي وفيه تعسف
ظاهر لان الطاهر ان الترك مسبب ٧ عن الكون المذكور لا عكس
واو قال او نظرا الى المبتدى الذي آله كان دليلق التامع ان خوية
واسلم من الاراد (قوله قسري) اى غير ارادى لانه لا يكون الفن
عنده من المطالب لانه مفعول بمشتهيات نفسه ومرغبات طبعه
من اللعب وغيره (قوله فلا ينفذ) لقاء فريحة اى ان كان تنصليه
عن اكراه المعلم اليه ينفذ ذلك للمحب او بصيرة على ان يكون مرفوعا
بالفعل لان عمل المصدر المعرف باللام قليل لان تنصيله معرف باللام
في النسخة الموعول عليها وفي بعض النسخ في تنصيله مضافا الى المفعول
فعلى هذا يجوز ان يكون البصيرة منصوبا بالمصدر رفقة صرا (قوله ولما
يوجب) على ما في النسخة الموعول عليها وفي بعض النسخ انه يوجب فعلى
الاول يكون ماموصولة معضوفة على البصيرة وعلى الثاني يكون لا يوجب
معطوفا على لا ينفذه وضمير وجب ح وراجع الى المحب اى ان ترك المص

٦ قوله على مذهب البعض
وهو اوضح عند تنعيم الأئمة
نحو قول امر المؤمنين
فان دعاه الله انضروا استقاموا
للسخطة واستقاما للبلية
فأما من قيل قدمت عن
(٧) من قيل قدمت عن
المحب جنبا
وجه التبصيرة يجوز
ان يكون تنصيله مضافا
الى الثاني ويكون البصيرة
مفعولا له

ذلك المبحث بالكلية للاختصار ولإمراعات المبتدى لان ذلك المبحث
لصعوبته يحتاج فهمه الى الرغبة الى تحصيل العلوم وتكميل النفوس
وهو ليس في صدره بعد فلا ينفعه ذلك المبحث ولا يحصل به البصيرة
له ولا الرغبة ايضا فيكون حفظ المبتدى لذلك عبثا وفيه بحث لان
حفظ ذلك لو سلم عدم نفعه في تحصيل ما في الرسالة ينفعه في تحصيل
غيره فالتعويل على التعليل الاول فتأمل (قوله على حفظ ما في الكتاب)
الفاظه اراد الحفظ مع الفهم والا فالحفظ بدونه مذموم عند الخذاق
وعدم نفع المبحث ممنوع كما مر الاشارة اليه (قوله لما اراد الخ) يعني
لما اراد اتباعهم في ذكر المبحث على وجه يناسب المقام وهو التخصيص
عن الحشو والاختصار ليتمكن ضبطه وحفظه او رد لمخمس ذلك
المبحث ولبه وحاصله (قوله ان يقتنى اثر القوم) وفي الصحاح اقنى
اثره ٢ وتقناه اتبعه انتهى (قوله فصدره) لفاء لا يظهر وجهه فالاولى
الواو يعني قصد تصديره اهتماما بشأن المبحث والا فكل ما ذكر
في الكتاب فهو مطلوب العلم وقال سيد المحققين في هذا المقام في شرح
المفتاح ان كلمة اعلم حث للمخاطب على ان يلقى سمعه الى ما يعقبها
وهو شهيد انتهى فتأمل ٣ (قوله ايها الطالب) تنبيه على ان المخاطب
بالمبحث خاص بغير المبتدى المقسور (قوله المسترشد) اي طالب
الارشاد وهو خلاف النقي (قوله ان من حق كل طالب) يعني عقلا
والحق بمعنى الثابت والواجب فذلك قد يكون شرعا وهو ما يستحق
تاركه العقاب بتركه وقد يكون عقلا وذلك امامطلقا اي لا باعتبار
الامر المعين وهو اللازم العقلي والضروري او بحسب المقصود
المعين ويتوقف حصوله عليه وهو المراد ههنا فان الشروع بالبصيرة
التامة ٧ موقوف على معرفة هذه الامور المشتملة على الاغراض
المذكورة على ما قال الشارح ٤ في حواشي فصول البدايع (قوله كثرة)
خلاف الوحدة ذكر المأخذ واربعة المستحق مجاز من باب ذكر الجزاء واردة

٢ وضبط الصحاح يقع الناء
٣ (٣) وجه التأمل الاشارة
الى الفرق بين التكتين
واللازم لا يضر
قوله فذلك اي الواجب قد
يكون شرعا وهو اي
الواجب الشرعي ما يستحق
فاعله بتركه العقاب
قوله وذلك اي الواجب عقلا
امامطلقا كالتصور بوجه ما
والتصديق بغاية ما فان
الشروع لا يمكن بدونها
قوله او بحسب المقصود المعين
وهو الا من عن محذورات
التحصيل وهو يتوقف
على علم المبحث تحصيل
ولا يتوقف عليه تحصيل
الفن لان كثرة
من المحصنين

الكل ولو قال في التفسير اى امور كثيرة لكان اظهر ولم يقل طالب كثيرة
 لتحسن المقابلة مع الوحدة كما لا يخفى (قوله علما كانت او غيره) يعنى
 ان تلك الامور الكثيرة اعم من العلم ومن غير العلم نحو العسكر فانهم مثلا
 كثيرة تضبطها جهة واحدة وهى كونهم مجاهدين ومريدن لاعلاء
 كلمة الله اللهم انصرهم نصر عزيزا الى قيام الساعة وايدهم بمن تشاء
 من عبادك (قوله مدونة او غيرها) والمدونة ظاهرة كالتجويم
 وغير المدونة كعلم الخياطة وذلك العلم اما التصديقات وهى احدى
 الكيفيات النفسانية القائمة بذهن الخياط او القواعد المخصوصة او الملكة
 القائمة به ايضا فتأمل (قوله كانه تلك الكثرة آه) بيان المعنى لان تصور
 الاعراب لان تضبطها صفة الكثرة وهو ٩ (قوله اى يجعل تلك الكثرة)
 ولا شك ان تلك الكثرة مفعوله الاول (قوله بحيث لا يشذ منها)
 بيان كيفية الضبط الا انه قاصر لانه لا يدخل فيها ما يجب
 خروجه ايضا فالوجه ان يقول بحيث لا يشذ منها ما يجب دخوله
 فيها ولا يدخل فيها ما يجب خروجه عنها يدل على ذلك ما سيجي
 من قوله وصرفي المهمة الى ما لا يعنيه فتأمل ٧ (قوله اى جهة
 وامر صار سببا للوحدة تلك الامور) بيان لحاصل المعنى متضمنتا لبيان
 ان اضافة الجهة الى الوحدة لامية من قبيل اضافة السبب الى السبب
 لان الجهة لا تكون بمعنى الامر ثم اعلم ان الجهة والوجه بمعنى واحد والهاء
 عوض من الواو على ما فى الصحاح والوجه يكون بمعنى العضو ويكون
 ايضا معنى الطريق كما مر فوجه الشبهة ان ذلك الامر مثلا الموضوع
 طريق يوصل الى وحدة الكثرة والى ضبطها كما ان الطريق يوصل
 سالكها الى مقصوده ولو قال فى التفسير اى طريق يوصل الى وحدة
 تلك الامور المتكثرة لكان اولى لما فيه من بيان اصل الجهة فتأمل (قوله
 بسببها) اى بسبب تلك الجهة (قوله عدها) اى عد تلك الامور
 المتكثرة شيئا واحدا مثل العسكر والبيت (قوله وتفردها) توقش ٩ فيه

٦ يحصلونه بدونه فتأمل
 (٧) اراد بها الا من عن
 محذورات التحصيل

٤ قوله على ما قال يعنى اكله
 منقول عن الشارح العلامة

٩ وسيجي التصريح بها
 ٦ رد على الخشبي

٧ لوجه التأمل ان ضبط جهة
 الوحدة لما يعتبر اذا اخذ منها

تعريف جامع و مانع فكل
 من الجميع والتبع ناظر الى كل من
 القيدين فلا بد من ذكرهما

٩ مما لا يجوز ترك احدهما
 في مقام التفسير كما لا يخفى
 والنقاش مولانا ضياء الدين

اخو المواقف

بان الاولى ان يقال وافرادها ليكون مناسباً للعد والسمية لان المتبادر
 منه المصدر المعلوم فلو قيل وافرادها لكان الكل على وتيرة
 واحدة واجاب المناقش عنه بان العد والسمية مصدران محمولان
 اى الكون معدودة والكون مسمية فيكون الكل على وتيرة واحدة
 فافهم انتهى وفيه نظر لانه لا يدفع الاولوية لانه خلاف المتبادر
 ولعل هذا وجه الامر بانفهم (قوله ان كان من العلوم) قيد لقوله
 وتفردها بالتدوين اتم افيديبه لان الكثر اعم من العلوم كما ان التصريح به
 من المحضى وتذكير الضمير باعتبار كون تلك الامور المتكثرة ذاتاً واحداً
 وسمى باسم واحد فكانه قال ان كان ذلك الواحد من العلوم ولو
 قال ان كانت من العلوم كما في بعض النسخ لكان اولى كما لا يخفى (قوله
 كل علم عبارة عن المسائل المتكثرة) يعنى ان كل علم هو المسائل الكثيرة
 المتعددة لان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم ومع كونه كثيراً وصفوه
 بانو حدة وعدوه علماً واحداً ولذلك سموه باسم واحد وافردوه
 بالتدوين ولو كانت الضمائر ضمائر التانيث وكانت راجعة الى تلك
 المسائل لكان اولى ليناسب قوله امر ايتناسب تلك الكثرة فتأمل ؟
 (قوله فلا شك) اى اذا كان الامر كذلك فلاست ان عددهم تلك
 المسائل الكثيرة علماً واحداً وتسميتهم باسم واحد وافرادهم بالتدوين
 بسبب امر ضابط لها رابط بعضها ببعض من كل واحد من العدد
 وغيره فرع الوحدة فزيد من امر ضارسياتها (قوله عددهم علماً
 واحداً) ولنظ العد بفيديان وحدة العلم اذ ثبت رتبة حقيقة ذلك فالتك
 في التسمية بانها انتزعية فوحدة العلوم غير رتبة استماعها
 وحدة الموضوع فتعد كون حقيقة وقد تكون اعتباراً فالتك
 تسمية فزيداً من رتبة العلم (قوله رتبة استماعها) رتبة
 اى عددهم تلك الكثرة علماً واحداً قال في الحاشية: واذ فعد كل مسئلة
 على حدة اوجميع مسائل جميعها هو الكواهمه شارك في ذلك

٢ وجه التأمل ان المتبادر من
 الضمير التصوب في عدوه
 ومثاله ان يكون راجعاً الى
 العلم وارجاء الى المسائل
 المتكثرة باعتبار ان كل علم
 راجع الى العلم يكون المعنى
 قد عدوا ذلك العلم علماً واحداً
 وهو لا يناسب سياق الكلام
 كما لا يخفى

على نسب انتهى يعني بواسطة ذلك الامر وهو جهة الوحدة
الذاتية والعرضية استحسن الاوائل عد المسائل الكثيرة التي تضبطها
تلك الجهة علما واحدا وافرادها بالتدوين والسمية باسم واحد في التعلم
والتعليم تسهلا على المتعلم لان معرفتها مختلطة متعسرة ؟ وفهم
الامور المتناسبة متيسرة لان فهم بعضها مقدمة افهم البعض
معينة له فذلك الافراد والعدد امر استحسن لا يغفل ولا فلا مانع
عقلا من ان يعد كل مسألة علما على حدة ولا من ان يعد مسائل
متكررة غير متشاركة في الموضوع علما واحدا يفرد بالتدوين لكونها
متشاركة في انها احكام بامور على اخرى (قوله فذلك الامر) حاصله
ان اضافة الجهة الى الوحدة لامية وقد علم ذلك ولا من تفسيره ضمنا
وصرح به ثانيا ولو تعرض للمعنى اللغوي للجهة حتى يظهر وجه
السمية لكان اولى (قوله احتراز عن المسائل المتكررة المجموعة
من عدة علوم) مثالا من النحو ومن الفقه ومن الكلام والاهلضافة
وهي كونها مشتقة على النسب وهذا لا يعتبر عند الخدائق لما مر من
ان الاختلاط بوجب العسر والعرض ليس فقونه تضبطها يخرج
امثال ذلك لان المراد من الضبط هو الضبط المعبر عنه العلماء وكذلك
الكلام في غير العلوم فقوله احتراز عن المسائل انما هو بطريق التمثيل
ثم اعلم ان الاحتراز اما بتقييد الضبط بحمله على 'فرد الكامل' واما
بتجهد وحدة واذول هو المتبادر من قوله صفة واحتراز وتفسيرها
يفيد الثاني وهو المراد فأمال ٩ (قوله في انها احكام بامور على اخرى)
اي على امور اخرى ولا يخفى ان المسئلة ليست نفس الحكم الا انه انعمده
من اجزائها لانه المقصود الاصلى ولذا حملها نفس الحكم معناه
في المدخلية فكانها نفس الحكم بأمال ٣ (قوله من حق طاب كثرة ادراك)
اي من حق طالب كثرة تضبطها جهة وحدة لكونها شعبة من عدة
علوم مثلا ان يصور كل واحدة من تلك الكثرة بخصوصها اذ ليس

٢ قوله متعسرة والحاصل
٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٣
٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١١ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٢ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢١ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢٢ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٢٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣١ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣٢ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٣٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤١ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤٢ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٤٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥١ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥٢ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٥٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦١ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦٢ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٦٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧١ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧٢ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٧٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨١ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨٢ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٨٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩١ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩٢ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩٣ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩٤ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩٥ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩٦ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩٧ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩٨ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
٩٩ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩
١٠٠ قوله فأمال ٩ قوله فأمال ٩

لها جهة واحدة حتى يمكن اخذ التعريف الجنايم المانع منها فتصور
 على الوجه الاجناس به وفيد ٦ نظرا له لا يابق جوهها وانما لها من
 من عسر فهم الخطاطات فليس من حق طالبها ذلك على ان ذلك
 لا يدل عليه كلام الشارح فأمل ٢ (قوله كما ان من حق طالب امر
 واحد) وهو ظاهر فالمطالب ثمة على ما زعمه (قوله مادام العتقون)
 اي العتقون العشرة فهذا قول بالبررات وهو مذهب الفلاسفة
 ولا يقول بها المتكلمون ولا يابن بجنايش او انفس البشرية
 وفيها اقوال كثيرة وعندنا كراهي من البررات وهو اننا انزلنا
 وارانب وعندنا المتكلمين من الجسديات فأمل (قوله ما من) انزل
 انقول : الثاني (قوله تضبطها) اي تضبطها بان تضبطها واحدة
 اعتبارية فتقوله تضبطها عطف تفسر اما افرادها الواحدة
 الاعتبارية انما كانت من العاوم المدبر بالذين باسمها
 فليس يلزم ان تلك الابه على شمين فلهذا الاول ما يبرهتها
 وهذا اذا كانت الابه موضوع الثمن او غايته والشيء ذاته يعبر
 ضبطها وهذا انما كانت شريعتهم بان كانت مثلا امتثال تلك المسائل
 الكثرة على السب وقدر من اسمها واحدة باسم الاول
 في التفسير سابقا كما في ثمنين من مثله بهما فلهذا ما ذكره
 المحقق من تفسيرتها وان كانت ثمنين بنسب الشهود والمغة ثمن
 معناه ثمة طريقة واحدة لانها شريعتهم بنسب تضبطها
 لانهم اتفقوا على ان التعريف يؤخذ من جهة واحدة وقاوا بان
 صار بها عدد المسائل الكثرة المتواحدة فلهذا ما ذكره
 على انهم ارادوا بالوحدة الشرعية من جهة واحدة فلهذا ما ذكره
 فأمل ٧ (قوله مالم يعتبر) ولا يغير لم يعتبر من ان ما يكونان كثره
 مسامحة وارجع الى الضبط المذكور في قوله فلهذا ما ذكره
 حينئذ والاولى ان يقول مالم يعتبر ضبطها كافي بعرضه فلهذا ما ذكره

١ وجد التامل ان هذا مبنى على
 ان المراد بالحكم هو الوقوع
 وان كان المراد بالحكم هو
 الايقاع كما هو الملام بالشمع
 بالبلاء لا يصح هذا فلهذا ما ذكره
 الى زيادة المباعدة فلهذا ما ذكره
 القضية توقف على الوقوع
 ايضا توقف على الايقاع
 وهو التصديق
 ٢ اراد على المحشى
 ٣ وجد التامل انه يمكن ان يقال
 ان معنى المحشى ان يمكن ان يقال
 الشارح بل الاشارة الى فائدة
 ٤ قوله ثلاثة الاول لاد
 الواحد والثاني الكثرة التي لها
 جهة واحدة والثالث الكثرة
 التي ابست لها جهة واحدة
 ٥

(قوله كالمسائل الكثيرة الغير المتشاركة في امر معتد به) زهي المسائل
المجموعة مثلا من عدة علوم من الفقه والنحو والمنطق فانها
متشاركة في الافتقار على النسب الا انه امر لا يعتد به والنسب
بالسياق كالمسائل المتشاركة في امر لا يعتد به (قوله فتقوله تضبطها
اشارة الى جهة واحدة تعتبر بضبطها) يعنى ان جهة الوحدة وان
كانت اعم بحسب اللغة الا ان المقصود بها ما اعتبر ضبطها عند العلماء
كما ان المتبادر من قوله تضبطها الضبط المعتمد عندهم بالفعل
لابلادة ولا ما يمكن اعتباره لانه انفرد التكامل فيرجع ما ذكره
الاستناد الى ما مر منه فلا مخالفة بينهما في الحقيقة فان قوله لعدم
كونها في امر معتد به شاذ اعلى نداء ان مدار الوحدة امر معتد به
كما لا ينبغي (قوله لما يمكن ان يعتبر) كما في نسخة المعول عايدها
وفي بعض النسخ لا الى ما يمكن ان يعتبر والمتبادر منه ما يقابل الفعل
وفيه نظر لانه لا يتصور ان توهم ان تلق الضبط بقوة دون الفعل
فالوجود ان يقابل لا اعم منه فأمثل ٦ (قوله فيخرج المسائل المجموعة
من عدة علوم) فناء فسيحة اى اذا كان لمرادهم ذلك يخرج
تلك المسائل عن الكثرة اذ المتشاركة في الوجود ليست بمعتبرة لعدم
كون تلك المتشاركة في امر معتد به والامر المعتد به ما يمكن اخذ
التعريف الجاهل والمافع منه وهو اما الموضوع او التقدير والوجود
ليكونه عرضا عاما لا يؤخذ منه التعريف كما لا ينبغي (قوله هذا كثر
شيقى لا ريب فيه) وهو حق لان قوله لانه من على ان مراد
الى آخره خطأ لان كون ذلك مراد غير صحيح لما مر من ان مراده
بموم جهة واحدة الموم بحسب اللغة امر بحسب النص صراح فهو
عين ما ذكره الشئى لما مر من التصريح منه بان الجهة لا بد وان
تكون امرا معتد به فقد اعتبر امر الاستحسان فلا نزاع بينهما
في الحقيقة (قوله على ان المراد بجهة الوحدة) اى على ان مراد

٧ وجه التامل ان كون
الكلام في نقل جهة واحدة
الى ذلك هو متنوع لان المقام
كأن في تعيين المراد والله
يعلم

٨ وجه التامل ان الاعتبار
لا يعنى الى منعولين فهو
سهو من اننا نسخ

(٦) وجه التامل ان المتبادر
من قوله لا ما يمكن مقابل
التمثل وهو اس بمقصود
بل المتصور اذ هو اعز فاجابة
خاصة عن المراد في الجملة
نجد

القوم بجهة الوحدة في اطلاقاتهم الامر الذي صار سببا لوحدة
الكثرة (قوله ولا شك انه لا توجد على هذا) يعني على قول
الاستاد لا توجد كثرة لاتضبطها جهة واحدة فهذا بحسب اللغة
صحيح ولا نزاع فيه واما بحسب الاصطلاح فغير صحيح وليس بمراد
للاستاد ايضا ثم قال في الحاشية عطفنا على قوله لا توجد بل يخالف
ما قرره السيد السند قدس سره في حاشية شرح القاضى حيث
قسم الكثرة الى ما له جهة وحدة والى ما ليس له تلك انتهى وقد
عرفت التوفيق ٢ وعدم المخالفة وبالله التوفيق (قوله ومما ضي منه
العجب انه اراد بعضهم بالجهة ما ذكرنا) وهو الاخص بما ذكره الاستاد
وهو امر صار سببا لوحدة كثرة بها تعد واحدا وتفرد بالتدوين
ان كانت مدونة ومن المعلوم بديهية ان الكثرة الموصوفة بقوله
تضبطها جهة وحدة اعم مطلقا من المضبوطة بها ومن غيرها
فكيف يكون قيدا واقعا وهو خلاف البدهية لا يتصور صدورهما
عن ليس له تميز فضلا عن التميز وهو المولى عبد الرحيم الشروانى
استاذ المحشى على ما قال فى الحاشية فلا بد له من وجه ولعل وجهه
انه حله على المعنى اللغوى وليس له معنى اصطلاحى عنده فهو
بحسب المفهوم اللغوى قيد واقعى اما ارادة ما ذكره المحشى فبمعونة
المقام لانه معناه الاصطلاحى عنده ولعل هذا وجه الامر بالمعرفة
وهذا اولى من الحمل على وجه يتعجب منه من لا تميز له ومن ههنا
يظهر توجيه آخر لكلام الاستاد الوالد وهو ان ارادة ذلك من جهة
وحدة لا يتوقف على انقل والاصطلاح بل يكفى في ذلك المقام
فأمل وبالله التوفيق والقول بان المولى عبد الرحيم فسر الكثرة
بكثرة متساوية وهى العلم المدون ولذا جعله قيدا واقعا في غاية
الضعف لان الكثرة تنقسم الى قسمين كما مر عن السيد السند قدس
سره والاعم لا يدل على الاخص فأمل ٩ (قوله انه لا يفيد المق)

٢ قوله وقد عرفت التوفيق
ما حصل الكلام ان كلام
الاستاد ليس فيه لفظ دل على
ان المراد بجهة الوحدة معناه
الاصطلاحى فيجوز حله
على معناه اللغوى والقرينة
على ذلك اطلاقات العموم
سيما انقله عن سيد المحققين
ومع احتمال التوفيق لا يفسر
الى الجمل على شايع من
عن التبادر ان اطلاق
(٩) وجهه ان الكثرة
الكثرة لا ينافى حل القسم منها
بمعونة المقام على القسم
وما من عام الا وقد خص
ولذا قال في غاية الضعف
وفيه شئ لا تدبر منه
وهو ان المقابلة بقوله ولان
كل علم كثرة تدفعه

ويبان ذلك ان قوله ولان كل علم كثرة تضبطها جهة
وحدة صغرى القياس المتضمن لوجه جريان العادة على تقديم
الشعور بها وقوله اعلم ان من حق كل طالب كثرة اشارة الى
كبراه وتقرر القياس ان المنطق علم مدون وكل علم مدون كثرة
تضبطها جهة وحدة وكل كثرة تضبطها جهة وحدة من حق
طالبها ان يعرفها بتلك الجهة فقوله اعلم ان من حق كل
طالب كثرة تضبطها جهة وحدة اشارة الى الكبرى كما ان قوله ولان
كل علم الى آخره كذلك كما لا ينبغي على من راعى اساليب الكلام
وقواعد المنطق فهو في قوة كثرة تضبطها جهة وحدة من حق
كل طالبها ان يعرفها بتلك الجهة ولا شك انه مهملة والمهملة لا تنج
ولا تصلح لان تكون كبرى القياس وبهذا التقرر بر ظهور وجه عدم
افادته المقصود وظاهر ان قولهم اذالكثرة مسامحة ظاهرة لان الكثرة
لكونها مفردة لا تكون جملة فضلا عن ان تكون قضية فالمقصود
ان القضية التي وقعت الكثرة موضوعا فيها مهملة فلظهور القرينة
على المراد تسا محوا وقالوا ان الكثرة مهملة ثم قال في الحاسية
قدنا قش بعض المتأخرين وهو احد الطالبين علينا بان الكثرة
ليست بقضية فضلا عن ان تكون مهملة وقتنا في جوابه كانه مبنى
على ان المراد ان الكثرة المطلوبة من حق كل طالبها ان يعرفها الى
آخره وعلى هذا يكون لفظ الكثرة موضوعا والحق الحقيق بالقبول
ما اوردنا في الكتاب ولا يحوم حوله الابرار المذكور ولا لمناقشة
الزبورة انتهى وقد عرفت اندفاع المناقشة وسيجيئ ما يرد على ما
زعمه حقا (قوله تارة بان التووين في الكثرة للعموم) وانت خير بان
هذا على تقدير تمامه يفيد عموم الكثرة لا كونها قضية كلية فيظهر
منه ان مقصود المورد ان الكثرة لا تدل على احاطة افرادها بالمهملة
ليست على معناها الاصطلاحي لظهور انها ليست بقضية بل

المراد ان الكثرة ليست هـ بمنغرة لافرادها بل من مائة
ايضا ثم بقي الكلام في اعادة التثوين والمهم والسهر هـ غده
واذا اكر السج في الاسارات الممثلة في لغة العرب وقال العلامة
التفتازاني في التلويح والذكرة المسرفة باقتضاء المقام كقوله تعالى
{ تلب نفس } وقولهم عمره خير من جرادة واحدة انتهى الغرض من
كلامه فالكثرة من هذا القبيل كما لا يخفى فلا يستل اصله وان هذا
مقصود من قال ان التثوين المموم الا انه سماح في العبارة ومن قال
ان كون هـ التثوين سور الكلبي في لايات وهو ذهب بعض
سهي ٣ لانه لا قابل به اصلا (قوله وتارة بال الهـ غدر سلمه رتد
وهـ يكون في قوة الكلبي دفعا لآية حريم آه) قال شتبي في المسيرة
قال المحمدي المدقق برهان الدين نور الله مرقد هـ ان الهـ غدر سلمه
البلاغ، يكون في قوة الكلبي دفعة اخرى وردت في الهـ غدر سلمه
ان لا يصح عند قضية حريمه فيها كان - مول فيه عم او سواها
دفعا لآية حريم وايضا لا يتشبه ذلك في كان المفعول فيه ان من
الموضوع كقولنا الانسان كاتب بافعل ولما قلنا قد يكون لم يرد
شايها هـ هي وكما قد مر كونه في حاشية قول احـ ايضا
وابواب عن طرف البرهان ان مذكر هـ هـ ايضا راجع
الهم الا ان يكون مقصود ترجيح ما ذكره من اقرار برهانه
فلا رايه يارم اصلاح قاعدة المعقول بقاعدة اهل العربية وهو
لا يجوز ولان هذا القول منهم غير مذكور في كتبهم بل هو
ولان الهـ غدر سلمه قد يكون في قوة الكلبي وقد يكون عند ارباب
اللائحة على ما ذكره واعبارها من قبيل اسكيا يحتاج الى اعتبار
المقام وقد عرفت ان انكرة قد تعني باقتضاء المقام فلا حاج الى
المتقول عن علماء البلاغ فأملى ٧ (قوله هذا بناء) في عدم
بناء على ان آه (قوله بان تعتبر لاضافة مة لما على سور) يعني

هـ قوله ليست بمنغرة
لافرادها ونظيره ما قاله
صاحب المحاكمات من ان لفظ
الوجود هـ هـ لا يقتضي
الكلية انتهى
١ ذلك القول مذكور في
حاشية قول احد هـ لان كون
٢ قوله فقد سهي اس
التثوين سور الكلبي اس
بمطرد بل في بعض مجاز
كون التثوين في الالبان مجاز
على الاستعراق في بعض المقام
لا يتكره على ان المتحقق ان
الخالف على استفاد من الاله
الاستعراق استفاد من الاله
٦ اي فيما ذكره البرهان
في مقام توجيه كلام المباح
نظر

دبر الاضافة مقدما على السور في الملاحة والارادة نصية
 المفهوم كل سائل لا افراد متكررة وذلك المفهوم مفهوما
 كثر وهو يشاؤن فردا كثر لكن لا بد - مرقم بمداخل -
 ما غير الاستعراق وهو ان كل ديف استعراق المضائق اليه
 اينما س كل رجل اثبت عليه درهم فانه يبرق ارجل وافراد
 من ياتي ايضا وقال بن لم - واستمر ه - النى و ت ابونا
 واستدنا خا الله طمن انا دته على رؤسنا وعامة المستندين
 اتهم وفيه اثبت مظهر لال انا دته على كل استعراق المضائق والمضائق
 اليه معام لا دته في له - و - ولا ساه له ص - ال - تلى
 خا لته ما قيل بن قوله ال - ك - لك يطع الله على كل ف -
 مكبر { من ان لته - وف - اى سلى كل قلب كل مكبر
 اتهم ولم يزل عن احد من الشقات والدلالات انما ثبت به وضوح
 والنجى في الاستعمالات ولا شىء منها به ت اصلا في لته كل
 وما ذكر مر الشاهد في لته لى لى يكون - ه - اس - دجا
 لى صفة والموصوف - ر - فى - ر - ح - ر - س - تى هو ز -
 فاس - فراق الرجل استعراق التميم العدا له لانه يذبح المرجع
 فانصوا - ما ذكرنا ناله الا عن التويج وبانه موفق (قوة -
 من وقع فيه) وهو مودنا برهن بين (قوة - وقوة - فنون)
 وه - ونا قول اح - و - الرحمة سرور لى - - - - -
 (قوله ربه انا يد) ربق با كسر اسل وفي - - - - -
 ال - - - - - من سلى من - - - - -
 اضرة لمسه به لى السب - و - - - - -
 واحد من ابنا ه من و - - - - -
 من ساره ان يكون ه - - - - -
 وجعه ما ترم ن يا - - - - -

قوله قبل وسيد ان
 اصلاح لى اهل النطن
 بقا عنت هل الع -
 فتيوز اذا كان في ابو عد
 زمانا كالى اسبطه فتيوز
 على لى لى قد يكون في
 قون الطيعة رباب المصنف
 بقا خا لته وقدر كذاها
 - - - - -
 - - - - -
 ردى لى لى

الانتفاع بين البحر والجدول ٣ وللهو وعرفه ان الخطأ من لوازم
البشر وانه لا يكون بغير الوحي في مقعد محض الصدق مستقر
ولا اظنك مرتابا في الصبح ان كنت بصيرا عارفا بكرامة (لو كان
من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) وفيه تبصرة لطالب
التحقيق ايها الذكي المتوقد لا تنظر الى من قال وانظر الى ما قال
فانه طريقة المحققين وسنة المدققين اللهم اسلكنا مسلك الاسلاف
وارزقنا بعلومهم من لطفك فان فيضك عام لا يختص بشخص دون
شخص ووقت دون وقت امين يارب العالمين بثمرمة سيد المرسلين
(قوله وهم يحسبون) وفيه ما لا يخفى من الاقتباس ٩ (قوله
المقصود) اي مقصود الشارح من قوله من حق كل طائفة كثرته انه
يليق الى آخره فالحق في عبارة الشارح بمعنى اللائق دون اللازم
والواجب لان كثيرا من المحصلين يتصلون الفن بدون تقديم علم
ما في البحث فلا يتوقف المقصود عليه فلا يكون واجبا ولا زاما عقلا
بل يكون تحصيله قبل المقصود احسن واولى فالحق انه بمعنى
اللائق دون الواجب عقلا وفيه ٦ نظرا لانه ٧ حل الكلام على ما
لا يرتضيه صاحبه لما مر نقلا عن الشارح ٣ واعلم انه قال الشارح
في حواشي فصول البدايع والمراد بالسر وع بالبرية انشروع
المشتغل على الامن من محذورات تحصيله انتهى فالامن هو المق
من هذا البحث وهو المتوقف عليه فمن حاوله يجب عليه تقديم هذا
البحث فالحق انه بمعنى الواجب واللازم عقلا كما مر نقلا فتأمل ٩
وبالله التوفيق (قوله الكثرة) الاولى تنكيره لانها غير معينة (قوله
ولها جهة واحدة) الاولى حذف ٧ الواو ليكون الجملة صفة الكثرة
كافي الشرح (قوله ضبطا معتبرا) يعني معتبرا عند العلماء بالفعل احتراز
عن المحمول فان محمولات مسائل المنطق مثلا ترجع الى الايصان
فيمكن ان يعتبر جهة واحدة الا ان العمدة لما كان الموضوع لان

٣ قوله الجدول النهر الصغير
يلا

٩ الا ان قوله وهم يحسبون
يلا

١٠ يحسبون صنعا في سورة
الكهف وقوله انفس ما كانوا
يضعون في سورة المائدة
وقوله لو كانوا يعلمون في سورة
فلا يتوهم ان المجموع في محل
يلا

واحد
٦ رد على الحشى
٣ قوله واعلم انشروع في بيان
الحق في معنى الحق في المقام
يلا

٧ وغير الحشى قد حل الحق
على معنى اللائق كما في
حواشي مختصر ابن الحاجب
يلا

المحمولات صفات مطلوبة لذوات الموضوعات اعتبر هو دون ذلك وليس قوله معتبرا تقييدا للضبط لان ضبط الجهة معتبر كله على ما مر منه بل هو بيان الواقع فقدر ؟ (قوله اولا) اى قبل الشروع فى المقصود كما هو شان سائر المقدمات (قوله اى تصورها بتخصوصها) تفسير لقوله يعرفها فاعرفه بمعنى التصور مقابل التصديق والمقام قرينة على ذلك وقيدها بقوله بتخصوصها ليرتب عليه قوله حتى يأمن الى آخره (قوله بتعريف ماخوذ) واعلم ان المنطق مثلا مسائل كثيرة ولها اعتبار ان الاول اعتبارها من حيث انها متكثرة والثانى اعتبارها من حيث انها واحدة وحدة اعتبارية فاذا اريد تعريفه يعرف بالا اعتبار لثانى دون الاول اذ لو اخذ تعريفه بالا اعتبار الاول ومن حيث انه متكرر لم يحصل المطلوب اعنى معرفة ما هو علم واحد من حيث هو كذلك وايضا ان الفن تترادف بترادف الافكار وما فيه وما عرفتها متعذرة او متعسرة فاذا اريد تعريفه بالا اعتبار الثانى فلا بد من اخذه من جهة الوحدة فالمأخوذ ان كان حقيقة مسمى اسم ذلك العلم كان حذاله حقيقيا اما تاما ان كان تمامها وناقصا ان كان بعضها والا فلا بد ان يستلزم المأخوذ تميز تلك الحقيقة لا اخذه من جهة الوحدة انصا بصفة الميزة فيكون حذاله رسميا فظهر ان تصور العلم بما يكون باخذائه مسمى او الرسمى المأخوذ من جهة الوحدة ولذلك قال تلك الجهة وذكر الجهة وارىد المأخوذ من باب ذكر الملزوم واردة اللازم فتبصرة ثم قال فى الحاشية يريد ان البناء فى تلك الجهة ليست باخذائه على المعرف بالكسر كما هو التبادر فان الجهة مباينة للكثرة انتهى وفيه نظر لانه يشعر ان الجهة على معناها الحقيقي وقد عرفت انه مجاز فانه داخل على المعرف فى الحقيقة ولو قال فى الحاشية يريد التنبيه على انه مجاز لكان اولى فتأمل هـ (قوله فيحصل للطالب) بانصب معطوف على

١ وجهد التامل ان كلا انطباعين
٢ كلام على مراد قوله
٣ لا قوله لا اول حذف او اوهنا
٤ على تنكير كونه ظاهرا ويجوز
٥ حل لام الكثرة على الدبد
٦ الذهبى وجعلها صفتا لها مع
٧ واو الاصول على ما نقل عن
٨ الكشاف فى قوله تعالى وما
٩ اهلكنا من قريه الا ولها
١٠ اهلكنا من ان ولها
١١ كتاب معلوم من ان ولها
١٢ كتاب معلوم صفة القرية
١٣ قوله قد بر وجهه انه يمكن
١٤ ان يكون قيدا احترازيا على
١٥ قول الاساذ كما ذكره مفصلا
١٦ ويبنى فى المجاز الزوم
١٧ فى الجملة ولو عرفت المقام

يتصور المنصوب بان ولو قال ليحصل لكان اظهر كما لا يخفى (قوله
وتكون بحيث يمتاز عما عداها) لما مر من ان التعريف مأخوذ عن جهة
الوحدة المانعة لدخول غيرها فيها وخروج شي منها ولو قال بحيث
يتماز عما عداها لكان اظهر واخصر (قوله فالعلم الحاصل) مبتدأ
وقوله العلم الاجبالي خبره وقوله على الوجه الكلي متعلق بكائن
معطوف على الخبر وهو ظاهر فلا تغفل ولو قال اى يتصورها
يتعريف جامع مانع مأخوذ عن تلك الجهة مجملة لامفصلة اذ الكثرة
لكونها جزئيات يتوقف تصورها مفصلة على الاحساس بها
وعلى المباشرة بكل منها على حدة وذا غير ممكن لان مسائل الفن
تزايد بتلاحق الافكار وعلى تقدير امكانه لا يكون الا بعد تحصيل
كل منها فلا يكون مقدمة لكان اظهر واخصر وقدم ٣ منا تقرير
احسن من تقرير المحشى فنامل ٩ (قوله وعلى الوجه الكلي) عطف
تفسير للعلم الاجبالي مقصوده هو التنبيه على المراد بالمعرفة فى ان
يعرفها لا يهائم المعرفة كونها على الوجه الجزئى ولذلك قال فى الحاشية
لا العلم التفصيلى وعلى الوجه الجزئى كما يشعر به قوله ان يعرفها
على ما هو المشهور من ان المعرفة تستعمل فى الجزئيات لكن بقى الكلام
فى ان المعرفة هل هى ادراك الجزئى ولو سلمى الوجه الكلى كما كانت
الفلاسفة من انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي ام ادراكه
بوجه جزئى فيه نزاع انتهى (قوله بالا احساس) البناء بمعنى
على متعلق يتوقف فالاولى على الاحساس كما مر الاشارة اليه فى اثناء
التقرير وفيه بحث لان الكثرة اعم من العلم المدون ومسائل العلوم
قضايها محلية موجبة كلية فكيف يكون من المحسوسات ويمكن
الجواب بان الكثرة اعم من العلم وغير العلم فالاحساس ناظر الى غير
العلم والمباشرة ناظرة الى العلم لاعطف تفسير كما هو المتبادر فنامل ٧
(قوله والى هذا المعنى) يعنى ويحصل الشعور بها قبل الشروع

٥ وجه التأمل انه يمكن منع
الاحساس وما ذكر من قوله
بتعريف مأخوذ فهو بيان
الحاصل المعنى
٣ فى القول المعنون بتعريف
ما خوذ
٩ لانه يتضمن ان النطق
يعرف باعتبار انه واحد وحده
اعتبارية لا باعتبار انه كثر
وابضا انه يمكن ان يكون
تعريفه حدا حقيقيا اورسما
اسميا
٧ وجه التأمل انه لو قال
يتوقف تحصيلها على
المباشرة بكل منها لكان
اظهر واسلم

فيها عطف تفسير لقوله ان يعرفها بتلك فالمراد منهما واحد ففيد
اولا فيما سبق مأخوذ من قوله قبل الشروع فيها وصلة الشعور
مذكورة اعني بها لان ضمير بها راجع الى الكثرة كسائر الصمائر
على ما هو المتبادر وبتلك الجهة مقدرة في نظم الكلام ههنا بقريئة
ما سبق وبضم احدى الجنتين الى الاخرى يظهر المقصود فلذلك
لم يكتف بالاولى بل جعل الثانية عطف تفسير الاولى كما لا يخفى
(قوله اى العلم الاجمالى) والشعور اعم من الاجمالى والتفصيلى
الان المراد به الاول والقريئة عليه ظاهرة (قوله او بسبب تلك
الجهة) يعنى ان البناء في بها سببية وان الضمير راجع الى الجهة
واما التفكيك فسهل عند ظهور المراد وان صلة الشعور مقدرة بقريئة
المقام وهذا لا يخلو عن نوع تكافؤ ولذا آخره وفيه نظر لان لام الشعور
اما عوض عن المضاف اليه واما الله هذا الخارجى اى شعور الكثرة
بتلك الجهة فلا حاجة الى التقدير فتأمل ٤ (قوله التلبس به ولو بغير منه)
بقصد تحصيل الكل وهو المراد حذفه اعتمادا على التبادر اذ
من البين ان من خرج من دياره بقصد السوق لا يقال له انه سارع في
سفر مكة المشرفة (قوله فضمير بها) يعنى على التفسير الاول
(قوله محذوف) وقد حصل الاستغناء عن ارتكابه مع انه خلاف
الاصل ولا يصار اليه الا ضرورة فتأمل ٥ (قوله وصلة الشعور
مقدرة) وقد عرفت الاستغناء عنه (قوله وانما كان تصورا لكثرة)
شروع في بيان كون تصور الكثرة على الوجه المذكور مما يتوقف
الشروع بالبصرة عليه دون تصورها لاعلى الوجه المذكور (قوله
بخصوصها) البناء للملابسة وهو حال عن الكثرة اى تدكان تصور
الكثرة ملابسة بخصوصها اى حال كونها مخصوصة (قوله اذلولاه)
اى اذلولاه تصور الكثرة على ذلك الوجه موجود بلزم محذورو الاظهر
اذلولاه والتأنيث باعتبار المضاف اليه لان الحال لا يخلو عن هذا

١ وجد الاستعمال انه ان اراد به
ان التقدير واجب بر السؤل
وان اراد به هو المتبادر لان
الظاهر ان لام الشعور للجنس
لا يثبت
٢ وجد التامل ان الاستغناء
بحصول اللم العهد

الاقسام وكل قسم منها يخل بالمقصود الا التعريف المأخوذ عن تلك
 الجهة وذلك المقصود هو الامن عن محذورات تحصيل النفس لان
 الاعتبارات بينك وبين النحو مثلا خمسة وسيجي عليك تفصيلا
 والى الاول ٧ اسار بقوله ان لا يتصوره اصلا (قوله فيمتنع طلبها) فاذ لم
 يتصورها اصلا لا يكون مجهولا معطاة ٥ ويكون طلبها محالا لان الطلب
 لكونه فعلا اختياريا مسبقا بالعلم والارادة وكلاهما متفقان فيكون
 محالا وانما كان الطلب اختياريا لانه هو التوجه بخصوص لانه هو
 التوجه الملابس بقصد تحصيله والتوجه نحو الشيء بقصد تحصيل
 ذلك الشيء مسبقا بارادته وتلمه وهو يدبهي (فان قلت العلم فرع توجه
 النفس نحوه فيلزم الدور) قلت ان التوجه قسمان التوجه بلا قصد تحصيله
 وهو الموقوف عايه للعلم والتوجه بقصد تحصيله وهذا هو الموقوف على
 العلم فالطلب عبارة عن هذا القسم كما اسار اليه في الخامسة ومنهم
 من قال ان الطلب هو التوجه مطلقا اما نحو الاسد فتوجه الى معرفته
 فال مطلوب هو المعرفة وابطل توقف العلم على التوجه بان الامر
 السامح يحصل بلا توجه من النفس اصلا فتأمل ٧ (قوله واما ان
 يتصورها لكن لا بخصوصها) اسار الى بيان فائدة القيد الثاني وهو
 قوله بخصوصها لان الظاهر انه مقدر في نظم الكلام معناه ان
 يتصورها بحيث تمتاز عما عداها بان لا يتصورها بوجه عام فان من تصور
 النحو بعلم العربية لا يامن عن الشروع في الصرف مثلا وهو ظاهر
 (قوله فلا يتصور طلبها بخصوصها) لان طلبها بخصوصها فرع
 معرفتها بخصوصها وارانيتها بخصوصها نحو النحوفان من تصوره
 بعلم العربية لم ينبعث من الطالب المتصور بهذا الوجه شوق الى
 النحو بخصوصه بل الى فرد من الوجه العام فلم يميز عند الطالب
 المطلوب وهو النحو مثلا عن غيره وهو الصرف فظهر انه لو قال الى
 فرد منه اي الى فرد من الوجه العلم لكان اولى لان فميز منه في لفظه

٧ من الاقسام الخمسة
 ٥ قوله مطلقا إشارة الى ان
 من جميع الوجوه قيدا لمجهول
 وجه التأمل ان دعوى
 طلب المعرفة بعينه عن
 الافهام كما لا يخفى

راجع الى الكثرة وهو وان صح الان اعتبار الفردية للوجه العام
 اطهر فتأمل وبالجملة انه اذا تصور المطاوع بوجه عام لا يمكن طلبه
 ولما كان هذا في محل المنع مستدياً بانه يجوز ان ينبعث السوق الى فرد
 من علم العربية فليكن ذلك الفرد النحوي فيمكن طلبه بوجه عام فاجاب
 بقوله ولئن اندفع الى طلبها وقال يحتمل ان يكون الطالب منضياً الى
 طلب الصرف في انحاء تحصيل النحوي او ينبعث السوق الى الصرف
 من اول الامر فيفوت مطاوعه فلا يأتى من من محذورات تحصيله كما قال
 الشارع حتى يأمن الخ واعلم ان الشروع في العلم يتوقف على تصور
 بوجه ما كما هو المشهور وفيه بحث ذكره بعض المتقنين وهو
 ان الشروع في العلم عبارة عن تحصيل بعض اجزائه اما قصد
 تحصيل الكل فليس بلازم فالواجب على الشارع فيه تصور هذا
 البعض اما تصور العلم فغير لازم بل جواز ان تحصل مشقة ولا يخطر
 ببالنا العلم الذي تلك المسئلة منه كما جاز ان فصل الى جزء طريق
 فتصوره ونسلكه ولا يخطر ببالنا الطريق الذي ذلك الجزء به منه
 (فان قلت تحصيل جزء العلم انما يكون شروعا فيه الاعمال ذلك
 الجزء منه فلا يكون تحصيل جزئه شروعا فيه قلت لو كان كذلك
 فاذا حصل علما جزءاً جزءاً ولم يعلم ان تلك الاجزاء منه لم تحصيله
 بدور الشروع فيه هف فظهر ان تحصيل جزء العلم شروع في العلم
 سواء علم ان ذلك الجزء منه او لم يعلم غاية ما لم يمتد ذلك نه قد شرع
 في امر ولم يعلم الشارع انه قد شرع فيه ولا محذور في ذلك ودفع هـ
 البحث عن المشهور ظ بناء على ان اعتبار قصد الكل معتبر في معنى
 الشروع في الشيء المركب وهو عبارة عن تحصيل جزء منه بقصد
 تحصيل الكل ومبنى البحث عدم اعتبار ذلك فيه وسجى التفصيل
 ان شاء الله تعالى فتأمل ٤ (قوله واما ان يتصورها بخصوصه)
 اشارة الى فائدة القيد الثالث وهو قوله بتلك الجهة يعني ان كان

٤ وجهه ان الدفع لا يسلم
 لا يدفع له بدعيه قوله لو كان
 كذلك الخ بلا ضرورة

من حق مطالبتها ان تتصورها بتعريف جامع مانع مجملة اذ لو تصورها
مفصلة مسئلة مسئلة يتعسر ذلك التصور لكثرة مسائل المنطق
وربما يحصل له الملل في اثناء الطلب فيتقاعد عن الطلب فيؤدي
الى الفوات والضياع بل يتعذر ذلك التصور لعدم تناهي مسائله
لتزايدها بتلاحق الافكار وبما فيوما فعلى هذا يفوت المطلوب
بلامرية اصلا والرابع ان تتصورها بوجه خاص مثلا يتصور المنطق
بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في كسب
المطالب التصورية فيفوت بعض ما يعنيه من اجزاء الفن فهذا
القسم مع ظهوره قد غفل عنه المحشى وهو فائدة قوله بتلك الجهة
ايضا ٧ والخامس ما ذكره الشارح والتحقيق ان ما عدا الاول
من الفوائد فائدة قوله بتلك الجهة ولا حاجة الى تقدير بخصوصها
في نظم العبارة كما هو ظاهر تقريره فان معنى قوله ان يعرفها
بتلك الجهة ان تتصورها بتعريف جامع مانع فاعدا الاول فائدة
لقوله بتلك الجهة لانه ينفي التصور بوجه اعم وبوجه اخص
وتصورها على الوجه الجزئي وعلى الوجه التفصيلي وفائدة
اصل التصور ظاهرة لان امتناع طلب المجهول المطلق ظاهر
لا يخفى على احد على ان الكلام ليس في اصل الشروع ولذا
لم يتعرض الى فائدته بل الشروع بالبصيرة اما التصور بوجه
عام او بوجه خاص فيقتضى الى فوات ما يعنيه وكذلك التعسر
بل التعذر فانه لا امن فيها عن فوات المطالب ففعله حتى يأمن
فوائد الاقسام الثلاثة لان قوله بتلك الجهة احتراز عن كل من هذه
الاقسام الثلاثة لا عن واحد منها بعينه وهو التحقيق في هذا
المقام ولو قال الشارح حتى يأمن من محذورات تحصيله لكان اظهر
واخصر فأمل (قوله من جزئيات تلك الكثرة) على ما في النسخة
المعول عليها صوابه من اجراء تلك الكثرة لان ذات مسائل

٧ والحاصل ان قوله ان يعرفها
بتلك الجهة يتضمن على
امر من الاول اصل التصور
والبيان التصور بتعريف
جامع مانع وهو احتراز
عن الاقسام الثلاثة فأمل

المنطق مثلاً كأعضاء زبد وهو ظاهر ومع ظهوره قديماً عليه
 الشارح في فصول البدائع وفي بعض النسخ بل يتصور كل واحد
 من تلك الكثرة انتهى وهذا ظاهر التوجيه بأن المضاف محذوف
 أي من أجزاء تلك الكثرة كما لا يخفى (قوله فعلى هذا التحقيق)
 أي على تحقيق القيود الثلاثة في قوله أن يعرفها بتلك الجهة وتحقيق
 فوائدها وقد عرفت أن التحقيق غير ما زعمه تحقيقاً (قوله ثم يبيد)
 كلمة من بيانية لا تبعيضية ولذا قال في فصول البدائع أي من فوات
 ما يعنى وضباع وقته فيما لا يعنى انتهى لفظه فيشمل الكل والبهن
 وكذا ما في الما يعنى يشمل لما لا يكون من مطاوعة بأن خلاص في إنشاء
 تحصيل النحو بعض مسائل الصرف ولما يكون مغاير للمطاب
 بأن يكون شارحاً في الصرف بناء على أنه تصور النحو يعلم العربية
 وما ذكره المحشى في بيانه قاصر (قوله فيكون كركب) الغاء جواب
 لشرط محذوف تقديره فإذا لم يتصور بتعريف جامع مانع مأخوذ
 من تلك الجهة بل كان متصوراً بوجه عام فيكون كركب آه
 أو ماطفة على قوله فوات وحينئذ يكون منصوباً بأن مقدرة فيكون
 المعنى حتى يأمن من أن يكون كركب آه ٩ (قوله عجا) أي ناقة
 لا تبصر (قوله عشواء) هي ناقة لا تبصر بالميل (قوله فبرد أن
 المناسب أما ذكر فوائدها جميع الأقسام) أي بأن قال حتى يمكن الطلب
 ويأمن من فوات شيء من مطاوعة ويمكن التغصن عن التعسر بل
 التعذر (قوله والاقتصار على فائدة القسم الثالث) بأن يقول حتى
 يحصل الخلاص عن التعسر بل التعذر وقد عرفت أن هذا لا يرد
 على مراد الشارح بل يرد على ما فهمه كلاً لا يخفى (قوله لا ينفي
 والاثبات) تعليل لكون الاقتصار مناسباً يعني أن محط الفائدة
 في الكلام المثبت والمنفي هو التمسك فالتعذر في هذا الكلام هو التمسك
 الثالث فلما اقتصر على بيان فائدته لكان له وجه لانه هو الراجح

٩ والظاهر أن يقال
 ولا يكون كركب حتى
 يكون منصوباً على قوله يأمن
 كما لا يخفى في قوله
 ٢ وجدنا ما لا يمكن أن
 المناسب يدل على
 ما ذكره الشارح فلا يصح
 الحكم بأنه خطأ والجواب أن
 هذا الحكم إنما هو بغير
 التبر في لا بيان الكلام كما لا
 ينبغي

من بين القيود واما الاقتصار على بيان فائدة قيد ليس كذلك
فليس له وجه بل هو خطأ عند البلغاء لانه ترجيح بلامرجه بل
ترجيح المرجوح فتأمل ٢ (قوله وهو ههنا قوله بذلك) وقد عرفت
ان فائدة هذا القيد لا تختص بالامر الثاني فلا يرد ما ذكره (قوله
الا ان يقال ٤ اذا تعذر) ناظر الى قوله فائدة للامر الثاني وتزييف
له بان ذلك القول فائدة للامر الثالث ايضا فلا يرد ان المناسب آه
(قوله وبالجمله فائدة الامر الثالث) حاصل توجيهه ان فائدة القسم
٨ الاول وهو امكان الطلب ترك لظهورها وفائدتها القسم الثاني
والثالث مذكورتان وهو الامن عن فوات ما يعنيه الا ان الظ
من قوله من فوات شيء مما يعنيه فائدة القسم الثاني ولو قال من فوات
ما يعنيه لكان شاملا لهما بلاخفاء فتأمل (قوله بواسطة حصول
مقدمتين كليتين حاصلتين من طرد لتعريف) ومنعه الاغتر وعكسه
وجعه لاجزاء الفن وفي بعض النسخ مقدمة كلية حاصله من طرد
آه انتهى مثلا من تصور الخو بانه علم باصول يعرف بها احوال
اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية
اي كل مسألة من مسائل الخو لها مدخل في تلك المعرفة وهذه
المقدمة حاصله من طرد ٣ التعريف وهو ظاهر وحصل عنده ايضا
مقدمة كلية اخرى اي لاشي من مسألة ليس لها مدخل في شيء
منهما من مسائل الخو وهذه حاصله من عكس ٤ التعريف وجعه
فاذا ورد عليه مسألة من مسائل الخو يعرف انها منه مثلا لتقابل
مرفوع مسنه لهما دخل في الاعراب والبناء وكل مسألة كذلك
فهى من الخو فهذه المسنه من الخو واذا اورد عليه مسنه ان
الواو المدرك ما قبلها تقاب لتعا يعرف انها ليست منه بان يقول
هذه مسنه ليس لها دخل في الاعراب والبناء ولا شيء من مسنه
ليس لها دخل في الاعراب والبناء من مسائل الخو فهذه المسنه

٤ قوله الا ان
يقال الخ هكذا
في النسخة العول عليها وفي
بعض النسخ اللهم الا الخ
ووجه البعد ظاهر لان
التصور بخصوصها يترب
عليه التعسر والتعذر وايضا
يترب عليه الغشوات
والصرف والا اول اظهر
بخلاف الثاني فجعل فائدة
القسم الثالث الامن من
الفوات والصراف بعيدا
لا يخفى منه
٨ وهو اصل التصور منه
٣ وهو كما وجد الحد وجد
الحدود منه
٤ وهو كما وجد الحد وجد
وجد الحد منه

ليست من المصو وكذا الكلام في المنطق وفنجه وبالله التوفيق
 (قوله ومن حق ذلك الطالب) وهو مر الكلام في بيان المراد
 من الحق واتبع الحق فانه احق بالاتباع وبالله التوفيق (قوله
 ايضا) يعني كما ان من حق طالب كثرة كذلك ان يتصورها بتعريف
 جامع مانع مأخوذ من جهة الوحدة ٦ م حيث انها واحدة كذلك
 من حق طالبها ان يصدق (قوله اي يصدق) يريد التنبيه على ان
 المراد بالمعرفة غير المراد بالمعرفة السابقة ولا يبعد ان يجعل اعادة
 قوله ان يعرف قرينة على ذلك فالاول ان يقال ان يصدق غايتها
 كما لا يخفى على اهل العرفان اما لزوم اصل التصديق فسيجي وجبه
 (قوله بترتيب فائدة عليها) اي يصدق بفائدة مترتبة عليها (قوله
 مختصة بها) كما هو المتبادر من اضافة الغاية اليها (قوله في اعتقاد
 الطالب) قيد الاختصاص اما بحسب نفس الامر فليس بلام
 (قوله معينة) صفة ثانية لفائدة (قوله ومعتدة) معطوف على
 معينة وهذا تفنن في العبارة ولذا لم يجعل صفة والحاصل ان الفائدة
 مقيدة بامور كونها مترتبة وكون ترتبها في الواقع وكونها مختصة بها
 وكونها معينة وكونها معتدة وكون الاعتماد بالنظر الى مشقة
 تعرض له الان كون الترتب في الواقع غير مذكور صريحا واودكره
 صريحا لكان اولي كما وقع في بعض النسخ اي يصدق بفائدة
 مختصة بها في اعتقاد الطالب معينة ومترتبة عليها في الواقع ومعتدة
 انتهى ففي كل من النسختين ترك قيدا ٢ اعتمادا على التبادر فالاولى
 التصريح والتخصيص وهذا لا يرد على ما في بعض النسخ وهو
 قوله اي يصدق بترتيب فائدة عليها مختصة بها في اعتقاد الطالب
 معينة ومترتبة عليها في الواقع ومعتدة بالنظر الى مشقة تعرض له
 هكذا في بعض النسخ الغير المعول عليها وهو الاول كما لا يخفى واود
 القيود سترد عليك واحدة بعد واحدة ان شاء الله تعالى (قوله)

٦ قوله من حيث انها واحدة
 وقدس الاشارة فلا من سيد
 المحققين الى ان هذا التصديق
 معتبر فعلى تقدير عدم التصديق
 او التعذر لا يحصل المخاذا
 تصور الطالب تلك الكثرة
 من حيث انها كثرة ولو اسار
 بالخصى اليه لكان اولي كما لا
 يخفى
 ٢ قوله ترك قيدا وهو قولنا في
 الواقع وكون الاعتماد
 بالنظر الى مشقة العارضة له
 في إنشاء التخصيص

فيصدق بان الشيء (اشارة الى طريق التصديق وتبنيه على ان
الظن كاف وان الجزم واليقين غير لازم كما صرح به سيد المحققين
في تصانيفه الشريفة (قوله فالمعرفة) يعني ان ما ذكره من فائدة إعادة منط
ان يعرف من فوائد تفسير المحشى به وهو التنبه على المغايرة بان
الاول بمعنى التصور الساذج والثاني بمعنى التصديق وفيه بحث لان
يعرف مع قطع النظر عن مفعوله بمعنى الإدراك الشامل للتصور
والتصديق وتعين احدهما انما هو بمجرد مفعوله الخاص وتعيين
المقام لان يعرف في مقامين بمعنىين على ان الاعادة يجوز ان تكون
لبعد المعطوف عليه ولذلك عطف الشارح العلامة على الصير
المنصوب الفائدة (٦) في فصول البدائع فتأمل (٧) (قوله لا يمكن
بدون اتصديق بفائدة فيه) لان الفعل الاحتمالي يتوقف على
الاختيار والارادة وهما يتوقفان على قصد فائدة، ولزم ترجيح
بلامر جمع وكون التصديق بفائدة ما مما يتوقف عليه شروع
واستحصال بدونه مما صرح به سيد المحققين في تصانيفه وهذا على
قاعدة الفلاسفة واما عند أكثر المتكلمين ومنهم اهل السنة فهو
مردود لان مجرد ايراد امر حادثة وان كانت افعال الله تعالى
غير معللة بالاعراض على ان توهم رؤيته محبوب ووجدان الكثرة
كافية في الذهاب الى اقرب موضع من بيته وفي حفر الارض (ثم اعلم
ان ههنا اشتقاقه انما هو بعض المتكلمين وهو ان يروى في العلم تارة
عن متصل به من اجزاء ذلك العلم فيتوقف على اتصديق به، وذلك
البعض لا على تصديق به، بل على ان يترتب تصديق به، فذلك
وتخصاهما وتخصر بيان ان التمسك بك المسئلة جزء من فضل
عن ان تصديق بفائدة وبك التمسك لا تقتضي سوى ذلك التمسك
هم باختصاصه هو اتصال الجزء ومفعوله هو الجزاء المتصل لا بل فاذا
توقف التمسك الاخرى على اتصديق بفائدة متعقبة كان ذلك

٦ هكذا في الاصل بلغة
الفائدة لا الغاية وان كان
معناها واحدا
لا وجه لتأمل انه يمكن التوجيه
بجعل قوله لكونها بمعنى
التصديق على المسئلة والمعنى
المراد بها التصديق
لكون الخارج آية
لم يعطف الخارج آية
قوله ولذا كانت افعال الله
آية هذه المسئلة
بحرین احدهما ملحق والثاني
عذب غرض ما وهما حین
انقطع ذهب الثاني الى انه
غير معاله بالاعراض والاول
ذهب الى انه معالاة به

لا يصرف فيه وقته اذا لم يحجبه على ما قال الشارح العلامة في فصول
 البدائع ولا ينبغي ما بينهما من نوع مخالفة ويمكن التوفيق بانه اطلق
 بناء على الغالب وبانه ترك الامر الاول لظهوره فتأمل ٨ (قوله او عرفا)
 باو الفاصلة على ما في النسخة المعول عليها معطوف على محل
 في نظره والاو ان يقال او في العرف فتأمل ٦ (قوله اذلو اعتداه)
 تعليل لقوله في نظره كما لا ينبغي (قوله فيصير عبثا بلا فائدة في نظره)
 يعني يصير سعيه عبثا وضلا لا بحسب العرف لا بحسب نظره وان
 لم يكن من اول الامر كذلك اذ لم يترتب على سعيه فائدة يعتد بها
 بالنظر الى سعيه بحسب اعتقاده وذلك عبث بحسب العرف
 لان العبث بحسب اللغة اللعب على ما في الصحاح وانما قال في نظره
 لان غيره ربما لم يطلع على اعتقاده فلا يعده عبثا لانه يجوز ان يكون له
 فائدة معتدة بحسب الواقع ونفس الامر وكون هذا عبثا عرفا
 مذكور في حواشي شرح الشمسية (قوله ولو اعتقد) معطوف
 على قوله لو اعتقد وتعليل لقوله عرفا (قوله لعد العرف) والمتبادر منه
 ان العرف لا يعد الاول عبثا وقد عرفت انه عبث عرفا ايضا (قوله
 فالعبث آه) قال في الحاشية العبث على ثلثة اقسام الاول عبث
 حقيق وذلك اذا لم يتصور فائدة ما والى الثاني عبث عرفي وذلك اذا
 لم يتصور فائدة معتد بها بالنظر الى المشقة والثالث عبث في النظر
 وذلك اذا تصور فائدة معتد بها لكن لا تكون مطاوعة عند الطالب
 انتهى وفيه نظر لان كلامها عبث عرفا اما الثالث فقد عرفت
 ان كونه عرفيا مذكور في حواشي شرح الشمسية واما الاولان فلما
 قال قدس سره في حاشية الحاشية على شرح المختصر العبث بحسب
 العرف ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يعتد به نظرا
 الى ذلك الفعل المستعمل على مشقة انتهى على ان في اخذ التصور
 في تعريفاتها مناقضة لان المعتبر فيها الترتب كما دل عليه كلام سيد

٨ وجه التامل ان المخالفة
 من وجهين الاول انه قيد
 بقوله اذا كانت مهمة في
 فصول البدائع والخلق في هذا
 التشرح والحق ان الله ثلث
 الاحتمالات وثني في هذا
 التشرح
 ٦ وجهه ان اول منع الخلوك لا
 ينبغي
 لا قوله بحسب العرف مني على
 حل اللفظ على المحمل
 الصحيح وان كان خلاف
 المتبادر فكانه قال او عرفا
 فقط فتأمل

المحققين ثم التحقيق في لفظة اما مقابل المجازى ففيه نظر لان العبث حقيقة
 في كل من الاقسام واما مقابل الاضاني فمقسمة الى السابق والاضاني
 غير مشهور وكذا الفاء الدالة على التفرع ليست ٣ في محلها
 وقوله العبث على ثلاثة اقسام يفيد ان العبث مشترك معنوي بينها
 وهو ممنوع بل الظاهر من اطلاقاتهم ان له اطلاقات ثلاثة فتأمل ٩
 (قوله ثم اعلم ان كل امر) لما كان ههنا الفاظ متقاربة المعاني من الغاية
 والفائدة والمصلحة والحكمة وغيرها على بعضها كثيرا للفائدة
 كما فعله قدس سره في حاشية المختصر (قوله على الفعل) سواء
 كان فاعله مختسرا او موجبا فلا يكون فعله عبثا (قوله ههنا
 يتغبران) ففائدة الفعل وغايته متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
 (قوله ويومان الافعال الاختيارية وغيرها) اى غير الافعال
 الاختيارية من افعاله تعالى وافعال العقول العشرة على ما هو المشهور
 عند الحكماء اذ التحقيق ان لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى اما العقول
 وغيرها بمنزلة الشروط والالات الا ان التوقف عليها حقيقى عندهم
 وعادى عند الاسعرة لان الله يخلق الاشياء عند الاسباب لا بها
 كما تقرر في موضعه (قوله لكن الفائدة آه) ثم ذلك الاثر المترتب
 المسمى بهذين الاسمين ان كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل
 يسمى بالقياس الى الفاعل غرضا ومقصودا ويسمى بالقياس الى
 فعله غلة غائية فالغرض والغلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان
 بالاعتبار وان لم يكن سببا لاقدام كان فائدة وغاية فقط فانها
 والفائدة والمصلحة والحكمة اعم من الغلة لغائية وعرض وللمقصود
 (قوله وافعاله تعالى من هذا القبيل) اى من قبيل زيارة صديق
 بالنسبة الى العود على الكثرة فان العود على الكثرة ليس بحمل على
 الزيارة الا انه مترتب عاها وتوضيح المقام ان اغارس مثلا اذا غرس
 شجرة تكون ثمرة باعنا على اغرس اما المنافع الاخرى من الاستئصال

٣ فالاول ان يقول العبث
 او العبث بابوا والاستثنائية
 كما لا يخفى منه
 ٩ وجبه انما مل انه يمكن
 الجواب بالتمسك بانه يجوز
 ان يكون العبث اسما للنفس
 الشامل للاقسام الثلاثة واسما
 للنفس عموما بين الاقسام
 ونسبة ذلك باسم المانع
 وبغوله في نظره انما هو كجاء
 التمييز وبان الفاء لتفريع
 لجعل الفصل لافاء لتفريع
 فلا بد من ذلك فتنبه

والانتفاع باورافها وحطبها وغيرها فلا يست بابعده على لغرس
 فافعال الله تعالى كالغرس بالنسبة الى المتافع الاخر فالحكم والمصالح
 في افعاله تعالى وان كانت معلومة انه ليست بباعثة على فعله فهذا
 غاية تنحيز المذهب فبهذا اندفع توهم ان كل فعل يقترب عليه فائدة
 فاعمل بالاغراض فانه خلاف المذهب فان مذهب اهل السنة ان افعاله
 تعالى وان كانت صادرة عن الحكيم ليست بعمله بالاغراض بل هي
 مستقلة على حكمه ومصالحه لا تخصي (قوله فمن حيب منها مطاوعة
 للفاعل تسمى غرضا) فالفائدة المترتبة على افعال المقصودة منه سواء
 امكن تحصيلها بدون ذلك الفعل او لا غرض على ما هو المستفاد
 من اطلاقه الا ان هذا خلاف ما ذهب اليه الشارح العلامة في
 فصول البدايع من ان الفائدة انما يكون غرضا ان لم يمكن تحصيلها
 الا بذلك الفعل وان امكن لا يكون غرضا كفعل الخمار عندنا وان
 كانت الفائدة عائدة الى العباد دفعا للاستكمال اتهم والجواب عن طرف
 المحشى ان ما ذكره الشارح مردود بما ذكره سيد المحققين في حاشية
 المختصر من انه قال ما قبل من ان المقصود يسمى غرضا اذا لم يمكن
 تحصيله الا بذلك لفعل فاصلاح جديد لم يعرف له مستند نقلا
 ونقلا انتهى فتأمل ٩ فان قلت ان قول الشارح وان كانت
 الفائدة عائدة الى العباد يدل على ان افعاله تعالى معللة بمصالح العباد
 وهو خلاف مذهب اهل السنة بل هو مذهب المعتزلة فانهم ذهبوا
 الى وجوب تعالينا برعاية مصالح العباد منه انه اساقه رد ذلك
 انه تعالى نزل بالاختيار وهو حكيم وفعل النار يقتضى ان قصد
 وان يحكم انما يقصده لنفسه فذكره الله تعالى كما عرّج به في الحاشية
 ١٠ قلت قال الفقهاء لا يجب ذلك لكن افعاله تابعة لمصالح العباد
 تفضلا وحسنا على ما ن شرح الوصف وقال الامام في الاربعين
 وهو اخبر المتأخرين من ائمة فيما مضى ان تخالف لمذهب

٩ وجه التأمل الاشارة الى ان
 قوله لم يعرف له مستند محمل
 نظر وهو مذكور في الحواشي
 على حاشية سيد المحققين
 على شرح المختصر فان
 ثبت فارجع اليها

اهل السنة هو وجوب التعليل اما لتعليل تعضلا واحسانا فهو مما قال
 به بعض علماء اهل السنة ولا يجوز تبديع قائمه لارسله الله تعالى
 بمصالح العباد مسئله اختلافه بين اهل السنة وانما الخلاف انما ينفك
 لمذهب اهل السنة هو القول بوجوب التعليل كما لا ينبغي وقال صدر
 الشريعة في الاصول وما بعد عن الحق قول من قال من انهم انست
 معلله بها فان بعنة الانبياء عليهم السلام لا اعتداء اخلاق واطهار
 المعجزات لتصديقهم فمن اسكر التعليل قد انكر النبوة وقال صاحب
 التلويح في مقام التعليل لان تعليل بعنة النبي عليه السلام باهتداء
 الخلق لازم لها وكذا تعليل اظهار المعجزات على بدائيه خلقه لازم
 بتصديق انما وانكاره لازم بوجوب انكار الماروم فمن الماروم ينبغي
 بانتفاء اللازم انهم ثم قال صدر الشريعة دليلا القائلين بعدم التعليل
 انه تعالى ان فعل لغرض وداع الى الاقدام فان لم يكن حصول ذلك
 الغرض اول به من عدمه امتنع منه فعله وان كان اول به كان كماله
 به فيكون ناقصا واجب بمنع الملازمة مستدبانه لما يكون كماله
 لو كان الغرض رجعا اليه تعالى وهما راجع الى عيب واجبوا
 عن ذلك بان تحصيل مصلحة العبد وعدمه ان استويا بالنسبة اليه
 لا يكون غرضه وداعيه الى الفعل لانه حينئذ يلزم الترجيح من غير
 مرجح وان لم يستويا بالنسبة اليه يكون فعله اولي قبله بالنسبة
 اقول هذا الجواب غير مرضي لانه انما يستويا بالنسبة اليه
 لا يكون غرضه وداعيه الى الفعل ولا يستويا بالنسبة اليه
 ان يكون الاولوية بالنسبة الى عيبه مرجح من غير مرجح
 في هذا المقام ليس لان هذه الاولوية بالنسبة اليه
 مرجحة اولي بل لابد من الاولوية بالنسبة الى عيبه ودعي
 السند قدس سره بضرورة في وجوب هذه الاولوية في شرح
 المواقف حيث قال انما استوى وجوده وعدمه بالنسبة الى عيبه

او كان وجوده مرجوحا بالقياس اليه لا يكون باعثا على الفعل
وسببا لاقدامه عليه بالضرورة فكل ما هو غرض ويجب ان يكون
وجوده اولى بالفاعل من عدمه وهو معنى الكمال فاذا ن يكون
الفاعل مستكملا بوجوده وناقصا به انه انتهى فظهر ان منع صدر
الشريعة خارج عن قانون المناظرة لان منع مقدمة ضرورية
مكابرة والجواب عنه ان دعوى الضرورة في محل النزاع غير مسموعة
لان القائل يجاوز التعليل برعاية مصالح العباد يقول ان الاولوية
بالنظر الى العبد مع مساواة وجود الفعل وعدمه بالنظر الى الفاعل
كافية في الترجيح والتمكرا لا يقول بالكفاية ويقول لا بد من الاولوية
بالنسبة الى الفاعل وهو عين محل النزاع وقد اورد الشارح العلامة
في حاشية فصول البدائع سؤالا وجوابا ينضح بهما زيادة اقتضاح
كلام صدر الشريعة حيث قال لا يقال عود الفائدة الى العباد
امام مقصوده فتمصيله استكمال اوله لا فقد تحقق فعله بلا قصد
لا نافعول مقصود بمعنى توجه ارادته اليه ولا يلزم منه الاستكمال
بمعنى ان فيه مصلحة لنفسه ومثل هذا قد يصدر من امثالنا انه
قد بواسي ويحسن لا لمتفعة نفسه من ثناء اولوا او غرض بل
مقتضى الرحمة والشفقة على فعل يحتاج اليه لا سيما في معرض
ان يهلك لولا تلك المواساة وفعل الله تعالى الذي هو غنى عن
العالمين كيف لا يكون كذلك فضلا عن الاستحالة انتهى ثم اعلم
ان العلامة التفتازاني قال في شرح لمقاصد ان الحق ان تعليل بعض
الافعال سيما لاحكام الشرعية باسائكم والمصالح طهر كما ينصب
الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما سبه ذلك وما تعميمه
بانه لا يخلو فعل من افعاله عن غرض فمحل ينسب انتهى وفيه ما لا يخفى
من تقوية كلام صدر الشريعة الا ان هذا الكلام قدره المحقق
الدواني في شرح العقائد بانه ان اراد بالتعليل جعل تلك الحكمة علة

لما في قوله ان المخالف فيها ليس
باهل حق بل هو اهل ضلال
وتضليل القائلين بالتعليل
لا يجوز لان فهم الفقهاء
ونما يضلل منهم المعتزلة
لا كما فهم قائلين بالتعليل بل
لكونهم قائلين بوجود
رعاية مصالح العباد على الله
وهو باعند اهل الحق
ان لا يجب على الله شيء كما
تقرر في موضعه فمسئلة
المعتزلة وجوب رعاية مصالح
العباد لا مثله رعاية
تفضلا واحسانا فانها من
المسائل الاختلافية بين اهل
السنن لا ينسب المخالف فيها
الى البدعة كما من قبله
بما ينسب على الافهام

غائية بأعثة فلا شيء من أفعاله تعالى معللة بهذا المعنى وإن أراد به
ترتيبها على الأفعال والأحكام فكل أفعاله وأحكامه كذلك غاية
الأمر أن بعضها مما يطهر علينا وبعضها مما ينهى العلى لاستخزين
في العلم المؤيد بنور من الله تعالى انتهى * ولا ينبغي عاين أن كلزم
العلامة التفاضل صريح في الشق الأول لكر المحقق الدواني لم يأت
في الرد عليه بشيء صالح له لأن عدم كون شيء من المنافع عل
غائية محل النزاع بين القائل بالتعليل وبين القائل بعدمه (قوله
غير معللة بالأغراض) أي غير معللة برعاية مصالح العباد ففيه رد
على المعتزلة كما مر تفصيلاً (قوله عند أهل الحق) يوهم أن الخلف
فيها ليس بأهل حق {٢} فالأولى أن يقول بد له عندنا فأمل
(قوله فالمراد بعائذ العلم) الظ أن القضاء للتفريع على قوله كل
أمر يترتب على الفعل لأن العلم من مقولة الكيف لا من مقولة
الفعل على المشهور فاضافة الغاية إلى العلم لا تدنى ملازمة
أو جواب سؤال مقرر تقريره أن تعريف الغاية منقوض بمادة
العلم أو كنهه قيل ما المراد بغاية العلم فتأمل ٧ (قوله
وتخصيله) أما عطف تفسير للتدوين وإلا لكان تخصيص الطالب
لأن الفن نظري ٩ يحتاج إلى الكسب والتخصيص والظاهر من قوله
معنى معرفة غاية العلم هو الأول فتبصر ٦ (قوله دعت المذون إلى
تدوين العلم) وفيه نظر لأنه مخاف لما شتهر بينهم من أن غاية
العلوم الغير الآلية حصولها لنفسها والمغاية بينانية وذى
الغاية اعتبارية وسيجيء التفصيل إن شاء الله تعالى (قوله بموضوعة
موضوع تلك الكثرة) أنه كان ذلك من حقه لا من زور أن تحصل
البصيرة الكاملة بالتدوين فأن استعمل تعريفه تدية جزءه ككتفه
بالذكر الضمني والاختصاص التصريح بالتصديق بموضوعه ونهى
أن يتميز المقصود بالذات عن المقصود بالعرض فيهم به أكثر منه

١ وجه التماس أن القضاء
لا يكون دالة على الجمله
أنه كانت جواب سؤال
مقرر فالظاهر أن المراد
بما لا ينبغي شيء
٢ لأن أكثر الفن نظرياً
٣ فإن كذلك على ما قال السيد
السند قدس سره
٤ وجه التبصير أنه يجوز
الاكتفاء بالذات كما لا ينبغي شيء

على ما قال السارح العلامة في فصول البدايع (قوله زيادة
 تميز المطلوب عن غيره) وهذا حق على تقدير تقدم التميز الحاصل من
 التعريف الرسمي لا مطلقا (قوله لأن تمايز العلوم) أي لأن تمايز العلوم
 بعضها عن بعض في انفسها وبالنظر الى ذواتها لا مطلقا بحسب
 تمايز الموضوعات لانها تمايزة بانغليات ايضا ولذلك قال في ذواتها
 * واعلم ان الموضوع واسطة في ثبوت الامتياز لنفس العلم لا واسطة
 في العروض * ثم اعلم ان في تميز العلوم بغيرها تمايزا بها بخلافه بعض
 المحققين وهو ان استترك العلمين في بعض المسائل جاز فان العلم
 الطبيعي والرياضي مشتركان في مسئلة ان الارض كروي من ذواتها
 من مسائل العلم الطبيعي اذا استدلل عليها بالبرهان اللبني ومن
 مسائل العلم الرياضي اذا استدلل عليها بالبرهان الانفي على ما فصل
 في موضعه فتأمل (قوله تمايزا معتبرا) أي بان الفعل عند لقوم وانما
 قال كذلك لان التمايز بالمحمول ممكن ايضا الا انه غير معتبر عندهم
 وسيجي تفصيل المحشى (قوله التأم تفصيله بلا كلفة) كذا
 في النسخة المعول عليها وفي بعضها لقم والمآل واحد وفيه اسارة
 الى امكان التوجيه بان يحمل قوله ويحصل الشعور على التصديق
 بموضوعية الموضوع لاعلى العطف لتفسيرى كما سبق واما قيد
 ان كانت من العلوم المدونة فلا استفاد من الكلام الا انه حذف
 لظهوره لان من تصور مفهوم الموضوع يعلم ان الموضوع يختص بها
 فائتأمل (قوله واستقام آه) لان تقدم الشعور ونصدق
 بموضوعية الموضوع لم يلزم مما تقدم كما ينبغي (قوله وما يقال من
 ان قوله آه) القائل مولانا المدقق عبد الرحيم الشرواني على ما قال
 في الاساسة (قوله اسارة انيد) أي الى التصديق بموضوعية الموضوع
 (قوله بطريق ذكر الازم) يعنى بطريق المجاز والقرينة ما ذكر
 في مقام التفصيل من قوله فاندرج في الال ٣ معرفة لموضوع ان

٢ قوله مفهوم الموضوع
 وهو ما يبحث عن عوارضه
 ٣ قوله في العلم
 الزاوية الاولى اراد التعريف
 الاول للمنطق على المذهبين
 ملا

توضيح المطلب وتبيين مناط كلام القوم يأتي عن الاكتفاء بمثل ذلك على ما قال في الحاشية ولا يذهب عليك ان هذا ايضا لا يصلح وجهها للرد لان العدول عن الظاهر ليس بعز يز والتوجيه شائع وكثيرا ما يرتكب التكلف فوق ذلك وبالجمله توجيه مولانا عبد الرحيم غير مردود بل موجه وكونه خلاف الظاهر مما لا يمكن ان يشك فيه احد ولا ينكره القائل ايضا (قوله واعلم ان المقصود الاصلى ههنا انه جرى آه) يعني ان مقصود الشارح في هذا المقام من قوله اعلم ان من حق كل طالب كثرة الى قوله جرى عادة العلماء بيان ٢ جريان عادة العلماء على تقديم تعريف العلوم باحدى الجهتين على الشروع في مسائلها وسببه وذلك البيان متوقف على الدليل المركب من مقدمتين احدهما كبرى وهى قوله وكل كثرة تضبطها واشار العلامة اليها بقوله اعلم ان من حق كل طالب كثرة آه وقدمها في البيان على الاخرى لكونها اعم لمراعاة قانون التعليم لان الاعمال لكونه اسهل يقدم في التعليم كما قال المحشي قدم رعاية آه وثانيهما صغرى وهى قوله لان كل علم كثرة (قوله في اول تصانيفهم) الانسب في اوائل تصانيفهم وهذا لا يشبه قول الشارح على الشروع في مسائلها مستدركا (قوله لان كل علم آه) على لقوله جرى كما مر (قوله ان يعرفها بها) يعنى قبل الشروع في المسائل ولا بد من هذا القيد وقدم في كلام الش والاولى ذكره ههنا ايضا (قوله فكل علم من حق طلبة ان يعرفه بها) اى قبل الشروع فيه كما مر وهذه النتيجة كبرى لقياس آخر وهو طاهر وهو يفيد في الحقيقة وجه تقديم الشارح التعريف بهما (قوله ومعرفة بها لكونها) اى معرفة العلم بنهته لجهة تصور نظرى والتصور ان نظرى يكتسب من التعريف ولا بد من ملاحظة هذا القياس ايضا والا لا يفيد القياس الاول وجه جريان العدة بالتقديم

٢ وهى تبين بيان سبب
تقديم الشارح تعريف النطق
باحدى الجهتين وهو الاكتفاء
بأحدهما كما لا يخفى
وهو ان النطق علم وكل علم
من حق طلبة ان يعرفه بها
قبل الشروع فيه فالتنطق
من حق طلبة ان يعرفه بها
قبل الشروع فيه

الا انه ترك اظهوره كما لا ينبغي وبالله التوفيق (قوله من العلوم
 المتخصصة المدونة) يريد ان العلم ليس على عموم بل اراد به علم
 المدون بدليل قوله تعد مسائله وتخصيص العلم سبع اربع مائة قول
 ما من عام الا وقد خص منه البعض فلا تغفل (قوله اي مسائل
 كثيرة) نبه على ان الكثرة بمعنى الكثيرة وان موصوفه لم يدل
 على ما قال في الحاشية وهذا بخلاف لما قرر في موضعه من ان اجزاء
 العلوم ثمة موضوعات اي هليتها ومبادئ ومسائل وابواب انما
 ذكرته مشهور وما ذكره لتحقيق ان قد قيل حقيقة كل علم مسائل
 ذلك العلم وامادهما جزءا منه فائدة الاحتياج على ان كل فوم
 ان يصطلحوا على ما يترجم عندهم على ما قال سيد الله فقين فان
 قلت ان كل علم مدون واحد فكيف يحمل غايه الكثرة اذا لوحده
 والكثرة لا يجتمعان في محل واحد قلت المراد ان العلم في الاصل قبل
 جعله واحدا باحدى الجهتين كثير ولذا قال الش العلامة في فصول
 البدايع كل علم في الاصل مسائل كثيرة ووحدة العلم شريفة
 فالوحدة الاعتبارية والكثرة مجتمعتان في شئ واحد ثم علم
 ان المركب السام من حيث انه يقع في العلم ويسأل عنه يسمى
 مسألة ومن حيث اشتغاله على الحكم قضية ومن حيث احتشاله
 الصدق والكذب خبرا ومن حيث فادته الحكم اميرا ومن حيث
 كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث يضبط بالربط مطوبا
 ومن حيث يحصل من الدلائل نتيجة فالذات واحد و... في
 العبارات باختلاف الاعتبار ٣ (قوله لكن لا يلائم) وحده
 الملازمة ظاهر وهو ان المتبادر من المضافة ان يكون له فائدة
 ان يكون للمسائل مسائل وهو باطل (قوله في صفة) قال
 في الحاشية لان الاضافة تقتضي المغايرة بين مضاف ومضاف
 انتهى يعني المتبادر ههنا المغايرة ولما لا يصح في لغة يجوز

قوله من العلوم
 المتخصص المدونة
 يريد ان العلم ليس على
 عموم بل اراد به علم
 المدون بدليل قوله تعد
 مسائله وتخصيص العلم
 سبع اربع مائة قول
 ما من عام الا وقد خص
 منه البعض فلا تغفل
 قوله اي مسائل كثيرة
 نبه على ان الكثرة
 بمعنى الكثيرة وان
 موصوفه لم يدل على
 ما قال في الحاشية
 وهذا بخلاف لما
 قرر في موضعه من
 ان اجزاء العلوم
 ثمة موضوعات اي
 هليتها ومبادئ
 ومسائل وابواب
 انما ذكرته مشهور
 وما ذكره لتحقيق
 ان قد قيل حقيقة
 كل علم مسائل
 ذلك العلم وامادهما
 جزءا منه فائدة
 الاحتياج على ان
 كل فوم ان يصطلحوا
 على ما يترجم
 عندهم على ما
 قال سيد الله
 فقين فان قلت
 ان كل علم
 مدون واحد
 فكيف يحمل
 غايه الكثرة
 اذا لوحده
 والكثرة لا
 يجتمعان في
 محل واحد
 قلت المراد
 ان العلم في
 الاصل قبل
 جعله واحدا
 باحدى
 الجهتين
 كثير ولذا
 قال الش
 العلامة
 في فصول
 البدايع
 كل علم
 في الاصل
 مسائل
 كثيرة
 ووحدة
 العلم
 شريفة
 فالوحدة
 الاعتبارية
 والكثرة
 مجتمعتان
 في شئ
 واحد
 ثم علم
 ان المركب
 السام من
 حيث انه
 يقع في
 العلم
 ويسأل
 عنه
 يسمى
 مسألة
 ومن حيث
 اشتغاله
 على الحكم
 قضية
 ومن حيث
 احتشاله
 الصدق
 والكذب
 خبرا
 ومن حيث
 فادته
 الحكم
 اميرا
 ومن حيث
 كونه
 جزءا
 من
 الدليل
 مقدمة
 ومن حيث
 يضبط
 بالربط
 مطوبا
 ومن حيث
 يحصل
 من
 الدلائل
 نتيجة
 فالذات
 واحد
 و...
 في
 العبارات
 باختلاف
 الاعتبار
 ٣
 قوله
 لكن
 لا يلائم
 وحده
 الملازمة
 ظاهر
 وهو
 ان
 المتبادر
 من
 المضافة
 ان
 يكون
 له
 فائدة
 ان
 يكون
 للمسائل
 مسائل
 وهو
 باطل
 قوله
 في
 صفة
 قال
 في
 الحاشية
 لان
 الاضافة
 تقتضي
 المغايرة
 بين
 مضاف
 ومضاف
 انتهى
 يعني
 المتبادر
 ههنا
 المغايرة
 ولما
 لا
 يصح
 في
 لغة
 يجوز

كون الاضافة بيانية فهو شجر لا راء ولذا قال اولي ويمكن التصحيح
 بوجه آخر وهو انه يمكن حمله على التبريد واليه اسار في الماشية
 حيث قال انه مبني على المبالغة بتجريد مثله عن نفسه من قبيل قوله
 تعالى {لهم فيها دار الخلد} اي في جهنم فتبصر انتهى وجهه ان اعتبار
 المبالغة لا يناسب في عبارة المصنفين لان المقام ليس مقام المبالغة
 وليس الكلام بايضا يعتبر فيه اللطائف والتكث الا انه كاف
 في التصحيح ويمكن توجيهه ايضا بما ذكرنا من ان العلم يطلق
 على الاجزاء الثلاثة المذكورة فليكن المراد بقوله كل علم كثرة كل علم
 امور كثيرة من الموضوعات والمبادئ والمسائل بناء على المشهور
 وليكن قوله تعد مسائله مبنيا على التحقيق فاسار في كل من المقامين
 الى كل من القولين ويجوز اعتبار الاستخدام في ضمير مسألة بان يجعل
 عبارة عن التصديقات او عن الملكية او عن المفهوم الكلي الشامل
 لهما فان العلم يطلق على كل منها فأمل ٦ (قوله واصيرها سينا
 واحدا) عطف تفسير وقد سبق منه تفسير المنبسط فأمل ٩ (قوله
 فذلك الجهة) اي الجهة الضابطة لتلك المسائل على ما قال
 في المسألة فلا يتوهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره (قوله اما امر
 ذاتي وهو موضوع الفن على ماسيجي) (قوله واما امر عرضي) وهو
 غايده الفن على ماسيجي ايضا (قوله راجع الى جهة الوحدة الذاتية)
 او الى الجهة المطلقة لان البناء في اعتبارها سببية وجهه الوحدة
 العرضية مشتركة في السببية وهو بين لاستقر فيه فلا يعود الارحام
 الى الماطة فاستقام المصير ٣ ، من خلفه فأمل ٧ (قوله وتوهم صله
 زلا ٩٠) او يكون الضمير اقرب الى مرجعه (قوله فاعتبر راء)
 اصلا لان يكون على كل من الامرين المذكورين وهو طهر (قوله
 بعد مسائله عما واحدا) فتفرد بالتدوين والتعليم لان شدة
 بدونه ليس له كثر معنى والمقصود بذلك تسهيل فهمه وتصحيحه

٦ في ترجيح التوجيهات
 بعضها على بعض
 ٩ وجه التأمل ان المراد
 بالتصوير هو التصوير
 بحيث لا يندخل فيها ما يجب
 دخوله ولا يدخل فيها ما يجب
 دخوله كما مر
 ٦ قوله اولى الجهة المطلقة
 المذكورة في ضمن التقيد بنظر
 ذلك قول الكاتب في من
 النسبة العلم اما صورة الشيء
 وهو حصول صورة راجع
 في العقل فان ضمير هو راجع
 الى التصور المطابق المذكور
 في ضمن التصور فلهذا على ما
 تقرر في موضعه

لان الامور المتناسقة سعاد لان بعضها . يعين بعضها ولذا كان له من حيث
 كل ضابط بل اعتبر من حيث ما يوجب المتناسقة بين تلك المسائل .
 القضايا على الاحكام فانه يجمع جميع ادلوه المدوية وكم في ادلوه
 المقصود به وهو انه لو ادراك لم يترط . (قوله ان عدم
 مسائل جميعه يوم) حلة بقوله تعدد له على الواحد .
 السببية في باعتبارها تفيد انه لو لم يصرها تلك .
 لم تعد واحدا لان القنون المدوية في ركبة في الاستدلال على ما
 والنسب الحكمية من الوقوع والاقوع ولم .
 وهو الاستدلال بل طلبوا امرا آخر به يفرق المشهور .
 والفرق وكل فرق فبما فيه الاخر .
 حيث سهلوا علينا (قوله في انها تصديقات) ولا ينبغي ان
 التصديق على جميع المذاهب من قبيل الادراكات لامن لم يركب
 والمعلومات فلا يصح الحكم بانها تصديقات وادفع ذلك قال في .
 اي في ان فيها تصديقات لان نفس مسائل تصديقية .
 ويمكن ان يقال ان تصديقات بعض المسائل في الوقوع
 ولما كانت النسبة عمدة جعلت نفس القضية مباينة فيكون المعنى
 مشاركة في كونها قضايا فتأمل ٣ (قوله ولم يستحسن ذلك)
 افراد الجميع (قوله وليس ذلك) اي ليس الجاهل .
 امر ارتبط به بعضها به من ارتبط به عند اهل العلم (قوله
 وصار المجموع) اي صار المجموع من المسائل بمنزلة تلك
 عن المجموع الاخر من المسائل (قوله من له) اي من له
 ولا يرد ذلك ما مر فاعلم ٩ (قوله وعاباه) عاباه وانه
 فيخصر جميعه .
 كان اورس جهة واحدة وقد صرح به صاحب حاشية
 ومنهم مولانا على انطوى فانه قد اعترف به جميعه .

للعلم لانها تابعة لجهة واحدة اخرى له انتهى (قوله هي الموضوع)
 لان موضوع الفن قد يكون موضوع المسئلة فيكون داخلا
 في المسئلة فيكون ذاتيا لان الذاتي ما يدخل في حقيقة الشيء وهذا
 معنى قوله لكونه ذاتيا (قوله لا كون تلك الكثرة) لان الكون
 صفة المسائل وصفة الشيء خارج عن الشيء فلا يكون ذاتيا وفيه
 نظر ٧ لجواز ان يكون المراد بالذاتي الامر المنسوب الى الذات
 وهو الموضوع وسمى ذلك الكون ذاتيا لكونه مأخوذا من الذات
 ومستندا الى الذات لان ذلك الكون معتبر بالقياس الى الموضوع
 وفظير ذلك الاعراض الذاتية وما ذكر في تفسير جهة الوحدة
 لا يتا في كون ذلك جهة واحدة حقيقة لا مسامحة فلا بد من دليل
 حتى يثبت القول بالمسامحة وقد فسر السارح العلامة في فصول
 البدائع جهة الوحدة الذاتية بقوله هي خصوصية بخنها عن
 العوارض الذاتية لشيء واحد هو موضوعه نعم المشهور ان جهة
 الوحدة الذاتية هي الموضوع فلا يجب حمل كلام السارح عليه
 وهو لا يدل على المحصر في الموضوع ولا يثبت كون ذلك ايضا
 جهة وحدة ذاتية بل التعقيب ان كون الموضوع ضابطا لتلك
 المسائل ليس لاشتراكها فيه بان يكون جزءا من كل منها بل لاستراكتها
 في البحث عن احواله فلا يثبت له انضبط الا بواحدة الكون
 المذكور فليكن جهة وحدة ايضا حقيقة لا مسامحة ومن ادعى
 خلاف ذلك فعليه البرهان وعليه الاعتماد والتكلا ٩ (قوله اي
 تلك الكثرة) اراد بها المسائل الكثيرة ونظيره ان يقول اي تلك
 المسائل (قوله وفي الاصطلاح) اراد به اصطلاح المصنفين (قوله
 على معن ث ٦) كذا في نسخة لمعول عليها وغيرها الا انه سهو
 فاصواب على معان ثمة وهو ظاهر (قوله الاول المتناظرة
 والمتناظرة) وهذا اصطلاح اهل ادب البحث والمتناظرة قال

٩ وفيه تورية لا ينبغي لان
 ضمير عليه راجع اليه تعالى
 او الى البرهان فيكون المعنى
 على هذا ليس الاعتماد على
 المشهور بل على البرهان ولا
 قال نجم الاثمة بفتب
 الاعداد اذ كانت صفة لجميع
 المذكور على ما فيها الموضوعات
 هي عليه وذلك من الثبوت
 الى العشرة لكونها صفة
 لجميع والجميع مؤنث فتقبل رجال
 ثلاثة كرجال ضاربة فانظ
 الثلاثة في معنى الاسم المنق
 فكانه قيل رجال معدودة
 بهذا العدد

في الحاشية هي في اللغة الابصار والانتظار وفي الاصطلاح هي النظر من جانبي المتخاضمين في وقوع النسبة اولا وقوعها اظهارا للصواب انتهى فعلى هذا يكون البحث مركبا من النظرين (قوله والثاني اثبات النسبة اليجابية او السلبية بالاستدلال) اي بطريق الاستدلال ولو قال بالدليل وما في حكمه من التنبه لكان اولي وكأنه اراد بالاثبات البيان (قوله والثالث حل شيء على شيء واثباته له) وهذا اصطلاح المنطقيين يشعر الاثبات انه لا بد من الدليل وفيه نظر لان البحث عند هم مطلق الجمل كما لا يخفى على من تتبع كلامهم فتأمل ٢ (قوله وهذا هو المراد في تعريف الموضوع) قال في الحاشية هذا بناء على ان المسائل موجبات وسيجي ما يتعلق به (قوله وبينه وبين الثاني عموم من وجه) اي بين الثالث وبين الثاني عموم من وجه قال في الحاشية لتصادقهما في اثبات النسبة اليجابية بالاستدلال وتحقق الثاني بدونه في اثبات النسبة السلبية بالاستدلال وتحققه بدون الثاني في اثبات النسبة اليجابية بدون الاستدلال وفيه ما فيه انتهى وهو انه لا يتحقق البحث بدون الاستدلال فيكون الثاني اعم مطلقا وهذا مبني على ان العلم نظري فلا بد في البحث من اندايل لان المسئلة ما يبرهن عليه على ما تقرر في موضعه والجواب عنه ان كلا منهما ٩ فالاي لا كلي لان بعض المسائل يديهي صرح به سيد المحققين ٦ ولم يتعرض لبيان النسبة بين الاول وبين كل واحد من الاخيرين لظهورها لان الاول لكونه مركبا من النظرين بياين لكل منهما لكونهما بسيطين لا ظهوري لكونه اعم منهما وهو ظاهر نعم ان الاخيرين اعم من الاول بحسب التحقيق فتأمل (قوله والمراد بكون الكثرة) ونذلك يقال في تعريف العلوم علم بحث فيه على صيغة المجهول فتسبب البحث الى القر نسبة مجازية فهو

٢ وجه الثاني مل ان ما قلنا في الثاني من ان المراد به البيان بدليل ذكر الاستدلال ٣ اي كون العلم نظريا وكون المسئلة مبرهنة ٤ على ان الوسيلة كون المسائل ٥ على ان الوسيلة تقول ان المعنى كلها نظرية فتحقق في غير الفن الثالث قد يتحقق في غير الفن بان يكون متعلق البحث مقدمة من مقدمات الدليل ويكون تلك المقدمة بديهية

مستند حقيقة الى اهله كما في قوله تعالى في عيشة راضيه (قال المص
عن الاعراض) وهو جمع المرض هو المحمول على الشيء الخارج
عنه وقد يذكر في الامثلة ما هو مبدأ للمحمول على قياس تسامحهم
في امثلة الكلبيات والمرض الذاتي ما يكون منشاؤه الذات على احد
الوجوه التي ذكرها المحشي (قوله شيء واحد) اى وحدة حقيقة
كالعدد للحساب او وحدة اعتبارية كالخط والسطح والجسم
التعاليى للهندسة فانها واحد اعتبارى لانها متشاركة في المقدار
الذى هو لكم المتصل القار الذات وهو ذاتى لها والمحققون على
ان المقدار موضوع الهندسة على ما قال الشارح العلامة في فصول
البدايع وقد يكون المشاركة في العرضى كبدن الانسان واجزائه
والاغذية والاركان والامزجة والادوية وغيرها اذا جعلت
موضوعات الطب فانها تشارك في كونها منسوبة الى الصحة التي
هي الغاية لذلك العلم والمحققون على انه بدن الانسان فقط على
ما قال الشارح العلامة في فصول البدايع فليس لاحدان يصطلح
على ان علم الهندسة وعلم الحساب علم واحد موضوعه العدد والخط
والسطح والجسم التعاليى لان وحدة الموضوع معتبرة في وحدة
العلم لان التاسب بين الامور التي هي الموضوع شرط فتأمل كما
لا يخفى (قوله كما في العرض الاول) العرض الاول ما تنفي فيه
الواسطة في العروض وربما يحتاج الى الواسطة في الاثبات على
ما قال في الحاشية توضيحه ان المعبر في العرض الاول انتفاء
الواسطة في العروض دون الواسطة في الثبوت فان اللون يعرض
للسطح اولاً وبالذات وبواسطته يعرض للعروض وهو الجسم
فالعرض بالنسبة الى السطح واحد وبالنسبة الى الجسم اثنان لانه
يعرض للسطح اولاً وبالذات وللجسم ثانياً وبالعرض ٢ فعروضه
للجسم يحتاج الى الواسطة في العروض دون العروض للسطح فانه

٤ وجه التامل انه يجوز
ان يكون لكم جامعا بينها
والجواب ان جعل المسائل
طوائف استثنائية كما في
٢ وليس له عروض للجسم
حقيقة بل هو مجاز

لا واسطة فيه بخلاف الواسطة في الثبوت فان اللون مفاض الى السطح من المبدأ القياس * فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقول ويحتاج الى الواسطة في الثبوت بدل قوله وربما يحتاج الى الواسطة في الالبات لان ربما يشعرجواز عدم الاحتياج * قلت ٨ الغرض منه دفع ما اورده بعض الافاضل من ان العرض الاول لا يحتاج الى الواسطة فلا تكون مسئلة من مسائل العلم وحاصل الدفع ان العرض الاول لا يحتاج الى الواسطة في العروض دون الواسطة في العلم بل الواسطة في الثبوت لازم كما مر منا فتأمل (قوله ابو واسطة امر يساويه) وهذه الواسطة تسمى واسطة في العروض فالعرض الذاتى يعرض اولاً وبالذات لذلك الامر ثم يعرض للعروض الذى هو ذو الواسطة فليس ههنا عروضان كالحركة فانها تعرض اولاً وبالذات للسفينة وبواسطتها تعرض لجالس السفينة فعروضها للجالس مجاز فهذا اى اطلاق المتحرك على جالس السفينة مجاز عند اهل اللغة ايضا لتحقيق الواسطة في العروض وهى السفينة فانها المتحركة حقيقة باتفاق ارباب اللغة والمعقول وبعض الاطلاقات مما يخفى على اهل اللغة كاطلاق الماشى على الانسان لامن حيث خصوص ذاته فانه مجاز اتفا قابل من حيث انه من افراد بل من افراد الحيوان فان ذلك الاطلاق اى اطلاق الماشى على الانسان مجاز عند ارباب المعقول ولو بالاعتبار الثانى ولكن قد خفى هذا على اهل اللغة فان اطلاقه على الحيوان حقيقة لانه معروضه اولاً وبالذات وكذلك اطلاق الابيض على الجسم بتوسط السطح فانه مجاز عند ارباب المعقول وحقيقة عند اهل اللغة لانهم اطلقوا الابيض على الجسم الذى كان ظاهره ابيض بلاتعيين قرينة وبفهمون ذلك بلا قرينة ايضا فيكون حقيقة ولا يبعد ان يقال اهل اللغة لم يكونوا عارفين

٨ حاصل الكلام ان في مقام العرض الاول ثلثة امور
الاول انتفاء الواسطة
في العروض والثاني الواسطة
في الثبوت وهى غير مثبتة
قطعا والثالث الواسطة
في الالبات وهذه محتاجة
اليها اذا كانت المسئلة التى وقع
العرض الاول مجحولا فيها
نظريه والا فلا

بهذا التدقيق على ما قال بعض الافاضل نقلا عن بعض الاجلة
وسمي نوع تفصيل ان شاء الله وبالله التوفيق فافهم (قوله
جزأ كان او خارجا) واعلم ان المعارض بواسطة امراعي من
الاعراض الغريبة التي لا يبحث عنها في العلوم اما المعارض
بواسطة الجزء الاعم فهو اختلافي والتحقيق ان المساواة شرط
في الجزء ايضا وسمي التفصيل ان شاء الله تعالى واتخاذ كمالا
في هذا المقام هذا القدر من البيان اذ احة للاشتباه عن اصحاب
القبول والاذعان وبالله التوفيق (قوله فكلية عن داخلية على
المحمول) ولما ظهر من تقريره ان المراد بالعرض الذاتي هو المحمول
فرع على ذلك كون كلمة عن داخلية على المحمول فالمقصود كون
المسائل يحتمل فيها الاعراض الذاتية على الشيء وهو الموضوع
فتأمل في تعدية البحث ههنا بكلمة عن (قوله وكون الموضوع
جهة الوحدة) كذا في النسخة المعول عليها وفي بعض النسخ
نعم كون آء وفي بعضها ثم كلها صحيحة متقاربة المعاني ولما اشعر
التقرير ان موضوعات المسائل كلها موضوع الغن وليس الامر
كذلك دفعه بان موضوعات المسائل راجعة الى موضوع
العلم في الحقيقة فغنى البحث عن اعراض الموضوع الدتية هو
جلها عليه بحسب الماك وسمي التفصيل ان شاء الله تعالى فتأمل
(قوله هلا حصروا) هكذا في النسخ التي رأيناها وهي حرف
تخصيص فاذا دخلت على الماضي يكون منشاء التوبيخ واللوم
على ترك الفعل فان حلا الكلام من التوبيخ فهو للعرض فلا يصح
شيء منهما وهو سهو من قلم النسخ فالتصواب هل الاستفهامية
او هلا حصروا جهة الوحدة الذاتية في الموضوع والمحمول مع
ان المحمول آء ويحتمل ان قوله والمحمول سقط عن قلمه نعم يدفع
هذا الاحتمال لفظ نعم في الجواب فتأمل ٧ (قوله مع ان المحمول)

٧ وجه التأمل ان كلمة هلا
في الجبر السوال مجازا كما
في القامح والطرافة الا انه
خفي علينا فان الامور
منه متباوفا

اي محمول الفن ذاتي اى داخل في حقيقة المسائل وفيه بحث لانه
لا يكون ما ينحل اليه المحمولات محمولا في مثله من مسائل العلم
لان الموصل المطلق لا يكون محمولا اصلا بل هو عرض جامع لمحمولات
الفن اذ لا مسئلة من مسائل العلم محمولها محمول ذلك العلم قال سيد
المحققين في حاشية المختصر ثم ذلك الامر يحتمل عقلا ان يكون
موضوع العلم وان يكون غايته ويحتمل ان يكون راجعا الى المحمولات
باندراجها تحت جامع لها على قياس الموضوع الى غير ذلك
من الاحتمالات العقلية وان لم يكن واقعا والاصل الذي لا بد من
اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع لان المحمولات صفات
مطلوبة لذوات الموضوعات فان اتحد فذلك وان تعدد فلا بد
من تناسبها في امر واتحادها بحسبه اما ذاتي كاتواع المقدار المتشاركة
فيه لعلم الهندسة او عرضي كموضوعات الطب في الانساب الى الصحة
ومن ثم تراهم يقولون بممايز العلوم بتمايز الموضوعات بان يبحث في هذا
عن احوال شيء او اشياء متناسبة وفي ذلك عن احوال شيء آخر او اشياء
متناسبة اخرى ولا يعتبرون رجوع المحمولات الى ما يعمها فالموضوع
اما واحد او في حكمه كما اذا قيس المتعدد الى وحدة العاية مثلا انتهى
فلا يرد البحث على كلامه قدس سره ويمكن الدفع بان مقصوده
جعل المحمولات جهة وحدة باعتبار الامر الجامع ولا كان الضغط
في الحقيقة مستندا اليه جعله جهة وحدة وذاتيا ايضا مسامحة
فتبصر ٩ وانما اوردنا كلام السيد السند قدس سره لكونه سيد
الكلام واصلا في ايضاح المرام (قوله الى شيء واحد نحو الموصل
فان محمولات مسائل المنطق راجعة اليه فان القول الشارح والقياس
موصلان قريبان والكمليات الخمس والقضايا موصلات بعيدة
واطراف القضايا موصله ايضا لا بعد وقولهم ان التصور لا يوصل
الى التصديق وبالعكس محمول على الاتصال التبريد كما لا يخفى

٩ وجه التبصير انه قد من
نقلنا عن صاحب المحاكمات
ما يدفع هذا الاعتراض
من ان الذاتي لا يجب حمله
على الجزئية الداخلة بل اعم منه
حتى كان شاملا للاعراض
الذاتية فالناظر ايضا قياسا
الذاتية ذاتيا فامل

(قوله ما ينحل اليه) قال في الحاشية المراد بالانحلال محمولات المسائل اليه رجوعها اليه واستقاله عليها كاشتمال موضوع الفن على موضوعات مسائله لا بمعنى ابطال الصورة الى المادة كاشتمال القضية الى مفردين او قضيتين انتهى ومعنى الانحلال في القضية حذف الادوات الدالة على ارتباط احد هما بالآخر فاذا حذفنا في القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فاذا كان طرفاها مفردين فهي حاية والافهى شرطية فظهر بهذا معنى الانحلال اما تحقيق تقسيم القضية اليها فله مقام آخر يقتضى نوع بسط في الكلام (قوله قلت نعم) اي نعم يصلح ان يعتبر سببا للوحدة او نعم حصروا فتدبر ٦ (قوله في جهة الوحدة) اي في باب جهة الوحدة (قوله لتكون المقصود من العلوم الخ) حاصل كلامه ان المقصود الاصلى هو الموضوع والاحوال التي هي المحمولات انما تطلب لكونها صفات لذات الموضوع فاكتفوا بالاصل واستغنوا به عن اعتبار الغير المقصود بالذات لان ضبط المسائل الكثيرة بجهة الوحدة امر استحسائي لا امري واجب عقلي فيكنى الاصل فيه (قوله ومن ههنا تسمعهم يقولون) اي لاجل ان الاصل هو الموضوع تسمعهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ولا يقولون بالموضوعات والمحمولات اولا لاجل عدم اعتبارهم المحمول تسمعهم الخ مع ان تميز الشيء بامر ين اكل من التميز بامر (قوله ولا يعتبرون) معطوف على قوله يقولون وهو ظ (قوله ولا تمايزها) اي تمايز العلوم به اي بالمحمول وفي بعض النسخ تمايزه اي تمايز ما يعمها ولو قال تمايزها لكان انسب بالموضوعات (قوله لكان علم واحد عنا ما جهة) حاصله ان الامتياز بالمحمول اوجاز بالاعتبار المذكور لجواز عد الفقه مثلا علوما مختلفة باعتبار بحثه عن الوجوب وعن الحرمة وغيرهما وفيه انذار اما اولا فلان تنوع الاعراض انما يقتضى اختلاف

٦ وجه التدبر ان هذا مبني على السهو فكان السائل استفسر من حصروا وبين سبب سؤاله بان المحمول ايضا صالح للضبط واجاب بانهم حصروا في الموضوع واعتدروا بقوله لكن لم يقبلوا الخ

العلم اذا لم تشترك في جنس هو الملق بالبحث واما ثانياً فلان هذا
مشتك لان رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم معتبر
ايضا كما مر فلولم يعتبر ذلك لكان علم واحد علوما عديدة فبعد
اعتبار الرجوع لوجه لهذا الكلام واما ثالثا فلان قوله نعم الخ
يدل على انه يمكن كون المحمول جهة وحدة ولكنه غير معتبر عندهم
بالفعل وهذا يدل على عدم جوازه وعدم امكانه فهذا تناقض
واما رابعا فلان هذا رد لما سلمه اولاً وهو ليس بموافق لقانون
المتناظرة فتأمل لا يقال ان المحمولات لا تقاس على الموضوعات
لان الموضوعات ممتازة معلومة للطالب لان الموضوع وقيد لا بد
وان يكونا مسلمين لا يبحث عنهما في العلم فيصلح لان يكون مميزاً
للعلم بخلاف المحمولات فانها مجهولة غير معلومة للطالب
لان المحمولات يبرهن عليها في العلم فلا يكون مميزاً له لاننا نقول
نفس المحمول الذي هو العرض الذاتي معلوم كالموضوع وانما
المجهول انتسابه الى الموضوع وهو لا ينافي امتيازه في نفسه
الذي هو المقصود فالامتيازه جائز فالظاهر ان عدم اعتبارهم
لـكون الاصطلاح جرى على ان الموضوع معتبر
في ذلك لا المحمول فلا مشاحة في ذلك ولقد صرح بعض
الافاضل في حواشي شرح التمسسية بالامكان ومن ههنا ادعى
بعض المحققين امكان الامتياز به وترقى وقال بل هو واقع ويضول
ذكره وهو لا يليق بهذا المقام وبالله التوفيق (قوله فان قلت
بين لنا ما وجه قولهم) لما علم ٣ من كلامه سابقا ولاحقا ان العلم
هو المسائل التي ليست نفس المحمولات بل المحمولات والموضوعات
داخله في قوامها كانسب الحكيمه طلب التوفيق بينه ٤ وبين ما قيل
العلم هو المحمولات وبهذا ظهر ارتباط هذا القول بما قبله كما لا يخفى
(قوله نسبة المحمولات) اي استناد المحمولات الى الموضوعات وبين

١ قوله فلان هذا مشتك اي
فلان هذا المحذور من لزوم
كون علم واحد علوما عديدة
٢ ان من عدم اعتبار الرجوع
فيكون المحذور مشتك
فيكون نقضا ايجابيا على
زبد الدليل كما لا يخفى
٣ اولاً يظهر مما مر كون العلم
عبارة عن المسائل المتضمن
عن وجه قولهم العلم هو
المحمولات النسبة فاجاب بان
هذا القول ليس على ظاهر
بل المقصود هو التنبيه على
المق الاصل من المسائل وهو
انتساب المحمولات الى
الموضوعات
٤ قوله بين اي بين هذا القول
وهو ان العلم هو المسائل

احوالها من حيث انها احوالها فلا يكون الاحوال مقصودة في انفسها بل لكونها احوالها فالمقصود الاصل هو الموضوع (قوله سواء كان وحدة ذلك) الظاهر كانت ثم المتبادر منه الاشارة الى الاعراب وفيه حذف كثير فالاولى حذف مبتدأ اى هي وحدة حقيقة او اعتبارية كما لا يخفى (قوله المبصرون عنه) اى من احواله (قوله اشياء متعددة متناسبة) والقوم صرحوا بان الاشياء الكثيرة انما تكون موضوعا لعلم واحد بشرط تناسبها ووجه التناسب اشتراكها في ذاتي كالخط والسطح والجسم النعالي للهندسة فاتها تشارك في جنسها وهو المقدار الذي هو انكم التصل القار الذات او في عرضي كبدن الانسان واجزئه والاغذية والادوية والاركان والامزجة وغير ذلك اذا جعت موضوعات الطب فاتها تشارك في كونها منسوبة الى الصحة التي هي الغاية لذلك العلم فعمل انهم لم يهملوا رعاية معنى يوجب الوحدة فليس لاحد ان يستطرح على ان الفقه والهندسة علم واحد موضوعه عمل المكلف والمقدار (قوله مناسبة) اى تناسبا معتداه ٢ اذ المطلق ينصرف الى الكمال وتعد تلك الاشياء المتعددة الكثيرة في نعم. سبب تلك المناسبة واحدا فعلى هذا يكون قوله اما ذاتي ٣ مبتدأ من ذوف اى سبب التناسب اما ذاتي او عرضي لان اتصافها به يستدعي سببا وهو ظاهر ولو قال اشياء متعددة متناسبة ٤ سبب معتداه سواء كان في ذاتي آه لكان اطهر وفي بعض النسخ متناسبة متناسبة يعتد بها في امر واحد انتهى وهذه اولى ٥ فعلى هذا يكون المعنى وذلك الامر الواحد اما ذاتي آه (قوله كالمعلومات) وهذا على ما احتساره اكثر المتأخرين وسيخفى الفرق بينها وبين المعقولات الشئية ان شاء الله تعالى (قوله المعقولات الشئية) والى هذا ذهب اهل التحقيق وذهب بعضهم الى ان موضوع المنطق لانفاط من حيث انها ذات على المعنى

او وجه حل المناسبة على معنى
التناسب لا يخفى على من راي
المتناسبات بين الكلمات كما
لا يخفى
لان قيد الاعتداد لا بد
منه وهو مذكور فيها

وذلك لانهم لم يسموا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق
قول شارح والجزء الاول جنس والثاني فصل وان مثل قولنا
كل (جـ) وكل (بـ) قياس والقضية الاولى صغرى والاخرى
كبرى وهى مركبة من الموضوع والمحمول حسبوا ان الاسماء كلها
بازاء الالفاظ فذهبوا الى انها هى موضوعه وليس الامر كذلك
لان نظر المنطقي ليس الا في المعاني المعقولة ونظرهم في الالفاظ
ليس الا للتعليم والتعلم ولو امكن ذلك بدون الالفاظ لاستغنوا
عن مباحث الالفاظ كلها كما لا يخفى (قوله وفيه بحث) قال في الحاشية
وهذا البحث لمولانا عبد الرحيم وهو ان المعقولات الثانية ايضا
قسمان تصورية وتصديقية وسيجيء دفعه انتهى حاصله ان القول
بكون المعلومات واحدا اعتباريا والمعقولات الثانية واحدا حقيقيا
تحكم وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى وفائدة هذه الحاشية طاهرة
وهى ان هذا البحث منقول عن الغير وضرب مرضى عنه ايضا كما يوهمه
العبارة كما لا يخفى (قوله الذى سبق منا الوعد اليه) اى عند قول الشارح
ذاتية (قواه تنبع الجهة الاولى) وات خبير بان تبعية العصمة التى هى
غاية المنطق لموضوع المنطق المذكور غير ظاهرة وحاصل ما ذكره
الحشى في التوجيه امر ان الاول ان الموضوع لكونه ذاتيا اشرف
من الغاية لكونها عرضية فهى متأخرة عن الموضوع في الضبط
والاعتبار واننى ان الغاية تابعة للعلوم في الوجود اذ بمراعاة
قواعد المنطق نحصل العصمة وبلك القواعد تابعة في الوجود
لموضوع لان الموضوع جزء العلوم ولا شك في كون الشكل تابعا
للجزء في الوجود فالغاية تابعة في الوجود للموضوع واعلم ان الشارح
العلامة قال في فصول البدائع ان كل علم في اصول مسائل كبرى
تضبطها جهة واحدة ذاتية هى خصوصية بحثها عن المعارض
الذاتية لشيء واحد وحده حقيقية او اعتبارية هو موضوعه

وهو استاد الحشى
الشروانى

وباعتبارها وضع علمه بازانة او عرضية تلزمها انتهى فظهر ان
معنى التبعية هو اللزوم فكون تلك المسائل باحثة عن احوال شئ
مستلزم لكونها مستتبعة لغاية لان البحث لا يكون عبثا وما ذكره
الحاشي في تقرير التبعية فبنى على حله كلام الشارح في جهة الوحدة
على المسامحة بناء على المشهور وقد عرفت ان الظم من لفظ الشارح
في هذا الخطاب وفي فصول البدايع انه على حقيقته كما مر مفصلا
وتطبيق كلامه على ما اشتهر بين الجمهور بتكلف ليس بواجب
(قوله اي تلك البهجة) على ما في السخنة المعول عايبا وهو سهو
من قلم الناصح والصواب اي تلك الكثرة كما في بعض النسخ (قوله
ومنفعله) اي منفعل ذلك الفاعل بان يصل اثر ذلك الفاعل الى
المنفعل له فان اثر التجار وهو الحاصل بالمصدر وهو القسطع القائم
بالجذب من البعثة المنتظمة حاصل في الترتيب واصل اليه بالمتدرج
وقيد منفعله بخرج العلة المتوسطة عن تعريفه انه قد فاز بالعلم
البعيدة لا يصل الى معلول العلة المتوسطة ولا يكون ذلك منفعلا
للعلة البعيدة نعم لو قدرنا حل الشئ بما له دخل في وجوده
بغير ان السائب يتم من ان يكون مؤثر فيه او مؤثر في المؤثر فيه
ستخرج بالتدريج فيقول قوي ٩ ثم يبقى كذا في كون المنطق
الذي هو التواعد العامة من اعماتها الذهن عن انصاف اكتساب
الشيء لا انتفاءه في لان النفس السامقة قابلة لفاعله حتى
يظهر التوبة وتتمتع بكون المنطق الذي انقوى القوة لا قابلية
بالنسبة الى الترتيب ونحوه بالنسبة الى الترتيب المتوسل من حيث
ترتيبهم وهو المذكور في ذلك الترتيب وهو البعثة المتوسطة بالأمور
المرتبة قد يكون صحيحا وقد يكون خطأ والمرتبة المتوسطة
فالمشقة واسمها بين القوة العاقبة المتوسطة وشعلة هو الترتيب وبين
الامور المرتبة في رصون ردها بها وهو البهجة المتوسطة

٩ لان فاعل الشئ ما هو
المؤثر فيه كما هو المتبادر
والعنى المذكور الاعم معنى
مجازي كما لا يخفى

بها اى بتلك الامور وهذا على مذهب القدماء واما على مذهب
 المتأخرين من الامام الرازي ومن تبعه من ان الحكم فعل من افعال
 النفس فالامر طاهر لان النفس الناطقة فاعلة ومنفعة عملها النسبة
 الحكمية من الوقوع والا وقوع واثرها الموقعية فيكون المنطق
 آلة في تحصيل المطالب الكسبية لا يقال ان ذلك لا يظهر على مذهبه
 ايضا لان المطالب الكسبية التصورية لا يتصور كون النفس
 الناطقة فاعلة فيها اذ لا حكم هناك لانا نقول ان التصورات كلها
 بديهية على مذهب الامام وليس هذا تشكيكا منه كما توهم بعض
 المحسنين لشرح الشمسية كما لا يخفى وبالله التوفيق (قال واستباعها
 غاية) اى استلزامها غاية هي العسمة عن الخطأ للمنطق كما مر
 وما ذكره المحشى من كونها متشاركة في الغاية بان يكون لهما
 دخل فيها فتفسير بالالزام كما لا يخفى (قوله حيث فسر جهة
 الوحدة) اراد بالتفسير البيان اللغوي لا المصطلحي فكان المصنف
 قال وهي استباعها غاية كما قال في الوحدة الذاتية وهي كونها
 با حثة آه فعمل الكافي على الزيادة وهذا مبني على الانحصار
 في الموضوع والغاية وقد عرفت انها غير منحصرة فيهما
 ويجوز ان يكون المراد به التمثيل فان المقصود منه التوضيح
 ولكن يأتي ٩ قوله وهي نفس الغاية عن هذا لا يدخل
 كما لا يخفى (قوله ثم اعلم ان التاكيد آه) مقصوده ان التاكيد
 اخص من الغاية مطلقا لان التاكيد يختص بالعلوم الذاتية بخلاف
 الغاية اذ لا اختصاص لها بعلم دون علم وهو ظاهر وفي اعبارة
 مناقضة ظاهرة لان خبران ليس بمن كور لان قوله غير مقصودة
 في نفسها خبر بعد خبر لقوله نكون وقوله لكن الغاية لا يرتبط به
 فتبصر (قوله لكن الغاية لا اختصاص لهما) فيكون تنصاف
 واستباعها غاية ضعف عام على خاص فيكون لكل علم مدون

٩ وجه الآية ان المتبادر ان
 جهة الوحدة العرضية
 منحصرة في الغاية وتبعوا
 كون المتحول اعنى الغاية
 اعم من الموضوع في غاية
 البعد

جهة واحدة عرضية كما ان له جهة واحدة ذاتية فلا يتوهم اختصاص
 جهة وحيدة عرضية ببعض العلوم وهو ظاهر (قوله اذ ما
 من علم آه) وفيه مصادرة على المطلوب فتأمل (قوله وفائدة)
 وقد مر ان بينهما تغيرا اعتباريا فليست عطف تفسير كما يتبادر
 اليه الاذهان فالاولى حذفه على ان الكلام في الغاية بمعنى العلة
 الغائية والقاعدة اعم منها مطلقا كما مر (قوله وهي ما لا تكون
 في انفسها آلة لتحصيل شي آخر) كعلم الكلام فانه مقصود بالذات
 وفيه نظر لان علم اصول الفقه يستمد منه على ما تقرر في موضعه
 على انه لا يفيد لان المحمول لازم بينه فالاولى ان يقول العلوم الغير
 الالكية ما كانت مقصودة بذواتها لانه اخصر واسم (قوله بل كانت
 مقصودة بذواتها) وان امكن ان ترتب عليها منافع اخرى (قوله
 غاياتها) اراد بالغاية في هذا الموضع الغاية الذاتية التي قصد ها
 المخترع الواضع لا الغاية التي هي حاملة للشارع على الشروع
 اذ يصح ان يكون الباعث للشارع على الشروع في العلوم
 الغير الالكية امر ازاندا على انفسها وفي العلوم الالكية حصولها
 انفسها على ما في بعض الحواشي لشرح المطالع (قوله اما
 العلوم الالكية) فالاولى حذفه لان السوق ليس فيها ولانه ظاهر
 من قوله التي تكون آلة لتحصيل شي آخر ايضا (قوله فغاياتها)
 وقدر ان الغاية ما يرتب على الفعل والعلم ليس من قبيل الفعل بل
 من قبيل الكيف او الانفعال فكيف تضاف الغاية اليه وقد عرفت
 جوابه فتذكر (قوله فعلى هذا لا يكون آه) وفيه نظر لان اللازم
 حينئذ ان لا يكون جهة واحدة لانها امر ضابط والضابط يتغير
 المضبوط قطعاً مع ان غاياتها انفسها وعلى تقدير كونها جهة
 لا تكون عرضية وعلى تقدير حمل كلام الشارح على حقيقته لا يرد
 عليه شي فتأمل (قوله على ان كون شي غاية لنفسه غير معقول)

وجه المصادرة ان المدعى
 عين الدليل لان قوله لكن
 الغاية لا اختصاص لها
 بعلم دون علم في قوة ان الغاية
 عامة لجميع العلوم والمآخذ
 في الدليل نفس عموم الغاية
 ويمكن الجواب بان العلوم
 لا يمكن ان يكون وضع العلوم
 بدوي لان غاية وهو ظاهر
 يستدعي غاية وهو ظاهر
 وما ذكر في مقام التعليل تنبيه
 بعبارة واضحة

اي غير معقول صحته بل المعقول عدم صحته (قوله ان غاية الشيء
علة له) وفيه ان الحكم يكون غاية الشيء مطلقا علة محل فطر
لانها انما تكون علة اذا كانت باعثة على الاقدام على الفعل والدفع
ان الاضافة عهدية كما لا يخفى كما مر (قوله ولا يتصور علية الشيء
لنفسه) لانه يقتضي المغايرة والتقدم وهو يقتضي الانثنية فلا يكون
شيء واحد علة ومعلولا كما لا يخفى (قوله قلت المغايرة الاعتبارية
كافية للعلية والخروج) وهي ممنوعة لان الترتب المأخوذ في تعريف
الغاية يقتضي المغايرة الذاتية والخروج كذلك لكونه نسبة
تقتضي الانثنية فتأمل (قوله فان الغاية ما يكون آه) هذه الغاية
ليست في محلها وهو ظاهر م الغاية نحو الجلوس بالنسبة الى السرير
فان تصديق ترتب الجلوس على السرير باعث على الاقدام على عمل
السرير وذلك الجلوس معلول ايضا له بحسب الخارج مترتب
على السرير ولذا قالوا اول الفكر آخر العمل وهذا كاه ظاهر فكنا
في العلم فان له وجودين اجمالي وتفصيلي مثلا لو فرضنا ان المنطق مادة
مسئلة وتصورنا، اولا بمفهوم اجمالي وهو انه آلة قانونية تعصم
مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر ثم تعلمنا تلك المسئلة فالنطق
بالاعتبار الاول علة لوجود ذي الغاية بالاعتبار الثاني فاللازم من كون
الشيء علة لنفسه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجي
ولا محذور فيه لا يقال هذا انما يتم في الموجودات الخارجية دون
العلوم فانها موجودات ذهنية لكونها صورا عقلية لانا نقول
ان العلوم قد توجد في الذهن بذواتها كما اذا تعلمت علم مخصوصا فان
ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد توجد فيه لا بذواتها بل بصورها
كما اذا تصورت علما مخصوصا قبل ان تتعلمه ولا شك ان وجوده
في الذهن على الوجه ٧ الاول مغاير لوجوده فيه على الوجه الثاني
فهو باعتبار الوجود الثاني علة له باعتبار الوجود الاول ونسبة

٢ ويكون الفرض في المثال
٣ كما لا يخفى
٤ قوله على الوجه الاول
٥ اي في الذكر

الثاني الى الاول كنسبة الوجود الذهني الى الخارجي على ما قال
سيد التحقيق فظهر من هذا ان العلم بالاعتبار الاول موجود ذهني
لا خارجي كما توهم بعض الافاضل وقد قال مولانا الفاضل ميرزا جان
في مسأله شرح حكمه العين ان كتب السيد قدس سره مشهوره
بان العلم ايس موجودا خارجيا حقيقة نعم قد يطلق عليه الوجود
في الخارج بمعنى انه حاصل في الذهن بنفسه لا بصورته كما ان
الموجود الخارجى حاصل في ذاته لا بصورته انتهى وقد صرح
المحقق الدواني في حواشى شرح لمطالع بان هذا القول منه
قدس سره تصريح بان العلم من الموجودات الالهية دون الخارجية
نعم قال وحينئذ بشكل عددهم اياه من مقوله الكيف فان المتأخرين
يجمعون الجوهر والعرض من اقسام المكنز الوجود في الخارج
فلا يمكن وجوده في الخارج لا يكون عرضا عندهم اللهم الا ان يقال
عددهم اياه من الكيف بطريق المساعدة وبشبهه الامور الذهنية
بالامور العينية واما القدماء فلم ينصوا العرض بما يمكن وجوده
في الخارج فيدخل فيه اللواحق الذهنية * وقد قيل ان الوجود
عرض لثلاثة سائر لا عرض وعلى هذه النظرية لا تسكال
في العدد من الكيف بل يجب ان يكون العلم بكل متولد من تلك لمقوله
انتهى واعلم ان الفرق بين العلم والمعلوم بالاعتبار بالذات فجأة
الوحدة ضابطة لما حقيقة فتأمل (قوله ولا ينفى ما قيد) وهو
ما مر من ان المترب يقتضى المغايرة الذاتية بلا شك ما لكفاية، شوعة
كما لا ينفى (قوله وعندي ان معنى كون غايه المعلوم) يفيد انه متفرد به
المحتى وليس الامر كذلك فانه قد قال به غير واحد من اصحاب
حواشى شرح المطالع فان المحقق الدواني قد يقال لاحاجة الى ذلك
فان تلك العلوم غاية لتحصيلها الذى هو غيرها * قيل هذا جواب
آحر لم يذكره السيد قدس سره لظهوره انتهى * وقال بعض

١ لان ثبوت سائر الاعراض
فرع ثبوت الثبوت له بتلادف
الوجود [٦] فتأمل
[٦] قوله بتلادف الوجود فانه
مشتق من القاعدة وفيه
نظر لان الاستدلال عن القواعد
العقلية غير معقول وانما هو
من طبيعة اربابا العربية على
ما قال سيد التحقيق والوجه
ان يقال ان القاعدة كذلك لان
ثبوت الثبوت اعم من ثبوت
هذا الثابت اعنى الوجود
على ما قال المحقق الدواني
وهذا وجه التأمل

الدين في حاشية شرح الشمسية ان المقدمة من قبيل الادراكات
دون المدرجات انتهى فلاموجب لصرف اللفظ عن اللفظ وكأنه
اراد التطبيق لما مر منه من ان القوم قد اوردوا في اوائل كتبهم
بحثا طويلا وسموه بالمقدمة الا انه لا يلائم لما سيجي منه من لفظ
رسم العلم لان المتبادر منه المعنى فتبصر (قوله والمعرفة الاجالية)
عطف تفسير (قوله بمسائل العلم) اشارة الى صلة الشعور والا نسب
بمسائل العلوم (قوله ورسمها) اشارة الى ان التعريف وان كان
اعم من الرسم الا ان المراد به ههنا الرسم لان معرفة العلم يحده لا يمكن
الا بالاطلاع على التصديقات التي هي مسائله وليس ذلك مقدمة
الشروع ٧ فمقدمة الشروع لا يكون الا معرفته يرسمه كما هو المشهور
واعلم ٨ ان الاطلاع على ذاتيات الماهيات صعب اما الحقيقية فطلقا
واما الاعتبارية فبالنسبة الى غير المعبر فذلك نطروا في الاثار
الفائضة عنها واستقوا ٩ منها ما يجعل على الماهية وجعلوا المستبعد العام
جنسا والخاص فصلا وان لم يعلم ذاتيهما وتاثيرهما ٥ عرضا عاما
وخاصة فاهية العلم لكونها اعتبارية جعل تعريفها بالوحدة ٣ التي
اعتبرها واضح علمه حدا له فجعل الموضوع كادته والعرض الذاتي
كصورته واخذ باعتبارهما محمولان هما كونها علما بالموضوع ٦ وعلمها
به من الحيثية المتخصصة او معلوما هو الموضوع والحيثية المتخصصة
ان كان العلم بمعنى المعلوم فجعل جنسا وفصلا كالحبوان من بدن
الانسان والناطق من نفسه وتعرفها بالجهة العرضية المبرزة
المشتملة على شروط ٢ القبول رسما فن مقدمة الشروع ٣ ما هو
حد لكون التحديد بالاجزاء العقلية لا الخارجية حتى يمتنع فذات
المسائل كاعضاء زيد وليس التحديد بها على ما قال النشارح العلامة
في فصول البدائع فالصواب ابقاء التعريف على اطلاقه وما ذكرنا
اولا في مقام التعليل من ان معرفة العلم يحده لا يمكن الا بالاطلاع

٧ فلا يكون معرف العلم يحده
على تقدير إمكانه مقدمة
الشروع فيه وانما قلنا على
تقدير إمكانه لانه يتزايد
تلاحق الافكار
٨ قوله واعلم شروح في الر
على المشهور بنقل كلام
النارح العلامة
٩ اى اخذوا
٤ اى المأخوذ العام
٥ ان يكون في مرتبة ثابتة
٣ قوله بالوحدة اى بجهة
الوحدة الذاتية بقرينة المقابلة
كما لا يخفى
٦ قوله علما بالموضوع واعلم
ان المعروف على صيغة المفعول
ملا علم النطق وهو على هذا ٧

على التصديقات مردود عنده وحاصل رده ان نفس التصديقات
اجزاؤه الخارجية كاعضاء زيد وليس التحديد بها بل بالعقلية
ولا امتناع في تقدم التصور وقد صرح بذلك في حواشي فصول
البدائع فامل (قوله في مفتاح تصانيفهم) هكذا في النسخة المعول
عليها وهو مستدرك بعد قوله في اول تصانيفهم فالاولى عدمه
كما في بعض النسخ كما لا يخفى (قوله باعتبار احدى الجهتين) انما زاد
الاعتبار اشارة الى ان نفس الجهة ليست بمعرفة لانها مبينة بل
التعريف مأخوذ منها وفيه اشارة ايضا الى انه لا يجب تقديم تعريفه
بكل واحدة منهما الا ان الشارح اراد زيادة الامتياز فعرّفه بهما
(قوله فيصح توجهه) ويصح شروعه فيه وفيه نظر لان الشروع
هو التلبس بجزء الشيء فيكون موقوفا على تصور الجزء لا على
نصوره وجوابه ظاهر على من تصور مفهوم الشروع في الشيء
(قوله ويجوز تعلق قوله بتعريف العلوم على تقديم الشعور)
ففيه مسامحة والعبارة الحسنة ويجوز تعلق الباء في تعريف العلوم
بالتقديم في قوله على تقديم الشعور لان صلة التعلق هو الباء دون على
كما لا يخفى (قوله اي تقديمها بسببها) هكذا في النسخة المعول
عليها وخبر التأنيث راجع الى التعريف باعتبار اكتساب المضاف
التأنيث من المضاف اليه والاولى ضمير التذكير كما في بعض
النسخ والاولى ايضا ان يقال بسبب تقديم * واعلم ان كلمة اي
حرف تفسير ومدخولها عطف بيان لما قبلها عند الجمهور وحرف
عطف عند السكاكي ه فنصب تقديمها على القولين خطأ كما لا يخفى
(قوله بتقدير المضاف) لان المقدمة عبارة عن الالفاظ عنده كما
مر وقد عرفت ما فيه (قوله على تقديم بسان غايها) يشعر
بان العادة جرت على البيان المستقل وليس الامر كذلك لانه قد يمكن
بالاندراج تحت التعريف كما مر (قوله ويجوز عطفهما) ففيه مسامحة

٧ الاحتمال نفس التصديق
ومن العلوم ان العلم
بالو موضوع لا يكون تصديقا
لان الموضوع مفردا فلا
يصح حمله على العرف لكونه
مبايناه فلا بد من نقد بر
المضاف اي علما باحوال
الموضوع من حيث انها
مباينة له حتى يكون مجولا على
العرف فامل
٢ قوله على شروط القبول
منها كون الخاصة شاملة لا
مفارقة ومنها كونها مبينة
في ذاته ومنها كونها مبينة
للعرف
٣ ان كان الحد و معلوما
والا فالمقدمة العلم بالحد
وهو من ذهب الكوفيين
ملا

لان المعطوف قوله غايتها اما موضوعها فمعطوف على غايتها وهو ظاهر تأمل ولم يلتفت الى احتمال كون غايتها عطوف تفسير للجهتين لقصور ما هو وانه يلزم ان يكون العادة جارية على تقديم الشعور بمسائل العلم بالتعريف باحدهما وليس الامر كذلك لان العادة جرت على تقديم الامور الثبوتية (قوله ليكون في حيز الباء) الاولى ليكونا على ان جعل ذلك غاية للعطف ليس بظاهر فالاولى ان يقال فيكونان في حيز الباء (قوله اى وعلى تقديم الشعور بتلك المسائل بيان غايتها وموضوعها) ولا يذهب عليك ان المراد بالعلم بغايتها وموضوعها هو التصديق لالتصور فكيف يستفاد شعور المسائل من ذلك البيان كما يوهمه البيان الا ان المقصود من التصديق بموضوعية الموضوع بميزة العلم بماعده فضل مميز ومن التصديق بالغاية زيادة السطاط والاحتراز عن العبث كما مر (قوله وعطفه على تعريف العلوم) الانسب بسباقه ان يقال وعطفهما يعنى العطف بالتقدير المضاف (قوله وجعل الشعور بمعنى التصديق) ففيه مسامحة لان الشعور ليس بمعنى التصديق باعتبار المعطوف كما انه بمعنى التصور باعتبار المعطوف عليه كما يوهمه العبارة حتى يرد انه اما حقيقة فيهما واما حقيقة في احدهما ومجاز في الآخر ولا يجوز استعمال المشترك في المعنيين ولا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كما نقل عنه بل الشعور مطلقا بمعنى الادراك لكن يتحقق في ضمن التصور الساذج في المعطوف عليه وفي ضمن التصديق في المعطوف والقرينة ظاهرة ويجوز تقدير المضاف اى شعور غايتها وموضوعها او اراد بالمقدر التصديق كما ان المراد بالذكر التصور الساذج فهو معطوف على الشعور المذكور (قوله بهذا الاعتبار) اى باعتبار المعطوف وذلك اللازم اعنى كون الباء صلة وسببية معانى اطلاق واحد لا يجوز وهو ظاهر (قوله وعطفه على صلة الشعور) المحذوفة ليكون الباء صلة باناسبة

الى كل واحد من المعطوف عليه والمعطوف ونبه على تلك الصلة المحذوفة
 فيما سبق بقوله عند قوله على تقديم الشعور بمسائل العلم كما لا ينبغي
 (قوله فحل) اي تكلف لان المتبادر هو المعطوف على المذكور (قوله
 قلله در العلماء) جملة يمدح بها بكثرة الخير والدر في الاصل اللبن والمطر
 وهو كتابة عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى
 قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منزه عن الجائبات فكل شيء عظيم
 يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فعنى الله در العلماء
 ما اعجب فعلهم وعلمهم حيث قدموا ما يفيد البصيرة على الشروع
 في العلم من رسم العلم وغيره شفقة على المتعلمين وتسهلا عليهم وصونا
 لهم عما يضرهم من المحذورات (قوله على تقديم رسم العلم) كما
 في النسخة المعول عليها والان نسب بسباق كلامه رسم العلوم كما
 في بعض النسخ وهو ظاهر (قوله الشروع في الشيء) التلبس به
 بجزء آء) هكذا في النسخة المعول عليها وقد مر منه تفسير
 الشروع حيث قال والشروع في الشيء التلبس به ولو بجزء منه
 انتهى فاذا ذكره اولا يقتضى ان يقال هنا التلبس به او بجزء من اجزائه
 بقصد تحصيل الكل وكأله سقط من قلله لفظ او او لو وقد قال
 بعض اصحاب حواشي شرح المطالع التلبس به او بجزء آء وفي بعض
 النسخ التلبس به ولو بجزء وهو الصواب فتأمل ٣ (قوله بقصد
 تحصيل الكل) وفيه نظرا ما اولا فلان الشروع في الشيء
 لو كان منسروطا بقصد تحصيله لم يزم ان من تصور جزء جزءا
 من طريق وقطع اكثره بدون قصد الطريق المذكور لم يكن
 شارعا فيه مع انه قاطع لاكثره وكذا من تصور مسألة مسألة من علم
 حتى حصل مادون منه بدون قصد تحصيل العلم المذكور لم يكن
 شارعا فيه مع انه قصد جميع مادون منه وفسادهما اظهر من ان
 يخفى واما ثانيا ٩ فلان القصد معتبر في السفر واذا من قطع طريقا

٣ قوله فتأمل وجه التأمل انه
 يمكن تأويل العرف بان يقال
 المراد به هو شروع المركب
 مثلا

٩ قوله واما ثانيا الفرض بينهما
 ان الاول اراد على فصوله
 بقصد تحصيل الكل والثاني
 اراد على التعليل وهو قوله
 اذ لا يقال الخ
 مثلا

مشتركا بين بلدين فاصدا لاحدهما بعينه يقال انه سافر الى هذا
 البلد ولا يقال انه سافر الى البلد الآخر ومن قطعه فاصدا للبلد
 الاخر فحكمه على عكس ذلك وليس القصد معتبرا في قطع الطريق
 لما مر آنفا واذا كان كذلك لا يصدق على الخارج من البيت بقصد
 السوق انه مسافر ولا انه شارع في السفر لانتفاء القصد المعتبر
 ويصدق عليه انه قاطع لبعض طريق بلد كذا وانه شارع في قطع
 طريقه لعدم اعتبار القصد فيه فظهر ان القصد معتبر في السفر
 لا في الشروع في الشيء والى جواب ان الملازمة مسلمة ولكن الكلام
 في بطلان التسالي وهو ممنوع لانه يلزم ان يكون من قال الحمد لله
 او بسم الله الرحمن الرحيم او بعضها شارعا في كتب غير متناهية
 بل في علوم غير مدونة بالفعل حيثئذ وبطلانه اظهر من ان يخفى
 ايضا سيما اذا كان القائل عاطسا فاقصد معتبر في الشروع كما
 لا يخفى (قوله اذ لا يقال) اي لا يقال انه شارع في جميع الاسفار التي
 يصلح ان يكون هذه الحركة جزءا منها من البلدان المتباعدة
 فيكون من شرع من بينه خطوة واحدة شارعا في سفر بلد كذا
 وما بينهما من الاسفار الغير المتناهية المفروضة ولذا قال مثلا
 (قوله واما تعريفهم موضوع الفن) ٦ دفع سؤال يرد على ما ذكر
 من تعداد اجزاء المقدمة وهو ان تعريف الموضوع من المقدمة
 فلم لم يذكر فيما سبق (قوله فلكونه من المبادئ) وهي التي يتوقف
 عليها مسائل العلوم وهي اما تصورات واما تصديقات اما
 التصورات فهي حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها
 واعراضها الذاتية واما التصديقات فهي اما بيته بنفسها وتسمى
 علوما متعارفة واما غير بيته بنفسها فان اذعن المتعلم لها بحسن
 ظن سميت اصولا موضوعة وان تلقى بها بالانكار والنك سميت
 مصادرات واما كان تعريف موضوع الفن من المبادئ التصورية

٦ قوله دفع سؤال آه منسأ
 السؤال اشتباه المارض وهو
 بالمعرض فان المارض وهو
 مفهوم الموضوع لا بد من
 نصوره في التصديق
 بموضوعية الموضوع وما
 صدق عليه ذلك المفهوم
 لا يلزم نصوره فيه وهو ظاهر
 وفيه نظر لان قولنا الكلية
 موضوع النحوا والعكس
 قضية واحدة تقضي تصور
 الطرفين بوجه ما ولا يتوقف
 على التصور بالتعريف الجامع
 والمانع فالفرق تحكم

لان موضوع الفن قد يكون موضوع المسئلة كقولنا كل مقدار اما
 مشارك في القدر او مبان والمقدار موضوع علم الهندسة وكل
 جسم فله حيز طبيعي والجسم الطبيعي موضوع علم الطبيعى كما مر
 (قوله لالانه يتوقف عليه التصديق) وانما يكون ذلك من مقدمة
 الشروع لو كان تعريفهم لتوقف التصديق عليه وليس فليس كما
 لا يخفى (قوله اذا لموقوف عليه هناك) اى فى مقام التصديق
 بموضوعية موضوع الفن يقال مثلا موضوع المنطق المعلومات
 التصويرية والتصديقية من حيث نفعها فى الايصال الى المجهولات
 ويجوز العكس والموقوف عليه تصور مفهوم الموضوع لكونه
 عنوان الموضوع او المحمول (قوله ولم يسلك المص) او فاذا جرت
 عادة العلماء على ذلك فنقول ه الخ والثانى اولى بسباق الكلام
 كما لا يخفى (قوله مقتنيا) الا طبق لذى الحال ان يقول مقتنيا
 فامل ٦ (قال الش باعبار الجهة الاولى) صفة لمحدوف تقدير
 الكلام فنقول فى تعريف المنطق الكائن باعتبار الجهة الاولى
 كما لا يخفى (قوله اى المفهوم الكلى) بيان المراد بالمعرف بالفتح
 (قوله الشامل لجميع المسائل) اى الصادق على المسائل المخصوصة
 كلها انما جاء الخصوص من الموضوع والغاية (قوله يطلق على
 المسائل المخصوصة) يعنى من حيث انها واحدة بوحدة اعتبارية
 ومن حيث انها معلومة بالادلة وهذا القيد غالبي لان المسئلة
 قد تكون غير نظرية محتاجة الى نوع تنبيه وكذا الكلام
 فى التصديقات (قوله وعلى التصديقات تلك المسائل الشخصية ٩)
 وانما كانت تلك التصديقات شخصية لان الاعراض متشخصة
 بشخص محالها ولا تسمى تلك التصديقات بالمنطق ونحوه الا اذا
 حصلت عن الادلة لان المقلد ليس بعالم بل هو حال كما لا يخفى (قوله
 وعلى الملكة الحاصلة آه) بشرط حصول تلك التصديقات عن

ه والقضاء فى قوله فنقول
 فصحة على الوجهين كما
 لا يخفى على
 وجه التأمل صحة ما ذكرنا
 المراد بقوله فنقول اقول كما
 لا يخفى على
 قوله الشخصية بعيد كون
 الشخصية صفة للمسائل
 ولو منع ذلك فنقول المراد ذلك
 بدليل والتمس الاول على

البراهين والادلة كما مر والمراد بالملكة اما ملكة استحضار او ملكة
استحصال على معنى ان عنده ما يكتفى في استعمال الباقي وكل منهما سائع
والمستفاد من حاشية الارى من ندرة الثاني منطوريه لان صاحب
التلويح صرح بشيوعه في تعريف العلوم وكذلك السيد السند
في حاشية المختصر (قوله وعلى مفهوم كلى اجمال) فيكون اسم
المنطق مثلا علم جنس او اسم جنس ولم يذكر المعنى الخامس وهو
المسائل والمبادئ والموضوعات وهو المشهور عند الجمهور والاول
مختار المحققين وهو مما صرح به بعض المحققين الا ان الارى جعل
كلاهما ٢ معنى مستقلا فلذا قال فالمعاني خمسة وهو منطوريه ثم قال
في بيان المفهوم الموضوع له مفهوم كلى صادق على كل واحد من هذه
الاربعة فوجوده واطلاق اسم الفن عليه منطوريه ايضا لانه
لا نزله اصلا في اطلاقاتهم ثم قال لوحظت المسائل فقط مثلا فوضع
بازائها لفظ المنطق ولوحظت في ضمن المفهوم فصارت المعاني
ثمانية والتغاير باعتبار الوضع افضيه نظر لان المسائل غير متناهية
فكيف لوحظت بالذات ووضع بازائها اللفظ * واعلم ان الاحتمالات
على مذاقه تسعة عشر لان قول الجمهور له ثلثة احتمالات المسائل
والمبادئ والموضوعات وادراكها وملكتها فالمعاني ستة فالوضع
اما بالذات او بالواسطة فصار اثني عشر ويجوز ان يكون لكل
منها مفهوم خاص موضوع له فصار ثمانية عشر ويجوز ان يكون
مفهوما كلياصاد فاعلى كل واحد من الستة كما قال فصار تسعة
عشر فتأمل (قوله والثلثة الاول لا تقبل التعريف) لان الجزئى
الحقيق لا يحد ولا يحد به على ما تقرر في موضعه والتعريف بالطريق
المعتاد هو التعريف المصطلح عليه الذى ينطبق على الشئ
مطرده او منعكسا وفيه اشارة الى انه يمكن تعريفه بمعنى تحصيل
المعرفة كما قال في الحاشية فان الشمس مثلا يمكن تعريفه بانه كوكب

الاول والخامس منها

نهارى مضى^١ الا انه مفهوم لا يساوى المعرف وان كان منحصرا فيه
 وفي عدم قبول الثثة الاول التعريف منع لان كون العلم مستحصا من نوع
 لانه نوع استحصاه ما في العقول لا اختلافها بالجمال ولا يردان اختلاف
 الجمال لوان في الشخص لما تشخص زيد الاعملة وكان في محل آخر
 شخصا آخر لان بينهما فرقا وهوان تشخص العرض بتغيره بخلاف
 الجواهر على ما قال السارح العلامة في فصول البدايع فاحفظ هذه
 الفائدة فانها من بدائع الالباح (قوله وانما توصل اليه وتعرف) بالثناء
 القومية على ما في النسخة المعول عليها ٣ والوجه ان يكون على صيغة
 الغائب كما في بعض النسخ كما لا يخفى (قوله بالاعتبار الرابع) يعنى
 بالاطلاق الرابع فان المنطق حينئذ يكون كايافيمكن تعريفه بالطريق
 المعتاد وهو ظاهر الا ان اجزاء الفن يكون بمنزلة الجزئيات في الجملة
 والمناحية فلا تغفل ٨ (قوله والمنطق في اللغة مصدر كانه منطلق يقال
 لصوت وحروف يفهم منهما المعنى) والمنطق هو التكلم بذلك الصوت
 كذا ذكره صاحب القاموس وبمعنى الكلام على ما ذكر صاحب
 الصحاح في كلامه نظر لانه مخالف لكل منهما ظاهر اولو قال ويقال
 ايضا لصوت آه اشارة الى كل منهما كان اسما فتأمل ٩ (قوله اشتق له
 اسم من النطق) المراد بالنطق ما يطلق عليه التثني ليكون وجه
 التسمية باعتبار جميع معاني النطق وفي استغراق اسم له من النطق نظر
 بل الظاهر انه نقل اليه المنطق الذي هو المصدر واسم المكان (قوله
 وسمى بالمنطق) وهو اسم مكان وفيه نظر لانه يجوز ان يكون مصدرا
 (قوله فكانه منبع النطق) اراد به ما يطلق عليه النطق كما يقتضيه
 السوق (قوله ووضع يازاء مفهوم كل) ويا زاء واحد مما ذكر
 من الثثة الاول (قوله يفصله) فهو الحد الاسمي فلا يجب ان يكون
 التعريف رسما كما دل عليه كلامه فيما سبق فلا تغفل ٦ (قوله اي
 اصول وقوانين) الاصل والقانون والقاعدة والضابطة الفاظ

٣ قوله والوجه آه لان ضمير
 اليه راجع الى المنطق
 ٨ وجه عدم الغفلة له لوقال
 بعد قوله بالطريق المعتاد
 وانما يقبل التعريف به المعنى
 الرابع لكان اول
 ٩ وجه التأمل ان كونه بمعنى
 التكلم الخصوصي وان
 كون الصوت الخصوصي
 معنى غير مصدرى ظا ايضا
 فلذلك ساءح في العبارة
 ٦ وجه عدم الغفلة ان ما
 من الرسم انما هو في مقابلة
 الحد الحقيقي وما ذكره هنا
 في مقابلة الرسم الاسمي
 فلا منافاة

متزاد فة وقد صرح به السيد السند قدس سره ثم العلم يطلق على
 المعاني المذكورة على الوجه المذكور هناك ٣ ايضا ولكن السيد
 السند قدس سره العريز قال انه حقيقة في الادراك وفي الملكة التي هو
 ٦ تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك
 الذي هو المسائل اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور
 وفي كونه حقيقة في الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل
 لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة على ما في الاطول حاصله ان العلم
 ههنا اريد به المقيد وهو الادراك عن دليل لا المطلق فكان من باب
 ذكر المطلق وارادة المقيد فهو مجاز قطعاً واجيب عنه بان ما ذكره
 سيد المحققين انما هو في اسماء العلوم المدونة من المعاني وغيره دون
 لفظ العلم فاذا حل المرف وهو المعاني مثلاً على معنى يحمل العلم
 على ما يناسبه الا ان التخصيص اعني كونه عن دليل غير معتبر
 في مفهوم لفظ العلم وممراده من التصور والادراك وغيرهما بل
 انما يعتبر ذلك في المرف نحو المعاني فاذا حل لفظ المعاني على
 الادراك عن دليل حل لفظ العلم على الادراك اي مطلقاً لانه معناه
 ولا يحمل على احد المعنيين الآخرين فتقول المصنف وهو اي علم
 المعاني علم اذا كان المراد من المعاني هو الادراك عن دليل كان معناه
 ان العلم بتلك القواعد اذا كان عن دليل علم يعرف به آه لانه علم
 عن الدليل فهذا القائل خلط بين لفظ العلم واسماء العلوم المدونة
 على ان ارادة المقيد عن المطلق اذا كان على وجه الفردية لا يستلزم
 المجازية نحو جائني انسان واريد به زيد على انه فرداً وانما يكون
 مجازاً اذا ذكر انسان واريد به المقيد وهو الحيوان التاطق مع
 التخصيص انتهى وفي الاول ٢ نظر لان مصلح الدين اللاري قال
 في حاشية شرح حكمة الهداية انه قد وقع اطلاق العلم وما يساوقه
 على معان احدها المسائل وثانيها التصديق بتلك المسائل عن دليل الخ

٣ اعني في اسماء العلوم فيطلق
 العلم على ما يطلق عليه المطلق
 ٦ ذكر الضمير مع رجوعه الى
 الوقت نظراً الى الخبر بقولهم
 من كانت امك صرحت بذلك
 من اثمة
 ٤ والجيب مولانا ميرزا جان
 ٢ قوله وفي الاول نظر
 بل في الثاني ايضا كما لا يخفى

على ان قيد اذا كان من دليل لا يساعد التعريف كما لا ينبغي على
 العارف باحوال التعاريف ومثروطها المعبرة في علم الميزان فتأمل
 ٧ (قوله وهو الخارج المحمول) قال في الحاشية اي العرض الذاتي
 الدال عليه الاعراض دلالة الجمع على الواحد انتهى وقد فسر شارح
 المطالع العرض بالمحمول على الشيء الخارج عنه والعرض الذاتي
 بالذي يلحق الشيء لما هو هو ويلحقه بواسطة جزء ويلحقه بواسطة
 امر خارج مساو له انتهى العرض وبما يتعلق بهذا المقام ان شارح
 المطالع نبه على ان المراد بالعرض ليس ما يقابل الجوهر كما ظنه قوم
 بل احد قسمي العرض الذي بازاء الذاتي الجوهرى لانه قد يكون
 محمولا على الجوهر حلا حقيقيا اي بالمواطاة كما لماشى المحمول على
 الانسان دون ذلك كما يبايض فانه لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق
 فلا يقال الجسم يبايض بل ذو يبايض وقد ذكر وجهين آخرين
 يطول الكلام بذكرهما ثم هذا العرض مخفف العرضى يتخفف الياء
 المنسدة ولما كان مظنة توهم الاتحاد احتج الى الفرق بما ذكر
 فليس العرض موضوعا لهذا المعنى كما انه موضوع لما يقابل الجوهر
 فعلم ان اللائق تفسير العرض اولاً ثم تفسير الذاتي ثانياً لان معرفة
 المقيد بعد معرفة المطلق ثم اعلم ان المتبادر من المحمول هو المحمول
 مواطاة ٩ وهو المراد ولذا قال السيد السند قدس سره قد يذكر
 في الامثلة ما هو مبدء للمحمول على قياس تسا محهم
 في امثلة الكليات انتهى ولو اريد بذلك المحمول اع ٣ منه
 ومن المحمول بالاشتقاق بناء على كونه محمولا على خلاف
 المتبادر لم يحتج الى تلك المذرة فتبصر (قوله الا لاحق له اما الذاته)
 لا ينبغي ان الحقوق في المشهور اما بمعنى القيام او بمعنى الخارج المحمول
 واما الحقوق بمعنى الجمل المطلق فلم يرد في التعاريف والاول هو
 المتبادر من السوق وليس المراد ان علة عروضه له ذاته لا غيره

٧ وجه التأمل ان ما ذكره
 مصلح الدين لا ينبغي في
 الاصطلاح لانه محل بحث
 ايضا عند المجيب
 ٩ واعلم ان حل المواطاة ان
 يجعل الشيء بالحقيقة على
 الموضوع فتوزيد انسان
 وحل الاشتقاق ان لا يجعل
 عليه بالحقيقة بل ينسب اليه
 ان لا يقال الانسان يبايض بل
 بقا ذو يبايض او يثنى منه
 ما يجعل عليه بالحقيقة
 كما لا يبايض وهذا متقول عن
 الشيخ
 ٣ كما مال اليه مسعود
 الشرواني في حاشية شرح
 المطالع

بل المراد ان المعروض له في الحقيقة هو ذاته بمعنى انه هو عارض له
اولا وبالذات لانه عارض لشيء اخر حقيقة اولا وبالذات
وبواسطة ان هويته حقيقة بهوية ذلك الشيء الاخر يعرض له
عروضا واحدا كما في صورة عروض العرض للجزء والخارج حتى
لولم يتحقق بينهما الاتحاد لم يتصور عروضة للشيء بواسطة
ما هو جزء له او خارج عنه (قوله بلا واسطة في العروض)
اشارة الى ان المراد بقوله لذاته نفي الواسطة في العروض
لا بيان علة الحقوق والعروض كما يتبادر اليه الاذهان لان
الواسطة في الثبوت غير منفية ههنا على ما سمي (قوله فلا
يكون هناك عروضين) هكذا في السطح وهو سهو صوابه عروضان
بالرفع يعني اذا كان الامر كذلك فلا يكون آه فهو متفرع على قوله
لا يكون هناك امر آه كما لا يخفى (قوله كما استمر في الحركة) اي المتحركة
فان الكلام في المحمول موافقة كما مر قال في الحاشية في قوله
كما استمر ايماء الى ان فيه مناقضة انتهى وهي ان المراد بالحركة
ههنا الحركة الابدية وهي ثابتة حقيقة بل بالاس السفينة ايضا
لان المكان اما الفراغ الموهوم كما ذهب اليه المتكلمون او البعد
المجرد او السطح الباطن للحدوى المماس للسطح الظاهر للمحوى
على ما هو المشهور وعلى كل واحد من المذاهب ان جبال السفينة
تارك لمكانه الاول لان مكانه متبدل لان تبدل الجزء يستلزم تبدل
الكل فتأمل (قوله فالمعتبر في العرض الاولى) تفرعه على ما قبله
ظاهر قال سيد المحققين المعتبر في العرض الاولى هو انحاء الواسطة
في العروض وهي التي تكون معروضة لذلك لعارض حقيقة
دون الواسطة في الثبوت التي هي ان يثبت بذلك انهم صرحوا
بان السطح من الاعراض الاولى للجسم التعاملي مع ان ثبوته له
بواسطة انتهائه وانقطاعه وكذلك الخط للسطح والنقطة

للخط وصرحوا بان الالوان باينة للسطوح اولاً وبالذات
مع ان هذه الاعراض قد فاضت على محالها من المبدأ القياس
وعلى هذا فالمعتبر في اقبال العرض الاولى اعنى سائر الاقسام
ثبوت الواسطة في العروض وتلك الواسطة قد تكون مبيانة لذى
الواسط وقد لا يكون كذلك كما مر (قوله دون الواسطة في السبوت)
ودون الواسطة في الاثبات فان ثبوت العرض الذاتى قد يحتاج
الى الدليل كما مر ايضا (قوله التى هى اعم) اى الواسطة في السبوت
اعم مطلقاً من الواسطة في العروض وهو ظاهر (قوله اذهى ما
يكون سبباً) تعليل لقوله دون الواسطة في الثبوت يعنى لا يعتبر
في العرض الاولى انتفاء الواسطة في الثبوت لان ثبوت ذلك العرض
لحمله امر ممكن لا بدله من علة وسبب وذلك السبب لا يلزم ان يكون
الذات كما لا يخفى (قوله وما يفهم من الحاشية الصغرى) وهى
حاشية شرح الشمسية وهى صغرى الحاشية الواقعة تنلى شرح
المطالع وهما السيدان المحققين قدس سره وهو ظاهر (قوله للعلامة
الكبرى) قال فى الحاشية وتأييد كبرى باعتبار لفظ العلامة اختير
ذلك للمسئلة لوقوعه فى سميت الصغرى انتهى * واعلم ان لك
الاختيار فى رعاية التأييد والتذكير اذا كان اللفظ مذكر او المعنى
مؤنثا وبالعكس على ما قال عصام الدين فى حاشية شرح الكافية
ولفظ المحشى يوهى ٩ ان مقتضى انضاهر اراد الوصف مذكراً وفيه
منع فتأمل (قوله فمحمول على انتفاؤها فى ضمن الواسطة
فى العروض) يعنى ان ما ذكره السيد السند قدس سره فى الحاشية
الصغرى مخالف لما ذكره فى الحاشية الكبرى والتوفيق ممكن بان
يحمل كلامه فى هذه الحاشية على نفي الواسطة فى الثبوت فى ضمن
الواسطة فى العروض لا مطلقاً نعم بينهما تخالف بحسب اللفظ
ويرتفع بيان المراد على ما فى حاشية مولانا داود يعنى فى الواسطة

٩ قوله يوهى لان اسم التذكير
والثاني لو كان على حد سواء
لا يبنى لعارضه لوجه التأييد
ولا

في الثبوت حال كونها في ضمن الواسطة في العروض لان التعام
يكون في ضمن الخاص لا مطلقة سواء كان في ضمنها او في ضمن
السبب او ذكر الواسطة في الثبوت واريد الواسطة في العروض
او ذكر الثبوت واريد العروض امتدادا على ظهور القرينة وهي ان
ثبوت العرض لمحله يقتضي علته وسببها فلامعنى لثني الواسطة
في الثبوت على انه قد حقق المراد في حاشية شرح المطالع او يقال
ان ما ذكر في الحاشية الصغرى مبنى على انه لا على التحقيق على
ما قال بعض الافاضل (قوله اول امر يساويه) اى يساوى ذلك
الشيء ولو قال واما الامر يساويه لكان اولى كما لا يخفى واعلم ان
المراد بالتعجب والضحك والتعجب وامثالها كما كان المراد بها المستغبات
دون المبادئ كما مر كذلك المراد بها مفهوم ما تها دون افرادها
اذا النسبة بالعموم والساواة انما تعتبر فيها لا يقال مفهوم التعجب
ليس بضاحك بل افراده لاننا نقول كل مفهوم يصدق على فرد شئ
يصدق على مفهومه لا بشرط شئ لا تنساده معه صرح به بعض
الاجلة واعلم ايضا ان القوم حيث اعتبروا الواسطة في العروض
في هذا المبحث وقد عرفنا ان تلك الواسطة هي المفهوم لا الفرد
والشخص بنوا كلامهم على وجود الكلى الطبيعي وحينئذ على
مذهب من قال بوجود الطبائع التى كانت ذاتية لفرد موجود
خارجى بالذات وبوجود غيرها من العرضيات بالعرض صرح بذلك
الرئيس وغيره من المحققين كان الامر مشكلا مثلا مفهوم التعجب
لما كان موجودا بوجود الانسان بالعرض وكان التعجب لم يكن
موجودا حقيقة بذلك الوجود فكيف يكون معروضا حقيقيا
للضاحك مع ان ثبوت الشيء للشيء وحله عليه يقتضى وجود
الموضوع حقيقة فالترزم ذلك البعض بالفرق بين البياض والايض
مثلا بالاعتبار فان الايض وان كان موجودا بوجود الجسم

لا قوله واعلم ان المراد بالعرض
من هذا التنبيه على ان
الساواة لا تعتبر في المبادئ
ولا في الافراد كما لا يخفى

بالعرض لكنه موجود بوجود البياض بالذات فان البياض ان
اعتبر لا بشره شيء كان ابيض وان اخذ بشره شيء كان نوبيا
ايض مثلا وان اخذ بشرط لاشي كان بياضا وربما يؤيد ذلك
اذهم قالوا ان البياض ان كان قائما بغيره كان بياضا بغيره والغير كان
ايض به ولو كان قائما بنفسه كان بياضا بنفسه وكان ابيض بذاته
وظ ان اطلاق الابيض حيثئذ كاطلاقه على الجسم الايضي لا يتغير
مفهومه فعلم ان المعبر في مفهومه ليس سوى البياض ولكن بشرط
في صدق الابيض عليه من قياسه بذاته وذهب بعض الاذكياء
منهم الى ان الكل موجود بوجود الشيء بالذات وبشكل معه حل
الاعمى مثلا وحل لا كاتب على زيد والنزم ان في هذه الصورة
يتحقق مفهوم وجودي هو المحمول حقيقة ولا ينبغي ما فيه ويمكن
ان يقال حل شيء على شيء وانعاده معه ان كان بالذات يقتضي
وجود ذلك الشيء حقيقة وبالذات وان كان بالعرض يكفي فيه
وجوده بالعرض وحل الضاحك على التعجب لما كان بالعرض يكفي
فيه وجوده بالعرض هكذا ينبغي ان يفصل ويحقق هذا المقام على
ما قال بعض المدققين من اصحاب حواشي المطالع (قوله بواسطة
استعداد يختص بالامر المساوي) واعلم ان الاعراض نسبت الى
الذات لاستنادها اليها وان ذلك الاستناد ليس معناه عروضها لها
وحلها عليها لان كل واحد من الاعراض الذاتية والفرعية
يحمل على الذات بل معناه ترتيبها على الذات باعتبار استعداد
في الذات مخصوص بها طالب لتلك الاعراض فان كانت الذات
مستقلة في حصول هذا الاستعداد لها من غير اختصاص له بجزء
من اجزائها يكون المعارض لها بسبب هذا الاستعداد
عارضالا لاجل الذات ومع اختصاص له بجزء منها يكون
المعارض بسببه عارضا لاجل الجزء وان لم تكن مستقلة

في حصوله بل كانت محتاجة فيه الى شيء فان كانت محتاجة
فيه الى خارج مساوئها ولا محالة يكون الخسارج مستندا الى الذات
ايضا يكون العارض لها بسببه عارضا لاجل خارج يساويها
فهذه الثالث لها قرب من الذات ونسبة تامة اليها فلذا سميت امرضا
ذاتية فظهر ان ترتب كلها على الذات بسبب استعداد مخصوص
بالذات على ما في بعض حواشي شرح الشمسية لا بسبب استعداد
حاصل للامر المساوي كما زعمه المحشي الا ان يكون مراده بسبب
استعداد حاصل للذات مختص بالامر المساوي على معنى ان
في الذات استعدادا طالبا للامر المساوي او لا وللامر العارض
على المساوي ثانيا مثلا في الانسان استعداد طالب للمعجب او لا
وللضاحك ثانيا والحاصل ان الامر المساوي واسطة في العروض
وقد علم معناها في شرح قوله اما لذاته فقوله اي يكون تصريح
بما علم ضمنا (قوله فيعرضه) امر التذكير سهل على الاهل (قوله
بشرط ان يكون) مستفاد عن الوصف بالمساواة فتأمل (قوله
او خارجا) اي امر خارجا (قوله على ما هو التحقيق) اشارة الى
ما اعتبره المتقدمون والى ان ما اعتبره المتأخرون خلاف التحقيق
فان الجزء الاعم واسطة في العروض عندهم ايضا فان قلت القوم
يجهنون في العلوم عن العارض لجزء اعم فان لم يكن من الاعراض
الذاتية للموضوع فكيف يذسر لهم البحث عنه مع انهم معترفون
بان البحث لا يكون الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها قلت
انهم يجهنون عنه مع ملاحظة قبود مخصوصة له بالموضوع وان
لم يصح حوايات القبود وحينئذ يكون من الاعراض الذاتية
وكان لنا خبر انما وقعوا فيها وقعوا لما رأوا ان البحث عن الاعراض
الذاتية لجزء اعم مع عدم التصريح بالقبود المخصصة على ما تقرر
في موضعه وقال بعض ا المدققين وليس النزاع في كون الجزء

ا اشارة الى وجه كون ما
ذهب اليه المتأخرون خلاف
ما هو التحقيق

الاعم واسطة في العروض لفظيا يرجع الى تفسير اللفظ بل نزاع معنوي
 ماله انه هل يبحث عنه في العلوم المدونة في الواقع اوانه هل ينبغي
 ان يبحث عنه فيها وظاهر ان هذا نزاع معنوي ياتي ان يصير
 معركة للآراء وفيه ما لا يخفى من المناقاة مع الوجه الاول فامل
 (قوله فالعرض الذاتي ما يستند الى الذات) اسارة الى وجه التسمية
 بالذاتي (قوله بلا واسطة) اي بلا واسطة في العروض كما مر وكذا
 المعنى في الثاني وهو ظاهر (قوله واما ما يلحق التسي بواسطة
 الامر الاعم) شروع في الاعراض الغريبة لكونها مقابلة للذاتية
 اذا لاسباء تنكشف باضدادها وهي ليست مستندة الى الذات
 ومتربة عليها بسبب استعداد في الذات مخصوص بها اما العارض
 بسبب خارج اعم منه فهو فرع لاستعداد هو لامر اعم مخصوص به
 طالب لاثاره هي مختصة بالامر الاعم وحالة له في الحقيقة كالحركة
 بانقياس الى الابيض فانها ليست حال الابيض وفرع الاستعداد
 مخصوص به والالم يكن الاسود فمركا بل هي حال الجسم وفرع
 استعداد مخصوص به واما العارض بسبب خارج اخص فهو ايضا
 فرع لاستعداد لامر اخص مخصوص به طالب لاثار مختصة بالامر
 الاخص وهي حالة له في الحقيقة كالضحك فانه ليس حاز الحيوان
 بالحقيقة والالم يكن له اختصاص بالانسان بل هو حال الانسان
 وعروضه للحيوان وحله عليه باعتبار انه يتحد معه في الوجود
 االخارجي واما العارض بسبب خارج ميان فهو حال الامر المبين
 بالحقيقة وفرع استعداد حاصل فيه مخصوص به كالحركة الغير
 الارادية الحاصلة للجالس السفينة بواسطة السفينة فان تلك الحركة
 حال السفينة حقيقة وهو ظاهر وهذا هو المثل المضاب والمذكور
 فغير مطابق فان النار ليست واسطة في العروض لان هناك عروضين
 لان الماء حار حقيقة كما ان النار كذلك بل عروض الحرارة

وجه التأمل ان المناقاة
 مدفوعة بان النزاع في وقوع
 البحث بلا ملاخضة الغيود
 المختصة

لهما بواسطة الجزء الاعم وهو الجسم العنصري فظهر عدم
المطابقة من وجه آخر فهو محل نظر من وجهين (قوله فسمى
اعراضا غريبة لما اتها لم تستند الى الذات) ولم نرتب عليها بسبب
استعداد في الذات مخصوص بها ففيها غرابة بالقياس اليها اي
الى الذات لان الذات لا تطلب تلك الاعراض كما لا يخفى (قوله
والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية) يفيد ان البحث
عن اللاحق بواسطة الجزء الاعم غير واقع فهذا ممنوع لانه قدم
آتفا ان البحث عنه واقع في العلوم على ما قال مولانا داود في
حاشية شرح الشمسية اولان وقوعه محل النزاع على ما نغتننا عن
مولانا ميرزا جان وان اراد ان العلوم لا ينبغي ان يبحث فيها الا
عن الاعراض الذاتية ولا ينبغي البحث عن اللاحق بواسطة الجزء
الاعم فهو ممنوع لانه محل النزاع ايضا على ما قال هـ نا الفاضل
والحاصل ان البحث عن اللاحق بواسطة الجزء الاعم محل بحث
من حيث انه واقع في العلوم ومن حيث انه لا يثق فهو معركة الآراء
على ما مر النقل عن مولانا ميرزا جان فتأمل (قوله اذ اللائق آه)
وقد مر ان يبحث عن الاعراض الذاتية دون الاعراض الغريبة
امر استحسناني لانهم اتما بحثوا في العلم عن احوال الموضوع حقيقة
اما احوال الامر الاعم والاخص او المبين فهي ليست احوال
الموضوع في الحقيقة فهي بالنسبة الى الموضوع احوال متعاقبة فلهذا
حصروا البحث على الاعراض الذاتية ففرضه بيان سبب البصر
لا الاستدلال على ذلك كما قيل اذ الدليل عليه استقراء مباحثهم
فتأمل ٩ (قوله عن الامار المطاوعة) اي عن الاعراض التي تطلبها
الاستعدادات الحاصلة للذات (قوله لان لكل شيء استعدادا مختصا
به) اي بذلك الشيء الباء داخل على المتصور عاياه على الاصل
الا انه غير سائع ولو قال استعدادا مختصا به طائفة لتلك الامار لظهر

٩ وجه التأمل ان وقوع
البحث عن اللاحق بواسطة
الجزء الاعم محل النزاع كما مر
❦

وجه التسمية وكان اولى (قوله بالانار المطاوعة) لانها مطاوعة
لاستعداد انذات كما مر (قوله وتطلب في العلم) يعنى تطلب بيانها
في العلم واوبالذنبه عليها لان مسئلة العلم قد تكون بديهية وقيل
اذا كان نبوتها لموضوعاتها بالبرهان كما في المسائل النظرية
وحينئذ تدعى بالمطالب العلمية واما التي لا تثبت بالبرهان فليست
من المطالب العلمية لكن المسائل اعم منها انتهى وهذا مبنى على ما
قال سارح التسمية من ان المسائل هي المطالب التي يبرهن عليها
في العلم ان كانت كسبية انتهى فالاولى ما ذكرنا فتأمل ٣ (قوله واما
الانار المترتبة بسبب استعداد غير مختص به) اى غير مختص بذلك
الشيء وهو موضوع الفن وهذا يوهم ان الرب المدكور بسبب
استعداد عام له ولغيره وليس الامر كذلك لما عرفت ان الاستعداد
ليس الا للامر الاعم والاخص او المبان (قوله فتقييد الاعراض
بالذاتية) متفرع على قوله والعلم لا يبحث فيها آه (قوله لمجرد
التوضيح) لالاختراز كما هو الاصل في القبول وهذا مما قال به عظام
الدين في حواشى شرح التسمية وفيه نصر لان البحث عن العارض
بواسطة الجزء الاعم واقع على ما مر نقلا عن مولانا داود
او وقوعه محل بحث ومعرفة للاراء كما قال به مولانا ميرزا جان
عليهما الرحمة والغفران فهو قيد احترازي على الاول وكون ذلك
للتوضيح لا يتضح على القول الثاني فتأمل (قوله ان المراد بالبحث
في العلم عن الاعراض الذاتية للشيء) وهو موضوع العلم وقد فسره
بانه ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وقاوا في تعريف العرض
علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للشيء وقاوا في تعريف العرض
الذاتي هو اللاحق للشيء اذاته اولا مر سار وقد مر ان البحث هو
الحل في اصطلاح النطعمين فتبادر من ذاك امور الاول ان يكون
موضوعات المسائل موضوع الفن وليس الامر كذلك فانه لا يجوز

١٠ قوله فتأمل وجه التامل ان
١١ غير تطلب راجع الى الانار
١٢ مطلقا والتقييد خلاف
١٣ الاصل ولا يصحسار اليه الا
١٤ بدليل ولا دليل ههنا وكلام
١٥ السارح التظني لا ينفى
١٦ ذلك لان عرضه بيان ان
١٧ مسائل الفن لا يجب ان تكون
١٨ مبرهنة ومد لا في العلم وان
١٩ كلام البحث يتعين انك
٢٠ الا ما راعا وصفت بالمطوعة
٢١ لكونها مطوعة في العلم وهو
٢٢ خلاف ما ذكره من كون
٢٣ استعداد طالب الجواب
٢٤ يجوز لامر ان فتجسر على

ان يكون موضوع المسئلة الاسم وقسم الاسم من المعرب والمصرف
والمبتدأ والخبر وغير ذلك والثاني ان يوجد العرض الذاتي حيث يوجد
موضوع العلم لانه على هذا المعنى من مقتضيات الدات ولوازمها ويلزم
من ذلك ان لا يكون محمولات مسائل العلوم اخص من موضوعاتها
وليس الامر كذلك لان اكثر محمولات مسائل العلوم اخص من
موضوعاتها والثالث انه لا يكون موضوع المسائل اخص من موضوع
الفن وليس الامر كذلك كما اشار اليها بقوله فلا يرد ان آه وقد عرفت
ان المحمولات التي هي اخص من موضوع العلم اعراض غريبة
بالقياس الى موضوع الفن ومنهم من ذهب الى ان موضوع كل
علم امر واحد الا ان المسائل التي محمولاتها اعراض غريبة بالقياس
اليه ليست من مسائل هذا العلم بل من مسائل علوم اخرى مندرجة
في هذا العلم واليه مال العلامة النيرازي في شرح الكليات وفيه
بحث وهو انه يلزم حيثما يكون اكثر مسائل العلوم بل كلها خارجة
عنها مثلاً يكون احوال الفلكيات والعنصريات وفصل النبات
والحيوان والانسان خارجة عن العلم الطبيعي داخله تحت علم
آخر مندرج تحت العلم الطبيعي وخواص الواجب والعقول خارجة
عن العلم الالهي داخله في علم آخر مندرج تحت العلم الالهي وبطلانه
بين ثم يقال ان ذلك العلم وما اسمه وكذلك احوال المختصة
بالباعسات والمنالجات والحراج وغيرها خارجة عن الفقه داخله
تحت علم آخر مندرج تحت الفقه وكذلك حال المبتدأ والخبر
واقسام الاسماء والافعال والحروف في علم النحوي غير ذلك مما
لا يقول به من له ادنى دراية ومنهم من ذهب الى ان موضوع كل
واحد من العلوم ليس امر او احداً حتى يلزم ان لا يكون محمولات
مسائله اعراضاً ذاتية بالقياس اليه بل موضوعه امور كثيرة يكون
محمولات المسائل اعراضاً ذاتية بالقياس اليها كما اختاره العلامة

٩ اي الى هذه المحذورات
فدفعها بما ذكره بقوله
ان الرد بالبحث الى قوله
فلا يرد
٦ فان موضوع العلم الالهي
الموجود من حيث هو هو
الموجود من حيث كونه
والواجب اخص منه اي من
العقول اخص منه اي من
الموجود فيكون العلم الالهي
عن احوال الواجب علم
مستقلاً مندرجاً تحت العلم
الالهي وكذا الكلام في علم
العقول

في موضوع الحكمة واختار بعض آخران محمولات المسائل لا يجب
ان تكون اعراضا ذاتية لموضوعات مسائله وفي قولهم موضوع العلم
ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية طى ومعناه ما يبحث فيه عن
عوارضه الذاتية او عوارض انواعه الى آخر ما اعتبروه وقد فصله
المحشى وهذا ما اختاره المحقق الداوايني في تصانيفه وهو المنقول
عن برهان الشفاء الاله ٣ اطلق في الاسارات وقد حل المحققون
ما ذكره في الاسارات على ما صرح به في الشفاء من التفصيل لان
الاصل حل المطلق على المقيد وحيث يتعين حل ما ذكره المذكرون
على الطبي اعتمادا على القرينة وهى ما ذكره من المباحث المذكورة
في كتبهم فان محمولات اكثر المسائل اعراض غريبة ولا يجوز
البحث عنها في الفن فيجب حل كلامهم على الطبي لا يتناقض
ولان الاصل عندهم كلام الشيخ وهو المقتضى في التواعد
الفلسفية اذا قالت حذام فصدقوها (قوله ان يرجع البحث اليها)
اى الى الاعراض الذاتية وفيه مساحقة والمراد ان يرجع البحث
فيه الى البحث عن الاعراض الذاتية ملائمة في النحوع عن احوال
الاسم بل عن احوال اقسام الاسم مثل المبتدأ والخبر واللاحق
بواسطة الاخص غريب وهو لا يبحث عنه في العلم وبالارجاع الى
البحث عن احوال الكلمة اندفع الاشكال وفه ضرر لانه لا حاجة
الى اعتبار الرجوع في اعراض الموضوع واعراض اعراضه
فانهما لا يحتاجان الى التأويل مع ان التقرير يشعر الاحتياج الى
التأويل في الكل (قوله بان يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة)
كالجسم الطبيعى في قولهم كل جسم طبيعى فله حيز طبيعى
(قوله او يجعل نوعه) كالحيوان ٧ في قولهم كل حيوان فله
قوة اللس والفك لا يقبل الحرق والالتئام (قوله او ما يعرضه)
اى النوع (قوله لامرأى) اى من ذلك النوع وذلك الامر ما

م اى صاحب برهان الشفاء
فلا يتم الاستدلال بالذكر
لانه مدكور متنا
ان اخوان نوع الجسم
الطبيعى الموضوع للعلم
الطبيعى

نفس الموضوع او فصله او خاصته (قوله بشرط ان لا يتجاوز
عمومه) اى بشرط ان لا يتجاوز ذلك العارض اود ذلك الامر الاعم
فى العموم عن موضوع العلم كقول الفقهاء كل مسكر حرام ٧ (قوله
ويحمل عليه) اى على كل واحد من العرض الذاتى ونوعه ويجوز
رجوع الضمير اليهما باعتبار الموضوع وكذا الكلام فى له فى قوله
العرض الذاتى له كما لا يخفى (قوله العرض الذاتى له) اى العرض
الذاتى اللاحق له اى لذاته او اللاحق لامر اعم من النوع بشرط
ان لا يتجاوز اللاحق فى العموم عن موضوع الفن كما مر كقولهم
كل متحرك ٩ بمركتين مستقيمتين لابد وان يسكن بينهما (قوله او الامر
اعم) معطوف على قوله له وهو ظاهر الا ان الظاهر او ما يعرضه
لامر اعم كما فى بعض النسخ (قوله اولوازمه) هكذا فى النسخة
المعول عليها باو الفاصلة والظاهر الواو الواصلة ويجوز ان يكون
الاول ناظرا الى قوله لذاته والثانى ناظرا الى قوله لامر مساو كما
لا يخفى فتأمل (قوله فيلزم ان آه) ويلزم من ذلك ان لا يكون
مجمولات مسائل العلوم اخص من موضوعاتها (قوله بل يلزم من ظ
العبرة) اى العبارة المذكورة فى تعريف العلم والموضوع (قوله
اذ اظهر عن البحث) علة لقوله بل يلزم من ظاهر العبارة وهو
ظاهر انما قال كذلك لا مكان التأويل بما مر من القول بالرجوع
(قوله والحال ان الامر ليس كذلك) يعنى ان كلا من اللازمين
المذكورين غير صحيح اذ ما من علم آه (قوله فقولهم ما يبحث فى العلم
عن الاعراض الذاتية لموضوعه) هكذا فى النسخة المعول عليها
وغيرها وفيه مساهلة ظاهرة صوابه موضوع العلم ما يبحث فيه
عن اعراضه الذاتية مجمل ومفصلة ما ذكرناه ويمكن ان يقال
فى التوجيه ان المبدأ محذوف وهو موضوع العلم كما ذكرنا بان يكون
ماعبارة عن الموضوع والعائد محذوف لان اللام فى الاعراض عوض

٧ وموضوع الفقه افعال
المكلفين وتناول المسكر نوع
منها ولحق السكره بواسطة
فعل المكلف فان تناول غير
المكلف من البهائم والصبيان
واما هما ليس بجرام كما لا
يغنى عليك
٩ قوله كل متحرك آه فانه نوع
العرض الذاتى اللاحق
الجسم الطبيعى والسكون
كذلك وكل متحرك بهنه
الحركة ساكن بينهما اى بين
الحركتين المستقيمتين ولحق
السكون اعم هو بواسطة
المطلق وهو اعم من التحريك

عن المضاف اليه اى عن اعراضه الذاتية الا ان قوله لموضوعه
مستدرك او يقال ان الموضوع في لموضوعه مستدرك ولاك ان تقول
في التوجيه ان ما عبارة عن العلم وهو خبر مبدأ محذوف وان قوله
في العلم مظهر ذكر في موضع المضمر تقدير الكلام فتوالهم العلم
ما يجب فيه عن الاعراض الذاتية لموضوعه كما قال بعض الاذكياء
(قوله وما يقال من ان العرض) والتوجيه الاول مبنى على الحمل
على المسامحة وهذا مبنى على الفرق بين محمول العلم ومحمول المسامحة كما
فرق بين موضوعيهما فيكون محمول العلم ما ينحل اليه محمولات
المسائل على طريق التزديد مثلا امتناع الخرق الذي هو من خواص
الفلكيات مع المحمولات التي تقابلها اذا اخذ على وجه التزديد
كان عرضا ذاتيا للجسم الطبيعي فانه لا يتناول عن احدهما والكلمة
اما معربة واما مبنية فكل منهما اذا اخذ مع مقابله يكون عرضا
ذاتيا فان الكلمة لا تتناول عنهما (قوله كالمركب والسكون) فان
الجسم لا يحتاج في لحوق التحرك والسكون له الى ان يصير نوعا
لان طبيعته الجسمية صالحة لهما (قوله فيرد عاينه ان محمولات
مسائل العاوم) لان الكلمة مثلا ما لم تكن اسما بل اسما مع باله لم تكن
منصرفة وغير منصرفة وهو ظاهر (قوله داخل على المحمول)
تكرار لما سبق منه التنبيه على ذلك (قوله يحتمل فيه) اى على التفصيل
المذكور وظاهره ايس بمراد كما لا يخفى (قوله والمراد بالمعومات)
فذكر التصورات واريد المتصورات وكذلك ذكر التصديقات واريد
المصدق بهما * فوائد نفيسة * وهى ان العلم عين المعاوه عند المحققين
وايضا ان العلم التصديقي مخالف بانواع العلم التصوري عندهم
وايضا لا جرم في التصور فيتعلق بكل شئ حتى عدم نفسه ومن
ههنا يرد اشكالان احدهما انه يتعلق على هذا بالنسبة السامة
ادراكا كان متخالفان بانواع فيلزم ان يصير النسبة نوعين هذا خفف

انما تصرف في موضع وسبقه
الاسئلة يظهر بانها بل والله
بمؤلف

في ذلك لا ريب انما كان في الغاموس
بمؤلف

ويمكن الجواب عنه بان ما قيل ان التغير بين العلم والمعلوم بالاعتبار
فهو في العلم التصوري فقط لان ذلك يلزم من اثبات الوجود
الذهني وذلك انما يجري في العلم التصوري ١ وثانيهما انا قد تصور
التصديق فيلزم ههنا على مذهب التحقيق اتحاد التصور مع
التصديق نوحا هذا خلف ونحس نقول ان ما قالوا ان العلم والمعلوم
يتحدان بالذات معناه انها يتحدان بالماهية النوعية لكن
لا مطلقا بل مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة للمعلوم في الذهن
فالانسان مثلا اذا حصل في الذهن يعرض له هناك بعض الاحوال
وهو اذا اعتبر معها كان مغاير الحقيقة الانسان وكان بهذا الاعتبار
علما فالاعتبار داخل في الحقيقة العلمية خارج عن الحقيقة الانسانية
التي هي المعلوم فاتحاد العلم التصوري المتعلق بالنسبة معها ٨ ليس
من حيث انه تصوري وكذا اتحاد العلم التصديق بها بل اتحاد
كل منهما معها عند حذف الاعتبارات التي بها يصير نوعا آخر
نظير ذلك ان الانسان من حيث انه كاتب مغاير بالثبوت للانسان
من حيث هو ومن هذا يظهر الجواب ٦ عن الوجه الاخر ٣ فاحفظ
هذا التحقيق فانه بذلك حقيق ثم اعلم ايضا انهم اختلفوا في ان المعلوم
بالذات هل هو الامر الخارجي او الصورة الذهنية وقد نسب الثاني
الى ارباب التحقيق كالشيخين ابي نصر وابي علي لان النفس لا تدرك
الا ما حصل فيها وهو الصور الذهنية ومعتمد هؤلاء في ذلك
ان النفس كثير اما تدرك ما لا وجود له في الخارج كالنائم والمبرسم
فانها يدرك ان اشياء لا وجود لها في الخارج على نحو ادراك
ما في الخارج ومعتمد الاولين ان المعلوم بالذات ما كان ملتفتا اليه
بالذات ولا شك انا حين رأينا زيدا مثلا كان التفات النفس الى
جانب المعلوم الذي هو زيد الموجود في الخارج حتى لو اريد الحكم ٢
على صورته ٤ يحتاج الى التفات آخر من النفس بل نقول ثبوت

٨ قوله معها قيد الاتحاد
٣ وهو الاشكال الاول
٢ بأنها مثلا من قبيل الكيف
٤ الحاصلة في الذهن فتحتاج
الى الالتفات الى تلك الصورة
وهذه الصورة كاتبة فان
الاستعمال لها كثيرا مالا
يلتفت اليها ولا يقدر ان يحكم
عليها بشئ بل يطلبها مع اليها
في نفسها

الصورة أعما هو بالاداة المثبتة للوجود الذهني والعوام الذين
ليس لهم علم بار تمام الصور وكذا المتكلمون النافون لارتسام
الصور يدركون ما يدركه الحكماء بلا فرق فالعلوم ٢ ليس إلا ما هو
الموجود في الخارج والتحقيق في ذلك ان هذا نزاع لفظي وذلك
لان الحق هو ان المعلوم بالذات هو الماهية ٣ من حيث هي مع قطع
النظر عن كونه موجودا في الخارج او حاصل في الذهن فمن قال
ان المعلوم هو الامر الخارجي فاراد به هذا وكذا من قال انه هو
الصورة فالقائل الاول اراد بالامر الخارجي ما عدا الصورة
الذهنية من حيث انها صورة ذهنية قائمة بالنفس ٦ لا الموجود
في الخارج وكيف ٧ يقول عاقل ان المعلوم انما هو الاشياء الموجودة
في الخارج فينكر ادراك المعدومات الخارجية والقائل الثاني اراد
بالصورة الماهية المعلومة فان اطلاق الصورة على هذا المعنى
شائع بينهم ونفي كون المعلوم امرا خارجيا بناء على جملة على ما هو
الظاهر على ما يفهم من دليله ٨ وح ٩ ان اريد بالمعلوم بالذات ان يكون
الاتفات اليه بالذات كما يفهم من كلام سيد المحققين فلا يخبر عليه
اصلا وان اريد به الحاصل في الذهن بالذات فهو الماهية من
حيث هي من غير تقيدها بالذهن وغيره ٤ لان الطبيعة لا يشرط
شيء متقدم على المأخوذ بشرط شيء على ما صرح به الشيخ
فالمعلوم بمعنى ما هو معلوم اولوا حاصل في الذهن سابقا هو هذا ٢
واما العلم فهو الصورة من حيث هو صورة ذهنية وهي غير معلومة
بالذات بهذه الملاحظة لا من حيث القصد ٥ ولا من حيث الحصول
في الذهن والوجود وما ذكرنا من جعل النزاع لفظيا مما افاده المحقق
الدواني وغيره وما ينبغي ان يعلم انهم اختلفوا في ان اللفاظ هل هي
موضوعة للمعلوم الخارجي او للصورة الذهنية قال بعض الافاضل
هذا الخلاف فرع الخلاف في ان المعلوم بالذات ٣ ماذا اذ لا نزاع

١ بالذات في نفس الامر
٢ سواء كانت نوهية
٣ او شخصية
٤ قوله وكيف يقول مسوف
٥ بيان قوله في الموجود
٦ لبيان نفي الوجود الخارجي
٧ فانه نفي الوجود الخارجي
٨ في الدليل كما ترى
٩ قوله وح اي حين علم
ما ذكرنا من بيان المراد بهذه
الامور
٤ من الخارج
٥ وهو لا بشرط شيء
٦ فان القصد ابتداء الى
الحاصل اولاً وسابقاً
٧ فهذا الخلاف فرع الخلاف
الاول

في ان الفاظ موضوعة بازاء ما هو معلوم بالذات وقد عرفت
ان الاول لفظي فاعلم ان هذا ايضا لفظي فاعلم فعل المرء ينفعه (قوله
الامور الحاصلة صورها في العقل) وهذا يشعر بان الصور
الجسمانية كصور الكليات والمجردات حاصلة في النفس الناطقة
والامر كذلك عند الكثير ولكن حصول صور الجسمانيات فيها
بواسطة الآلات الجسمانية لان حصول صور البصر فيها فرع
فتح البصر لا يقال ان الصور الجسمانية لو حصلت فيها لزم انقسام
النفس الناطقة لانا نقول لان ذلك لجواز ان يكون حلولها غير
سرياني فليكن جواريا وهذا هو التحقيق ومن قال بان حلولها
سرياني قال بان الصور الجسمانية حاصلة في الآلات واعلم ان هذا
يشعر بان النفس الناطقة تدرك غيرها من المجردات سواء كانت
نفوسا بشرية او عقولا على الوجه الجزئي وهو ليس ببعيد لمن له
قلب منور بنور الولاية ولكن استفاد من كلام مولانا الفاضل
ميرزا جان خلاف ذلك فانه قال ان الدلائل المذكورة انما تدل على
انه لا يمكن ادراك الماديات الا بواسطة الآلات الجسمانية ولا تدل
على انه لا يمكن ادراك النفس بدونها الجزئيات المجردة لكن اذا
راجعنا الى وجداننا لم نجد شيئا من الجزئيات المجردة مدركا لنا على
الوجه الجزئي وعلينا بانفسنا حضورى وليس الكلام فيه وتدرك
نفوس غيرنا وسائر المجردات على الوجه الكلى انتهى والوجدان
لا يكون حجة على الغير فيجوز كون المجرد مدركا على الوجه
الجزئي كما ذكرنا فتأمل ولكن المحققين متفقون على ان المدرك
للكليات والجزئيات هو النفس الناطقة وعلى ان نسبة الادراك
الى الآلات كنسبة القطع الى السكين وعلى القول الثانى لا بد
من التأويل بان يقال معنى قوله في العقل عند العقل فظهر ان التصور
المراد فى ٨ العلم الصورة الحاصلة عند الذات المجردة وعند بعض

٤ لان التعريف لا بد وان
يكون جامعاً
٢ والشهور عند الحكماء ان
صاحب الادراكات
الكلمة هو النفس وصاحب
الادراكات الجزئية هو
القوى البدنية
٧ وهو القول بان صور
الجسمانيات حاصلة في
الآلات
٨ قوله المرادف للعلم واصح ان
الفاظ مترادفة ومعنى الكل
الصورة الحاصلة عند الذات
المجردة فهذا منطبق على
جميع المذاهب

كقول الثائم زيد قائم فانه دال على الحكم دفعا لذلك السؤال كما
لا يخفى وما ذكر من بساطة التصديق هو التحقيق ومحصل الكلام
ان التصديق عندهم هو الادراك مع الاذعان او نفس الاذعان
فعلى القولين امر بسيط والتصورات الثلاثة شرطه وعند الامام
فخر الدين الرازي ان التصديق امر مركب من الحكم
ومن التصورات الثلاثة فالتصورات شرطه وقال السيد السند
قدس سره وهذا اى مذهب الحكماء هو الحق اى هو الصواب
لان لكل واحد من التصور والتصديق طريقا موصلا وموصل
التصور القول الش وموصل التصديق القياس والجهة وهما
موصولان الى التصديق ان كان الحكم نظريا وان كان بديهيا وكان
الاطراف نظرية يلزم اكتساب التصديق من القول الش فلا يمتاز
كل منهما بطريقه وهو خطأ عند اهل الفن وقال مولانا داود
في حاشيته على الحاشية الصغرى ان الحق بمعنى الراجح لانه ١ موافق
لما هو غرضهم من تقسيم العلم اليه ما اى الى التصور فقط ٢ والى
التصديق وغرضهم تمييز كل منهما بطريق موصل له وقد مر
ان هذا الغرض لا يحصل على اصطلاح المتأخرين انتهى وفيه
نظر لانه قال قدس سره في شرح المواقف جعل التصديق مركبا
من الحكم والتصورات سواء كان الحكم فعلا او ادراكا لا وجه له
انتهى وقال في الحاشية في مقام التعليل لافائدة لاعتبار تركيب الحكم
مع غيره لانه اى الحكم وحده يمتاز عما عداه بطريق كاسب انتهى
والحاصل ان كلامه في شرح المواقف يدل على انه اى الحق مقابل
الخطأ نعم التصديق على ما يقتضيه عبارة المتأخرين هو الادراك
المقارن للحكم وهو التصورات الثلاثة ويقال له المذهب المستحدث
ففي التصديق ثلاثة مذاهب والحق مذهب الحكماء كما مر * والبحث
الثاني ان الحكم ٥ من قبيل الادراك وهو من مقولة الكيف او من مقولة

١ اى كون التصديق بسيطا
٢ والتصور يطلق من ادفا
٣ العلم وقد يطلق مقابلا
للتصديق وينبغي تصور
يقولنا فقط ويقال تصور
فقط
٤ قوله ثلاثة مذاهب وان
اعتبر في المركب قول من قال
الحكم فعل وقول من قال
الحكم ادراك يكون المذاهب
اربعة فتأمل واحفظ المذاهب
٥ قوله ان الحكم قد عرف
ان الحكم مشترك لفظي والكلام
هنا فيما هو من قبيل العلم
لا فيما كان من اجزاء القضية
لايه من قبيل المعلوم

الانفعال لانه الصورة الخاصة عند الذات المجردة اوقبون ٧ لصورة
والاول هو المشهور عند الحكماء او ٦ هو فعل ٨ من افعال النفس
عند الامام وهو المذهب المشهور وقيل ان الامام يرى منه واتما نشأ
ذلك من اشراك لفظ الاسناد وامثاله ٤ بين المعنى اللغوي الذي هو ضم
احد المفهومين الى الآخر على وجه ٣ خاص هو الايجاب والسلب
فانه فعل من افعال النفس وبين المعنى الاصطلاحي وهو الاذعان
على ما قال مولانا ميرزا جان في بعض تصانيفه * والبحث الثالث
في بيان امور منها ان النسبة الحكمية عند المتأخرين هي مورد
الايجاب والسلب وما يقال لها النسبة بين بين وهي واحدة
في الموجبة والسالبة وهي عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع
على وجه التقييد ولذلك سميت نسبة تقييدية ايضا ومنها بيان معنى
الوقوع واللا وقوع عندهم وهو المطابقة لما في نفس الامر
وعدها فالمعنى في المثال المذكور ان اتحاد القائم مع زيد مطابق
لما في نفس الامر اوانه ليس بمطابق له فالوقوع واللا وقوع
صفتان للنسبة بين بين فقول المحشى كوقوع النسبة اولا ووقوعها
ناظر الى هذا المذهب ومنها ان النسبة الحكمية عند القدماء متعددة
وهي النسبة التامة الخبرية وهي الوقوع في الموجبة واللا وقوع
في السالبة ومنها بيان معنى الوقوع واللا وقوع عندهم وهما
اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحادهما فلهما صفتان
للمحمول وهذا هو الحق ٢ فلو قال المحشى كالا وقوع واللا وقوع
لكان اولى ٣ كما لا يخفى ومنها ان اجزاء القضية اربعة عند المتأخرين
وثلاثة عند المتقدمين لان النسبة الحكمية وهي النسبة الخبرية والحكم
وهو من قبيل المعالوم واحد عندهم وهذا النزاع متفرع على
النزاع في اثبات النسبة التقييدية فهو نزاع حقيق لانظفي كاتوهمه
مولانا داود في حاشية الحاشية الصغرى للعلامة الكبرى على شرح

٧ معطوف على الصورة ٧
٦ معطوف على قوله من قبل

٨ قوله او هو فعل فعلى هذا

وجه التكليف بالايمان وهو

التصديق ظاهر لانه مقدم

لانه فعل التصديق ادراك

تقدير كون التصديق ادراكا

فلا بد من بظا هر لان انفسه

قابلة لتلك الصورة لانها

والجواب بان الادراك مقدمه

مطلوب التحصيل بالفكره

ترتيب الامور المعالومه

وذلك الترتيب فعل بالايمان

بهذا الاعتبار مقدوم

ومكلف به كما لا يخفى

الشمسية اللهم الان يكون النزاع بين المتقدمين ايضا فيكون النزاع
في هذا المقام متعدد الا واحدا ومنها ان المتأخرين قالوا ان التصديق
يماز عن التصور باعتبار المتعلق ايضا فلا يتعلق التصور بما
يتعلق به التصديق من وقوع النسبة اولا ووقوعها بل انما يتعلق
بغيره من النسبة ٩ واطرافها فالتصديق عندهم متعلق بوقوع
النسبة اولا ووقوعها والتصور ادراك متعلق بغير ذلك فاما متاز
باعتبار المتعلق كما كان بحسب الذات ومنها ان الحكماء قالوا لا يجر
في التصور بل يتعلق بما يتعلق به التصديق وغيره من الاشياء
فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات والوزم كما حتمل الصدق
والكذب دون المتعلق وهو الحق عند المحققين بشهادة الوجدان
الصادق * والمبحث الرابع ان التصديق ليس ٢ تفصيل ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة كما يتبادر من عباراتهم وهي انهم قالوا
في تفسير الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والا يلزم
في كل تصديق تصديقات غير متاهة بل هو امر اجالي ٣ اذا فصل
صار ان النسبة واقعة او ليست بواقعة على ما حقق في موضعه
في عدول المحشى عن هذه العبارة المركبة المفصلة الى النسبة المفردة
المجمله حيث قال كوقوع النسبة اولا ووقوعها اسارة الى ان المتعلق
امر اجالي * والمبحث الخامس في بيان اجزاء الشرطية المنصلة
مطلقا على المذهبيين واعلم ان النسبة الحكمية عند القدماء ثبوت
شيء عند نبوت شيء آخر على معنى تحقق قضية عند تحقق
قضية اخرى وهو نفس الاتصال فيتم اى به الادراك الاول
الادراك المتعلق به بلا ان كان وقبول وهو ادراك النسبة الحكمية
والثاني الادراك مع الاذعان وهو ان تصديق وهذا في الموجبة
اما النسبة الحكمية في السالبة فهي عدم ثبوت شيء عند نبوت شيء
آخر على معنى عدم التحقق فيتعلق به الادراك المذكوران

٩ المفسرة باتحاد المحمول
مع الموضوع وهي المورد
للايجاب والسلب كما سيجي
٢ قوله ان التصديق ليس
تفصيل ان النسبة إضافة
تفصيل بيانية يعنى يتعلق
الحكم اى الادراك مع الاذعان
بالوقوع مثلا حال كون ذلك
الوقوع مجالا مفصلا وهو
اى المفصل قولنا ان النسبة
واقعة اى مطابقة لا واقع
فأما

فالنسبة الحكمية صفة التالي لانه بمنزلة المحمول فاجزاء القضية
ثلاثة بالذات اربعة بالاعتبار والنسبة الحكمية عند المتأخرين
اتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى وهى النسبة الحكمية
في الموجبة والسالبة معا فالوقوع والالوقوع صفة هذا الاتصال
والمعلق بهما هو الحكم فاجزاء القضية اربعة متغايرة بالذات
لابل اعتبار كما ان الامر كذلك عند القدماء * والمبحث السادس في
بيان اجزاء المتفصلة فالنسبة الحكمية عند القدماء وقوع متغايرة
تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى اولا وقوع تلك المتغايرة في
بهما الادراك فان كان الادراك المتعلق بهما بلاذعان فهما
النسبة الحكمية وان كان مع الاذعان فالادراك المتعلق بهما تصديق
وحكم وكذلك المدرك حكم ايضا كما مر واما عند المتأخرين
الاتصال والمتغايرة هى النسبة الحكمية والوقوع والالوقوع
صفتان لتلك النسبة * والمبحث السابع ان ما ذكر من الاقسام
للعملية في ضمن بيان اجزائها غير حاصر لان ما ذكرته من التنصيل
انما يجرى في الجملة الاسمية دون الفعلية مع انها حامية ايضا لاننا اذا
قلنا ضرب زيد فلا شك في انها قضية حالية مع انه لا يحكم فيها
باتحاد المحمول مع الموضوع ولا بعدم الاتحاد لا على طريقة
الحكماء ولا على طريقة المتأخرين لا يقال انها في قوة فزيد
ضارب لاننا نقول ان مدلول الاول غير مدلول الثانى والكلام
في مدلولها في نفسها مع قطع النظر عن استلزامها لامر آخر لانها
لا شك في انها قضية في نفسها والحاصل ان الكلام في المدلول المتصديق
اذ لا شك في انها قضية حامية مع انها لا تدخل في لموجبة والسالبة
بالمعنى المذكور فلا يكون التقسيم حاصرا والجواب ان الكلام في تنصيا
المتعلقة على الجمل بهو هو او هو ليس اولى هو و لانهات ٦ مع
مر فوعاتا ليست من هذا القبيل فهى خارجة عن التقسيم ايضا

هذه قولتان الامر ناظر الى التفرقة
فاجزاء القضية اربعة بالذات
اربعة بالاعتبار لان نفس
الاتصال التالى بالقدم يتعلق
بهما تصور الساذج والتصديق
فالاتصال بان باعتبار كل
منهما
٦ اى الافعال فان الافعال
كلت عند المنطقين
نفسى

لا يقال ان تعميم قواعد الفن مما التزمه السلف والخلف لانا نقول
ان التعميم انما هو بقدر الامكان والحاجة والاحتياج انما هو الى القضايا
التي يتركب منها البلحة وهي انما تكون ما يشمل الجمل والكلمات مع
مر فواتها اذا وقعت جزءا للقياس فادام لم يرجع الى ما يشمل الجمل
المذكور لم ينتج نحو ضرب زيد وكل ضارب مولم فان الاولى في قوة
زيد ضارب كما لا يخفى * والبحث الثامن في بيان نفس الامر حتى يفهم
معنى وقوع النسبة فانه بمعنى المطابقة للواقع ونفس الامر مثلاً كما مر
فغنائها نفس الشيء [في حد ذاته والمراد بالامر هو الشيء نفسه
واذا قلنا مثلاً الشيء موجود في نفس الامر كان معناه انه موجود
في حد ذاته ومعنى كونه موجوداً في حد ذاته ان وجوده ذلك ليس
باعتبار المعبر وفرض الفارض بل لوقوع النظر عن كل اعتبار
وفرض كان هو موجوداً وذلك الوجود اما وجود اصلي ٦
او وجود ظلي ٩ فنفس الامر يتناول الخارج والذهن لكنها اعم
من الخارج مطلقاً اذ كل ما هو في الخارج فهو في نفس الامر قطعاً
واعم من الذهن من وجه اذ ليس كل ما هو في الذهن يكون
في نفس الامر فانه اذا اعتقد كون الخمسة زوجاً كان كاذباً غير
مطابق لنفس الامر مع ثبوته في الذهن واما ما يقال من ان نفس
الامر هو العقل الفعال اى العقل العاشر فنظور فيه على ما قال
سيد المحققين في حاشية التبريد فتاً مل ٣ في ان نحو كل فاعل
مر فوع هل له نسبة الى نفس الامر اولا وقد يطلق الخارج على
نفس الامر وهو سابع وما ذكرناه في المباحث هو التحقيق الملتزم
بلا اشتباه ولا بأس اوبالله التوفيق (قوله تلك المعلومات) وفيه
بحث ٤ وهوانهم ان عنوان المعلومات التصورية والتصديقية ما صدقتا
عليه من الافراد يلزم ان يكون جميع المعارف والنجح في سائر
العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الايصال موضوع المنطق

٥ قوله بمعنى المطابقة اى
ضد التآخيرين مثلاً
٦ وهو مصدر الاثار ومظهر
للاحكام فان الثار مثلاً لها
وجود به يصدر عنها اثارها
ويظهر عنها احكامها من
الاحراق والاضاءة وغيرها
وهذا يسمى وجوداً عينياً
واصيلاً وخارجياً
٩ وهو مثلاً وجودها في القوة
الدراكية سواء كانت لها
اوليادى العالية وهذا
الوجود يسمى وجوداً ذهنياً
وظلياً وغير اصلي مثلاً

وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث ه عنها اصلا وان عنا
 بها مفهوماتها يلزم ان لا يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية
 لها لان محمولات مسائله لا يلحقهما من حيث هما بل الامر اخص
 فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يعرض ٦ المعلوم التصوري الامن
 حيث انه ذاتي والايصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه الا لانه حد ٧
 وكذا الانعكاس الى السالبة الضرورية لا يعرض المعلوم التصديقي
 الا لانه سالبة ٩ ضرورية وانتاج المطالب الاربعة لا يلحقه الا امن
 حيث انه مرتب على هيئة الشكل الاول ولا يرد هذا البحث على
 القول بان موضوع المنطق المعقولات الثانية فان البحث عن
 احوالها من حيث تنطبق على المعقولات الاولى على ما تقرر
 في موضعه والمقصود ٣ بيان ان القول الثاني مختار المحققين فلا تغفل
 (قوله من حيث نفعها في الايصال) لم يقل من حيث انها توصل الى
 مجهول تصوري او تصديقي كما قال الكاظمي لان نفس الايصال
 عرض ذاتي يثبت في العلم بالدليل فلا يكون بظاهره قيدا للموضوع
 بل لا بد من التأويل كما سيجي (قوله في ايصال العقل) من قيل
 اضافة المصدر الى مفعوله ثم ذلك يحتمل ان يكون بياننا لحاصل
 المعنى او اشارة الى ان لام التعريف عوض عن المضاف اليه (قوله
 تصورية او تصديقيه) تقسيم للمجهولات لما انحصر العلم في التصور
 والتصديق انحصر المعلوم في التصور والمصدق به قطعاً وانحصر
 المجهول ايضا في التصوري والتصديقي لان ما كان مجهولا اما
 ان يكون بحيث اذا علم وادرك كان ادراكه تصورا واما ان يكون
 بحيث اذا ادرك كان ادراكه تصديقا (قوله طرف مستقر) ٨ اعلم
 ان الجار والمجرور يسمى ظرفا تشبيها بالظرف المصطلح الذي هو ما
 فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان لاحتياجه الى الفعل ومعناه
 احتياج الظرف اليه ثم الطرف المستقر هو ما تعلق بما مل مقدر

ه قوله لا يبحث عنها اي
 لا يبحث عن تلك الامور
 الجزئية لان قواعد الفن
 موضوعاتها كانت لاجزئيات
 مثلا انه لا يبحث عن حال
 زيد في ضرب بزيد بخصوصه
 بل يبحث عن حال الكل وهو
 الفاعل بان يقول كل فاعل
 من فروع كما لا يخفى
 ٦ قوله لا يعرض
 التصوري اي لا يعرض
 الانقسام الى الجنس والفصل
 المعلوم التصوري من حيث
 انه معلوم تصوري لانه
 ما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا
 وفصلا كما ان الحيوان ما لم يكن
 انسانا لا يعرض للحيوان
 الاضاحك بالهوى وهو ملاحظ

وكان له محل من الاعراب نحو زيد في الدار اى مستقر واستقر
والحر بالحر اى مقتول او يقتل فالظرف في المثالين مرفوع للمحل خبر
المبتدأ لوقوعه موقع عامله المقدر المرفوع على الخبرية وعامله
واجب الحذف ان كان عاما كاللؤلؤ الاول وسنبره لا يحذف معه لانه
ينقل الى الظرف ويستتر فيه وجاز الحذف ان كان خاصا
وغيره يحذف معه نحو زيد من العلماء اى معدود من العلماء
فسمى مستقرا لاستقرار معنى عامله فيه بخلاف اللغو وهو
ما تعلق بعامل مذكور او مقدر لم يحذف نسبيا منسيا
فلم يكن لمجموعه محل من الاعراب بل للجور فقط ٧ قوله
الانسان من حيث هو هو) كللى طبيعى او ماهية لا بشرط شئ
او نحو ذلك والمشهور فيما بين القوم هو ان الماهية لا بشرط شئ
يسمى كللىا طبيعيا لكن الاولى ان يسمى الماهية لا بشرط شئ
طبيعة لانها طبيعة من الطبايع اى حقيقة من الحقائق وماهية من
الماهيات وان يسمى الصورة الحاصلة من الماهية في العقل كللىا
طبيعيا وذلك لان الصورة منسوبة الى الطبيعة التى هى الماهية
من حيث هى ومعرضة لمفهوم الكللى قسمية الصورة العقلية
بالكللى الطبيعى انسب لاتصافها بما هو مفهوم هذا المركب دون
المساهية لا بشرط شئ اذ لا يظهر فيها معنى النسبة الى الطبيعة
وليست هى ايضا متصفة بالكلية وانما لمتصف بها الصورة الحاصلة
منها في العقل على ما قال سيد المحققين في حواشى التبريد وفيه ان
الماهية لا بشرط شئ طبيعة من الطبايع كما مر فعنى النسبة
انها اى كل فرد منها منسوبة الى الطبيعة المطلقة كعامل اللفظى
ومعنى كون الكللى موجودا في الخارج ان الطبيعة التى يعرضها
الكللىة في العقل بمعنى ان يتصورها العقل من حيث هى وينسبها
الى كثيرين بكونها مشتركة بينهما موجودة في الخارج فأمل ٣ فن

٧ وهذا امتياز عن الجانز
الحذف من المستقر فان
الاصاب فيه لا مجموع بل

٣ وجه التأمل ان ما ذكرته
لا يدفع الاولوية المذكورة
وانما يكون ما ذكره صحيحا
بما ذكرته من التكافؤ

حيث لبيان الاطلاق وقد يكون للتقييد وقد يكون للتعليل فالحيثية
 لها اطلاقا ثمة فعلى هذا يجوز ان يكون قوله من حيث نفعها
 للتعليل ويكون ظرفا لغوا للبحث اى يبحث عن عوارض المعلومات
 التصورية او التصديقية بسبب نفعها فى الاتصال الى المجهول
 يعنى الباحث للباحث على البحث عن احوالها كونها موصلة اليه
 وهذا يشعر بان البحث ليس عن مطلق احوالها بل عن احوالها
 التى للاتصال دخل فى عروضها والالم يكن الاتصال باعنا له على
 البحث عنها فالاعراض وان كان جمعا مستغرقا باللام الا ان هذه
 القرينة مخصصة لها ومن ههنا يعلم ان المعلومات التصورية
 والتصديقية ليست موضوعا للنطق مطلقا بل مقيدة بصحة
 الاتصال ويجوز ان يكون متعلقا بالثبوت المستفاد من المقام لان
 قوله للتصورات والتصديقات صفة اى الاعراض الذاتية الثابتة
 لهما وحينئذ تكون الحيثية للتعليل ويجوز ان يكون متعلقا
 بالاعراض لكونها متضمنة لمعنى المحقق والاقرب ما ذكره المحقق
 كما سيجي^٩ الاشارة اليه ولا يخفى ان قيد الحيثية للتقييد على ذما كره
 المحشى (قوله اذ المقصود) اى من قيد الحيثية يعنى لا يتخلوا الامر
 عن هذين الاحتمالين بان يكون قيدا للمعلومات اذ المقصود آه ففيه
 رد على برهان الدين حيث قال ان التقييد باخيئية تخصيص
 الاعراض الذاتية انتهى والحق ان كلا منهما مستلزم للآخر ولكن
 الاقرب ما قال المحشى لان الغرض تقييد الموضوع ٩ (قوله
 مأخوذة ومعتبرة) او المأخوذة والمعتبرة (قوله والمصدقات بها)
 صوابه والمصدق بها (قوله ليس مطلقا) هكذا فى النسخة المنعول
 عاينها صوابه ليست مطلقا موضوع المنطق بل هي مقيدة بصحة
 الاتصال موضوع له فتأمل ٤ (قوله والسرى ذلك) اى سبب
 التقييد انه لو كانت المعلومات مطلقا موضوع المنطق يلزم ان

٩ لان نماذج العلوم يحتاج
 الموضوعات لا يحتاج الى معلومات
 لانها غير مغبرة كما هو

٤ وجب التأمل انه يمكن ارجاع
 الضمير المذكور باعتبار ما ذكر

يكون جميع العلوم كلها المنطق فكلمة من ليست في محلها ولو قال
يلزم ان يكون كل علم مدون من المنطق لكنت في محلها وان كان
مقصوده بقوله جميع العلوم ما عدا المنطق كانت ايضا في محلها
واللازم بط فلذا قيد السارح العلامة وقال من حيث نفعها وفيه
انه انما يلزم ذلك لو اريد بالعلوم ما صدق عليه المعلوم لانه لو اريد به
المعلوم من حيث المفهوم لا يلزم لان النحو مثلا يبحث عن احوال
الكلمة من حيث وقوعها في التراكيب العربية فالكلمة المتعبرة
من هذه الحثية اخص من العلوم المأخوذ من حيث المفهوم
واللاحق باعتبار الاخص غريب والتقرير التام انه ان اخذ
المعلوم باعتبار الماصدق يلزم ذلك وان اخذ باعتبار المفهوم
لا يصدق التعريف على شيء لانه لا يبحث في علم عن احوال المعلوم
من حيث انه معلوم فتأمل ولان المنطق لا يبحث عن جميع احوال
المعلومات التصورية والتصديقية بل عن احوالها باعتبار صحة
ايصالها الى المجهول وتلك الاحوال هي الايصال وما يتوقف
عليه الايصال واما احوال المعلومات لامن هذه الحثية اعني صحة
الايصال ككونها موجودة في الذهن او غير موجودة فيه وكونها
مطابقة لما هيئات الاشياء في انفسها او غير مطابقة لها الى غير ذلك
من احوالها فلا يبحث للمنطق عنها لان غرضه لا يتعلق به بل يبحث
عن هذه الاحوال في العلم الالهي من الحكمة فموضوع المنطق مقيد
بصحة الايصال لا بنفس الايصال لانه عرض ذاتي ثبت في العلم بالدليل
« نعم اعلم ان الاحوال المبحوث عنها في المنطق ثلثة اقسام احدها
الايصال الى مجهول تصوري اما بالكنه كما في الحد التام واما بوجه ما
وهو اما ذاتي او عرضي كما في الحد الناقص والرسم التام والناقص
وذلك في باب التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى
المجهول التصوري توقفا قريبا ككون المعلومات التصورية كلية

بقوله ولان المنطق آه ووجه
ان لوجوب التعييد بقيد
الحثية فكلمة قال انه لا بد من
هذا التعييد لانه لو لم يقيد به
لزم المحذور المذكور ولانه
لا يبحث عن جميع الاحوال التي
لا يبحث عن الاحوال التي
يتزب عليها عرض المنطق
والفرق بين الوجهين ظاهر

وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصور
يتركب من هذه الامور فالإبصال يتوقف على هذه الاحوال
بلا واسطة * فان قلت قد يذكر في المنطق الجزئية مع انها ليست
من هذه الاحوال * قلت ذكرها على سبيل الاستطراد والبحث
عن هذه الاحوال في باب الكليات الخمس وثانها ما يتوقف عليه
الإبصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا اى بواسطة ككون
المعلومات التصورية موضوعات ومحمولات والبحث عنها في ضمن
القضايا واما احوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها
في المنطق فتشتمل اقسام ايضا احدها الإبصال الى المجهول التصديقي
يقينيا كان او غير يقيني جازما او غير جازم وذلك مباحث
القياس والاستقراء والتنبيل التي هي انواع الحجّة وثانيها ما يتوقف
عليه الإبصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك مباحث
القضايا وثانها ما يتوقف الإبصال الى المجهول التصديقي توقفا
بعيدا ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالى فان المقدم
والتالى قضيتان بالقوة القريبة فهما معدودان في المعلومات
التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول فانهما
من قبيل المعلومات التصورية ٧ وبهذا التفصيل علمت الاعراض
الذاتية لموضوع المنطق وميزت تلك الاحوال المبعوث عنها نوع
تميز فلا تغفل وبالله التوفيق (قوله كما قيل) اى كما قال بعض
المتكلمين وقال بعضهم هو ذات الله وقال بعضهم الموجود لما هو
موجود ٤ (قوله لا نفس الإبصال) معطوف على الصحة لاعلى
الكون اذ لا صحة له ولذلك عدل الشارح العلامة عما قالوا من
حيث انها توصل الى قوله من حيث نفعها فتبصر (قوله المجوئة
عنها) صوابه المبعوث عنها كما لا يخفى (قوله المطاوب اتبانتها
بالبرهان) مبنى على الغالب (قوله فانها مجمل آه) اى الإبصال

٧ وقد ظهر من هذا المقام
ان في قولهم المعلومات
التصديقية مجاز الانطلاقها
على المقدمات والتوالى مجاز
كما لا يخفى
٤ اى من حيث هو غير مقيد
بشيء والقابل طائفة ومنهم
محنة الاسلام

وما يتوقف عليه مجمل شامل على المحمولات كلها لمسائل المنطق
كما ظهر لك من التفصيل المذكور ٢ (قوله لكونها راجعة) اى
لكون المحمولات راجعة الى الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال
بل الى الاتصال مطلقا قريبا او بعيدا او ابعدا كما مر (قوله فلا يكون
جزأ من الموضوع) اى فاذا كان كل منهما اى الاتصال وما يتوقف
عليه الاتصال من الاعراض الذاتية المطلوب اثباتها بالبرهان
لا يكون شئ * منها جزأ من الموضوع وقيداله لانهما لا يثبتان
فى العلم بالبرهان والالدار وسيجي بيانه فضمير لا يكون راجع اليهما
وافراده باعتبار ما ينحل اليه او باعتبار كل منهما (قوله لان الموضوع
وقيده يجب ان يكون مسل الثبوت) يعنى لا يثبت موضوع العلم
واجزاؤه فى العلم فان موضوع العلم الطبى الجسم الطبيعى المركب
من الهوى والصورة الجسمية فان كلا منهما يثبت فى العلم الالهى وهو
العلم الاعلى ٦ لما مر من ان موضوعه هو الموجود المطلق من حيث
هو هو والالدار ٨ على ما فى المحاكات وغيرها لان ثبوت الشئ * لثبوت
فرع ثبوت المبتدأه فالواثبات وجود الموضوع فى ذلك العلم يتوقف
ثبوت الوجود له على ثبوت الوجود له وهو عين الوجود الموقوف
عليه فيلزم توقف الشئ * على نفسه وفيه نظر لان معنى قولهم
ثبوت الشئ * لثبوت المبتدأه فرع ثبوت المبتدأه له انه مستلزم له ٤ فيجوز
ان يكون ثبوت المبتدأه بعين هذا الثابت فالوجه ان يقال فى التعليل
ان وجود الموضوع لما كان ممتازا عن الاعراض الذاتية المبحوث
عنها فى العلم بكونه موقوفا عليه لم يجعلوا وجود الموضوع من
الاعراض الذاتية ولم يستحسنوا ذلك فتقصر (قوله فلا يثبت)
من الاثبات دون البتوت وهو ظاهر (قوله حتى ينتهى) اى
ينتهى العلم والمعنى انه يثبت موضوع كل علم فى علم آخر اعلى منه
والحال يستمر على هذا المنوال الى ان ينتهى الى علم موضوعه بين

٢ عند قوله والسر فى ذلك
٦ لان موضوعه اعم من
موضوع الطبيعى او اشرف
لان من افراد الموجود الاله
والمجردات
٨ قوله والا يعنى لو اثبت
موضوع العلم واجزاؤه فيه
يلزم الدور
٤ قوله مستلزمه والقول بان
الوجود مستثنى عن هذه
القاعدة منظور فيه لان
الاستثناء عن القاعدة الكلية
وظيفة اهل العربية لان
قواعدهم ظنية لا يقينية كما
لا يخفى

النبوت كالعالم الالهى ٣ (قوله الى ما موضوعه بين النبوت) اى
الى علم موضوعه بين النبوت كالموجود فانه من حيب هو هو موضوع
العلم الالهى من الحكمة فالوجود ليس جهة البحث اذ لا يبحث
فيه بان ذلك موجود وهذا ليس بموجود بل البحث فيه عن العلية
والمعلولية والوجوب والامكان العارضة من جهة الوجود فقيد
الحقيقة ٩ هذه جزء الموضوع وقد يكون جهة البحث بان يكون
بيانا لنوع الاعراض الذاتية المبحوث عنها وان كان له نوع اخر
منها فهو قولنا موضوع الطب بدن الانسان من حيث الصحة
والزال عنها الا فان البحث فيه من هذه الجهة وتورد على الاول وجهان
الاول ان موضوع العلم الالهى ليس مركبا من الموجود و
الوجود وليس البحث عن اعراض هذا المجموع اذ ليس المجموع
امرا محققا ٦ حتى يبحث عن اعراضه فى اعلى العلوم ٤ الحقيقة
والثانى انه لا يلزم من عدم هكون الوجود جهة البحث ان يكون
جزأ لجواز ان يكون خارجا معتبرا فى البحث وذلك هو الحق فقيد
الحقيقة فيما هو جزء الموضوع معنا. قيد للموضوع فى صحته موضوعية
غير مستفاد من المحمولات وفيما هو جهة البحث معنا. قيد هو
محمل المحمولات ومستفاد منها هو سبب خصوصية حملها على ما تقرر
فى موضعه ويمكن الجواب عنهما بان قولهم جزء الموضوع مساحية
والمراد به انه قيد خارج عن الموضوع وصلاح لموضوعية الموضوع
ولا يكون الموضوع موضوعا الابه ولا يتم موضوعية الابه فكانه
كأجزء فى كونه موقوفا عليه فاطلقوا عليه الجزء فرقا بين القيد بين
وقولهم بين النبوت يؤيد ما ذكرنا من التأويل والتوجيه فان معنى
بين النبوت بين الوجود والمركب من الماهية والوجود ليس بموجود
فضلا عن ان يكون بين النبوت كما لا ينبغي على التأمل واورد على
الثانى ان الحقيقة لو كانت بيانا للاعراض المبحوث عنها والاعراض

٣ فان موضوعه الوجود
من حيب هو هو عند الأكثر

٩ قوله فقيد الحقيقة الخ
اذ لم يكن هذا القيد جهة
البحث يكون جزء الموضوع
اذ لا واسطة بينهما والوجه
الثانى يرد على هذه المقدمة

٦ كما ترى
٧ اى من بدن الانسان جعل
الضمير مؤنثا باعتبار الاعضاء

٦ لان الوجود اعتبارى لانه
من المعقولات الثانية
٧ فالجملوع اعتبارى

• بحث عنها عن تلك الحثية يلزم تقدم الشيء على نفسه ضرورة
تقدم سبب الحقوق عليه واجب بان المراد بالحثية التي هي سبب
لحقوقها المعبرة قيدا للموضوع حثية الاستعداد لعروضها كحثية
الاستعداد للصحة في الطب والحركة والسكون في العلم الطبيعي
وفيه بحث اذ لا يتشبه في مثل قولهم موضوع علم السماء من
الطبيعي اجسام العالم من حيث ٤ الطبيعة اذ لا يصح تفسيره
بحثية استعداد الطبيعة ٧ وان امكن تأويله بصرف الطبيعة الى
تأثيرها والحق من الجواب ان حثية الصحة مثلا اعتبارها
واعتبارها غيرها وليست علة للحقوق بل ٦ لجمها والفرق
بين اعتبارها في الموضوع والمسائل بانه في الاول بالعروض
وفي الثاني بالجزئية ٨ ولو صح حديث الاستعداد لما احتج
الى هذا الفرق ٢ فالقيد والسبب الاعتبار لا نفس الصحة التي هي
بجمل تفاصيل المحمولات فما هو السبب ليس نوعا لا اعراض
المقصودة وما هو نوع ليس سببا ولئن سلم ان الصحة هو السبب
لكنها سبب البحث والالحاق بمعنى ان حصولها لكونها غاية داع
الى البحث عن تلك الاعراض لانها سبب الحقوق في نفس الامر
حتى يلزم توقف الشيء على نفسه فثبت ان قيد الحثية ليس بآنا
لنوع الاعراض بل لسبب البحث عنها وحلها فالخاصل ٣ ان حثية
الشيء اعتبارها ٥ في كلا القسمين ٩ ويكون سببا للبحث والالحاق
في كليهما لكن مدخولها اذا كان جزء الموضوع يكون سبب صحة
الموضوعية ومقتضيا اياها واذا كانت جهة البحث يكون سبب الحمل
وداعيا اليه في الكل ٨ سمينا بجمل تفاصيل المحمولات سواء كان غاية
كالصحة في الطب اولا كالتغير في العلم الطبيعي فظهر ان التأويل
بصحة الايصان والاستعداد غير صحيح على ما تقرر في موضعه ويمكن
الجواب عن النقص بموضوع علم السماء بان المراد بالطبيعة لازمها

٤ اى الصورة النوعية مثلا
الغاصر كلها مشتركة
في الصورة الجسمية والهبول
فالجسم مشترك والصورة
التوعية مختصة لان لكل
منها صورة توعية مثلا
٧ لان المعنى حينئذ يكون
من حيث الاستعداد للطبيعة
وهو ليس بمقصود وهو
قابل المقصود هو الاستعداد
٦ فلا يلزم تقدم الشيء على
نفسه مثلا
٨ مثلا بان الانسان
موضوع الطب واصحة
عارضته وتلك الصحة لكونها
عرضا تايها للمسئلة مثلا

وهو الاستعداد الحاصل للجسم للاعراض فكان القيد حيثية
 الاستعداد وهذا الصنف اقرب مما مر من التأويل بالتأثير فتأمل ؟
 (قوله والسرف في ذلك) اى سبب وجوب كون الموضوع وقيد
 مسلما الثبوت (قوله ان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية)
 اى حقيقة العلم هو التصديق بثبوت الاعراض الذاتية لموضوع
 العلم وقد مر اطلاقات العلم ومنها التصديقات بالمسائل الخصوصية
 عن الادلة والمراد ههنا هذا (قوله على ما هو معنى الهلية المركبة)
 اى على طريق اثبات الاحوال للموضوع الموجود فلا يدخل الوجود
 في تلك الاعراض وهذا امر عادى لا عقلى وقد مر الاشارة اليه
 واعلم ان هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ ^١اولا
 وجوده كقولنا هل الحركة موجودة ^٢اولا موجودة ^٣وهى
 التى يطلب بها وجود شئ ^٤لشئ ^٥اولا وجوده ^٦له كقولنا هل الحركة
 دائمة ^٧اولا دائمة فان المطلوب فيه وجود الدوام للحركة وقد اخذ
 في هذه شيان غير الوجود الحركة والدوام وفى الاولى شئ واحد
 وهو الحركة فلذا كانت مركبة بالنسبة الى البسيطة فالوجود ^٨
 فى البسيطة محمول وفى المركبة رابطة على ما تقرر فى محله (قوله
 ولا شك انها) اى الهلية المركبة (قوله وما قيل ٤) من ان قيد
 الموضوع الاتصال المطلق قال الشريف العلامة فى حاشية شرح
 المطالع فان قلت لما كان موضوع المنطق مقيدا بالاتصال كان
 الاتصال من تنمة الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة له فى هذا
 الفصل يجب ٦ ان يكون البحوث عنه فيه احوالا تعرض للموضوع
 بعد كونه موصلا قلت ما وقع قيدا هو الاتصال مطلقا والبحث انما
 هو عن الاتصالات الخصوصية المندرجة تحته ونقول قيد الموضوع
 هو صحة الاتصال لانفسه انتهى ٧ (قوله بان الاتصالات الخاصة
 اخص من موضوع المنطق) فتكون من الاعراض الغريبة لموضوع

٢ فان هذه المباحث مما يجب
 تحصيلها على اصحاب
 التحصيل فانها قنطرة لهم
 العلوم كلها على قسمين
 ٣ واعلم ان الوجود على قسمين
 وجود الشئ فى نفسه ووجود
 الشئ له فى الاول يكون
 الوجود محمولا ويسمى ذلك
 التصديق بسيطا ومثل منه
 بهل البسيطة وفى الثانى
 يكون الوجود رابطة واسمى
 ذلك التصديق مركبا ويسمى
 عنه بهل المركبة على ما فى
 حاشية التجريد للسيد السند
 قدس سره
 ٤ جواب سؤال برعلى قوله
 فانها مجمل محمولات مسائل
 المنطق هو السيد السند
 ٧ فالقائل هو السيد سره

العلم وهي لا يبحث عنها في العلم كما مر والجواب معلوم مما سبق
 من المحشى من قوله ومما بهم ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم آه
 فالخاصل انه ظهر من كلامه هناك انه يجوز ان يكون محجولات
 المسائل اخص من ضوع الفن لانه يجوز ان يكون عرضا ذاتيا
 لموضوع العلم وانواعه آه ماذ كرهنا لك ٩ فتذكر (قوله ومن قال
 الضمير في نفعها راجع الى الاعراض الذاتية) وهو مولانا برهان
 الدين حيث قال التقييد بالحيثية لتخصيص الاعراض الذاتية
 وجوز ٦ رجوع الضمير اليها مولانا داود في حاشيته على الخاشية
 الصغرى والطاهر من لفظ التخصيص رجوع الضمير الى الاعراض
 الذاتية ويمكن الجواب عنه بان مقصوده الاسارة الى ثمة تقييد
 الموضوع فانه ٢ يستلزم تقييد الاعراض الذاتية والاسارة الى انه
 لا يبحث عن اعراض المعلومات كلها بل عن الاعراض التي
 لها دخل في الابصال الى المجهولات ٣ لبيان مرجع الضمير كما هو
 المتبادر لان لفظ التقييد محتمل لان يكون المراد به تقييد الموضوع
 فتأمل ٢ (قوله لا نصير موصلا) اي لا نصير امر موصلا فالاولى
 ان يقال موصله والقول بان موصلا علم ٨ ليس بصفة لامتداد له (قوله
 الى الكنه) ناظر الى الحد (قوله ولا يميزه) ناظر الى الرسم فالمطلوب
 في الرسم هو التمييز عن الغير كما لا يخفى (قوله لم يأت برهان) ولا يخفى
 ما فيه من اللطف ٤ (قوله ان المراد بالمعلومات التصورية) واعلم
 ان المحققين قالوا ان موضوع المنطق المعقولات ثنائية نعم اعترض
 عليه اكثر المتأخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثنائية
 ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظائرها فلا يكون
 هي موضوعه واذلك عدل صاحب الكف والمصنف اعني
 صاحب المضالع عن طريقة المحققين الى ما هو اعلم فقالوا موضوعه
 التصورات اي المعلومات التصورية والتصدقات اي المعلومات

٩ فقوله من ينف من ينف
 ٦ فاذكر المحشى رد على
 مولانا داود ايضا وان
 لم يقصده فتأمل
 ٣ اي تقييد الموضوع
 ٣ فيكون بيان الخاصل المعنى
 فان الحق من تقييد الموضوع
 بيان البحوث عنها من
 الاحوال
 ٣ وجه التام ان الوجه
 مانع بكنهه ادنى احتمال
 ماى على خمس
 والتكثير
 ٤ لان فيه إشارة الى ان المراد
 بمن قال برهان الدين
 كما لا يخفى

التصديقة على ما في شرح المطالع (قوله كن ذممة) أي ذممة
عالية والتوطين للتعليم والاماضى المهمة موجود ثم الله في زماننا
خفية ماهية وأية وانها بما لا يمكن تحصيلها فالامر بها مشكل
فتأمل (قوله في ضبط هذه المعاني) ولم يقل في فهم هذه المعاني
ظنا منه انه قد حصل لظهورها حيث قال في اول الحاشية انها
تسبق الالفاظ في الوصول الى الاذهان ان بعض الضن ام (قوله
ولا تصغر) بالعين المهمة الظاهر من التصغير ويجوز ان يكون من
الاصعار ولا يساعد الرسم ان يكون من المصاعرة والكل واحد
والمعنى لا تمل صفحة وجهت عنا لاجل ما فعلنا من الاضباب لانه
ليس غرضنا اظهار الفضل والكمال بل افادة ما لا يسع جهله
في فهم العلوم معقولها ومنقولها من المباحث الشريفة لارباب
الهمم العالية والله الموفق (قوله عند البعض) وقد سألهم شارح
المطالع بالتحققين حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه
المعقولات الثانية لا من حيث انها ماهي في انفسها ولا من حيث
انها موجودة في الذهن فان ذلك وطية فلسفية بل من حيث انها
توصل الى المجهول او يكون لها نفع في الايصال انتهى كما مر (قال
الشارح العلامة او عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية) ولم يقل
او للمعقولات الثانية عطفًا على التصورات والتصديقات مع انه
اخصر اشارة الى ان هذا مذهب آخر فتأمل كما لا يخفى (قوله فكلمة
اول تقسيم الحد) متفرع على ما ذكره من قوله او المنطق آ وفيه انه
لا وجه لا عادة المنطق فتأمل ثم قوله تقسيم الحد غير صحيح قال
صاحب التحقيق في الاصول اعلم ان كلمة او في التحديد ان كان يؤدي
الى تقسيم الحد فهو باطل لعدم حصول المقصود وهو التعريف
وان كان يؤدي الى تقسيم المحدود لا الى تقسيم الحد فهو جائز لعدم
الاختلاف في التعريف ثم قال ان تناول التسمين لفظ من الفاظ الحد

٢ أي وطيفة العلم الالهى
٣ وفيه انسار الى انه يمكن
التوفيق بين ما ذكره صاحب
التحقيق بحول على منع
التزديد بمعنى الابهام فينا في
التحقيق ولكن الكلام في ان
امثال هذا التزديد المذكور
في تعريف المنطق يطلق
عليه تقسيم التعريف في
الاصطلاح او لا وفيه تأمل
فإن مل

فهو تقسيم المحدود والا فهو تقسيم الحد كما لو قيل الجسم ما يتركب من جوهرين او اكثر يكون تقسيما للمحدود لتناول التركيب اباهما ولو قيل الجسم ما يتركب من جوهرين او ماله ابعاد ثثة يكون تقسيما للحد لعدم دخولهما تحت لفظ من الفاظ الحد فيفسد انتهى وقد صرح غير واحد بفساد تقسيم الحد دون المحدود فلا يجوز تقسيم الحد اصلا كما يشعر به لفظ المحشى (قوله على معنى انه) اى تعريف المنطق عند قوم الى آخره وهذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الموضوع والتعريف مأخوذ منه وهذا التأويل صحيح بحسب المعنى الا انه لا يقال له تقسيم ٩ الحد فى العرف كما لا يخفى ٨ (قوله ولا على معنى ان له حدين) ان كان المراد به الحد التام فهو بطل والا فلا (قوله المعقولات الثانية) واعلم ان المعقولات الاولى هى طبائع المفهومات المتصورة من حيث هى كفهوم الحيوان اعنى الجسم التامى الحساس المتحرك بالارادة فان نفس هذا المفهوم منها ٤ وما يعرض للمعقولات الاولى فى الذهن ولا يوجد فى الخارج امر يطابقه ٢ كالكلية والذاتية ونظائرهما وكفهوم الكلى والذاتى وغيرهما تسمى معقولات ثانية لوقوعها فى الدرجة الثانية من التعقل اذ لا يمكن تعقل الكلية مثلا الا بعد تعقل امر يعرض له الكلية فى الذهن وليس فى الخارج امر يطابق الكلية كما كان للسواد المعقول ما يطابقه فى الخارج اى يصدق عايه السواد المعقول واذا تعقل مفهوم الكلى فى الدرجة الثانية واعتبر صدقه على كثيرين عرض لمفهوم الكلى كلية اخرى هى فى الدرجة الثالثة من التعقل فبعضهم يسمى نظائرهما معقولات ثالثة وهكذا يثبت معقولات رابعة ٣ وما بعدها وبعضهم يجعل ما بعد المرتبة الاولى مطاقا معقولات ثالثة وبالجملة اعتبر فى المعقولات الثانية امر ان احدهما ان لا يكون معقولة

٩ فالوجه ان يقال ان كلمة اوليت لتقسيم الحد بل هى اشارة الى المذهبين ٨ لان معناه هو التردد بين التعريفين كما فى التعريفين من المعقولات الاولى ٤ اى من المعقولات الاولى ٢ واعلم ان ضمير يطابق راجع الى الامر وضمير المفعول راجع الى الموصول كلى ٣ مثلا مفهوم الانسان كلى هو ونفس الكلى كلى ثم خمس ذاتى للكلية الجسم خمس لها فالرابع اربع

في الدرجة الاولى بل يجب ان تعقل عارضة لمعقول اخر في الذهن
ونانيتها ان لا يكون في الخارج ما يطابقها فكل ما يعقل في الدرجة
الاولى فهو معقول اول موجودا كان او معدوما حركيا كان
او بسيطا وكذا ما لا يعقل الا عارضة غيره اذا كان في الخارج ما يطابقه
كلاضافات اذا قيل بتحقيقها في الخارج على ما قال سيد المحققين
في الحاشية القديمة (قوله اي ما لا وجود الذهن بخصوصه
مدخل في عروضه) حاصله ان يكون منشأ عروض العارض وجود
المعروض في العقل وكل ما كان منشأ عروضه وجود معروضه في
العقل لا يمكن ان يكون موجودا في الخارج بل يجب ان يكون في المرتبة
الثانية من التعقل وهي من المعقولات الثانية فلاضافات ليس
منشأ عروضها وجود معروضها في العقل فيخرجت عن المعقولات
الثانية ٢ وفيه انه بظاهره لم يتناول نفس الوجود الذهني لامتناع
مدخلية الشيء في نفسه والجواب ان المراد بالمعقول الثاني ما يكون
ظرف عروضه هو الذهن فقط كما لا يخفى (قوله من قال) وهو
النارح الجديد للتجريد (قوله سميت بها) يعني سميت تلك الاحوال
العارضة للشيء اي المفهوم المتعلق في ابتداء الامر بها اي بالمعقولات
الثانية لكونها متعلقة في المرتبة الثانية اراد بها ما بعد المرتبة الاولى كما
ذهب اليه بعضهم ثم اعلم ان الحسين الميبدى شارح الهداية في
الحكمة قال في الحاشية لمعقولات الثانية ما لا يعقل الا عارضة لمعقول اخر
ولم يكن في الاعيان ما يطابقه وقيل هي العوارض المخصوصة
بالوجود الذهني ويصدق التفسير الاول على الوجود والوجوب ٤
دون التفسير الثاني ٣ انتهى فيكون الثاني اخص من الاول مطلقا
والثاني هو مختار المحشى وهو مذکور في الحاشية الكبرى على
شرح المطالع والاول مأخوذ عن الحاشية القديمة على السرح بتقديم
للتجريد كما ترى ٥ ثم قواه ويصدق التفسير الاول على الوجود آساره

٢ سواء قيل بتحقيقها في الخارج
كما ذهب اليه الحكماء ولم يقل به
كما ذهب اليه المتكلمون فانهم
لم يروا ولا ابتغوا في الابتناء
منها
٣ وهذا المفهوم يعبر
العوارض التي هي المعقولات
العارضة بحسب الوجود
الذهني
٤ لان الوجوب سابق على
الوجود لان الشيء ما لم يجب
لم يوجد
٥ لان الشيء لا يختص بنفسه
وهو ظاهر
٥ وقد مر منا نقل
الحاشية القديمة

الى الفرق بين الاصطلاحين واشارة الى ان الاول اولى والثاني متقوض
 بالوجود والامكان وقال المحسني مصلح الدين اللاري في حاشيته
 على شرح الميبدى وقديقال التعريفان متساويان فان بعضهم
 لما رأوا ان لوازم ٩ الماهيات لم تعقل الامارضة لمعقولات اخر مع
 انها عارضة بحسب الوجود الخارجي ايضا قد زادوا قيد عدم
 المطابقة للا-توازنها فاخص بعوارض الوجود الذهني ٧ لا يقال
 التعريف الاول بفيده انه لا يجوز انفكاك تعقلها عن تعقل المعروض
 وهو ممنوع وهذا المنع وارد على الاول دون الثاني ٨ فالثاني اولى
 واجاب المحسني اللاري بان هذا المنع مدفوع بالاستقراء في التعريفين
 عدم جواز ذلك مراد واما قوله بصدق الاول على الوجود
 والوجود آه ممنوع فانه تقرر عندهم ان الوجود والوجود
 وامثاله من العوارض العقلية فيكون عروضه في العقل بحسب
 الوجود الذهني ٤ فصدق الثاني عليه طاهر ٩ وفي صدق الاول خفاة
 لكنهم يدعون البدهاية في ان تصور الوجود وامثاله لا يمكن بدون
 الاضافة الى شيء فلا تفاوت بين التعريفين انتهى فظهر من هذا
 ان اللزوم بينهما بالبين بالمعنى الاخص لا الاعم كما سيجي ٧ وفيه منع
 لان القدر المسلم ان عروضها في العقل يستلزم حصول معروضاتها
 في العقل واما ان تعقلها يستلزم تعقل معروضاتها فمنوع على
 ما قال صدر المحققين في حواشي التجريد فتأمل ٢ (قوله كالكلية
 مثلا) وكذا الذاتية والعرضية فلا يوصف به الشيء حال وجوده
 في الخارج وقوله مثلا ناكيد لمعنى الكافي كما لا يخفى (قوله وكذا
 الجزئية) وذكر الجزئية على سبيل الاستطراد لان الجزئي الحقيقي
 لا يصال له كما لا يصال اليه ٨ على ما قال السيد السند قدس سره
 في حاشية شرح المطالع وتوقش فيه بان القضية الشخصية قد تقع
 صغرى للشكل الاول فله الايصال الابعده وقيل انها مأولة

٩ واللوازم
 مثله لان عروض
 اللازم ان كان بسبب الوجود
 الذهني فهو لازم بسبب
 الذهني وان كان بسبب
 الوجود الخارجي فهو لازم
 الوجود الخارجي وهو
 الوجود المطلق فهو
 بسبب الوجود المطلق فان
 لازم المساهية كازوجية فان
 الازوجية زوج وانما وجدت مثلا
 لا فبهما متساويان فلا رجح كما
 زعمه الشارح الميبدى
 ٨ لان الثاني ساكت عن ذلك
 ٨ قوله كما لا يصال اليه اي
 بالطريق المعتاد بان يكون
 جامعا وانما فلا ياتي التعريف
 الذي ليس بذلك الطريق
 فان تعريف الشمس مثلا
 بكوكب نهاري مضي ليس
 بمنع عن الاعيار

بالاحوال الكلية نحو المسمى زيد او صاحب هذا الاسم وفيه نظرية
(قوله انما هو الحصول العقلي) وفيه ان كنهه الباري عز وجل سانه
لا يمكن حصوله في العقل مع انه جزئي حقيق عندهم وسيجيء
التصريح بذلك والجواب ان المراد بالحصول العقلي اعم من الحصول
حقيقة او تقديرا وان كان المقدور محالا وان ذلك قال والجزئية عبارة
عن كونه بحيث لو حصل الى آخره فان الشرطية لا يقتضي
صدقها صدق الطرفين بل لا يقتضي امكانه نحو قوله تعالى الى قل
ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين كما لا ينبغي (قوله فالجزئية
اي الجزئية والكلية كلاهما من العوارض الذهنية لامن
العوارض الخارجية ونفس الامر لا يتجاوزهما (قوله ولا يمدخل
لعروضها الوجود العيني) فنقولنا زيد جزئي قضية ذهنية لا خارجية
لان اتصاف زيد بالجزئية ليس في الخارج بل في الذهن فيصدق
قولنا زيد ليس بجزئي في الخارج فورد ما اشتهر بينهم من ان كل
ما وجد في الخارج فهو جزئي فاجاب بقوله وما استهزاء فهو جواب
سؤال مقدر فحاصل ما ذكره في الدفع فهو جزئي اذا حصل
في الذهن والحاصل ان اتصافه باعتبار الحصول في الذهن ولو
مقدرا فلا يشكل عد الجزئية من المعقولات الثانية كما زعمه بعض
الافاضل حيث قال عدها منها غير صحيح لان كل ما وجد في الخارج
فهو جزئي على ما اشتهر كما اسرار اليه في الحاشية كما لا ينبغي (قوله
لا يقال كون الكلية والجزئية آراء) واعلم ان المواطن في ظاهر الحال
ثلاثة الاول نفس الامر والثاني الخارج والثالث الذهن وفي الحقيقة
اثنتان لان نفس الامر منقسم اليهما ومختصر فيهما كما عرفت
واتصاف شيء بشيء يقتضي موطنهما وقدمنا انهما اي الكليات
والجزئية من العوارض الذهنية لامن العوارض الخارجية فموطن
الاتصاف بهما الذهن لا الخارج فاذا كان الاتصاف في الذهن

وجه انظر الى الاموجب
للاوليات الاصلاح
وهو ضعيف

كان الموصوف في الذهن ولو بوجود ظلي ايضا فينسل بذات
البارى فانها متصفة بالجزئية مع امتناع حصول الموصوف فيه
فاورد اشكالا عليه وايرادا بان ذلك ممنوع لجواز ان يكونا من
العوارض النفس الامرية لامن العوارض الذهبية لانه انما
يكونان منها اذا كان الاتصاف بهما موقوفا على الحصول في الذهن
وهو ممنوع لان كنه الباري متصف بالجزئية مع ان حصوله
في الذهن محال فهما من العوارض النفس الامرية وفيه نظر لان
نفس الامر منحصرا في الخارج والذهن فاذا لم يكن الاتصاف
بهما في الذهن يكون في الخارج وهو ضروري الاستحالة كما صرح
بذلك في مقام الجواب فلا يتصور للسؤال معنى معقول او لا حتى
يحتاج الى الجواب والجواب ان السؤال مبنى على الغفلة عن معنى
نفس الامر وانحصاره فيهما وقد عرفت معنى هذه الامور الثلاثة
والتسبب بينها ولو اورد اشكالا على اتصاف ذات الباري
بالجزئية ودفعه عنه لكان اخصر لانه ليس في هذا التطويل كثير
فائدة فتأمل (قوله على امكان حصوله فيه) اي في الذهن فان
كنه الباري لا يمكن حصوله في الذهن وفي العلم بحقيقة الله تعالى
مقامان الوقوع والامكان واما الوقوع فهو تعالى غير معلوم
للشئ وعليه جهور المحققين من الفرق الاسلامية وغيرهم
وقد خالف فيه كثير من المتكلمين من اصحابنا والمعتزلة واما المقام
الثاني في جواز العلم بديقته تعالى ففيه خلاف منه الفلاسفة
وبعض اصحابنا كالفراشي واما الخريجين ومنهم من توقف كالتقاضي
ابي بكر وضرار ابن عمرو وكلام الصوفية في الاكثر يشعر بالامتناع
وما ذهب اليه الحكماء من امتناع التصور بالكنه ممنوع عند
كثير من المتكلمين والسند جواز ان يثبثق الله تعالى علما بما ليس
ضروريا بالقياس الى عموم الناس في تخصص بلا ساقطة نظر

واعلم ان العلم بكنهه تعالى
ليس بديهي ولا نظري لان
العلم بالنفس اليه ما يمكن
حصوله

على ما في المواقف وشرحه (قوله فلخصوص الوجود الذهني) أي
 فلوجود الذهني بخصوصه مدخل في عروضيهما وهو احتراز
 عن الوجود الخارجي فإنه لا مدخل له في عروضيهما أصلاً والخاص
 أن للوجود الذهني دخل في ذلك ولخصوصه دخل فيه أيضاً
 (قوله لا بمعنى أن الوجود الذهني قيد) يعني ليس موضوع القضية
 المفهوم الموجود في الذهن بل الموضوع نفس المفهوم بشرط
 الوجود الذهني كما لا يخفى (قوله بحيث تصير القضية وصفية)
 قال في الحاشية والقضية الوصفية هي التي يكون الموضوع
 فيها موضوعاً أو لا يتم بحمل المحمول عليه انتهى فهذه القضية
 عرفية عامة أو مشروطة عامة وقد مر أن الوجود الذهني
 من العقولات الثانية فلا يجري ٢ هذا القول فيه فتأمل (قوله
 وأما الأحوال التي لا مدخل فيها) أي لا مدخل في عروضيهما لشيء
 للوجود الذهني أي ليس الوجود الذهني صحيحاً لعروضيهما بل
 الصحيح له هو الوجود الخارجي والوجود الأصلي وهو مصدر
 الآثار ومظهر الأحكام فهذا هو الصحيح لعروضيهما فلا تسمى هذه
 الأحوال معقولات ثانية بل تسمى لوازم الوجود وهو إذا اطلق
 يتبادر منه الوجود الخارجي كما صرح به السيد السند قدس سره
 في كتبه والأحوال التي لعروضيهما شيء مدخل للوجود الذهني فهي
 تسمى معقولات ثانية وهو الوجود الظلي والوجود الغير الأصلي
 والأحوال التي ليس لعروضيهما شيء مدخل للوجود الذهني بخصوصه
 وللوجود الخارجي بخصوصه أيضاً بل الصحيح لعروضيهما هو الوجود
 المطلق فإنما وجدت الماهية سواء وجدت في الخارج أو في الذهن
 عرض لها تلك الأحوال تسمى لوازم الماهية كازوجبة المعارضة
 للاربعة فإن الماهية إنما وجدت عرض لها الزوجبة فالصحيح
 هو الوجود المطلق فالأحوال والعوارض ثلاثة أقسام باعتبار

والا يلزم توقف الشيء على
 نفسه

انقسام الوجود اليهما كما لا يخفى ٩ (قوله قسمي) اي تلك
 الاحوال (قوله وما لامدخل لعروضه شيء من الوجودين) اي
 بخصوصهما لما من قوله فلخصوص الوجود الذهني مدخل
 فيستفاد من كلامه ان لازم الماهية ما لعروضه مدخل للوجود
 المطلق فيخرج الوجود المطلق عن لازم الماهية وبعضهم جعله
 لازم الماهية بناء على انه لا ينفك عن الماهية وفيه نظر لانهم جعلوا
 الوجود المطلق من المعقولات الثابتة حتى الوجود الخارجي فبوتة
 للماهية انما هو في الذهن فقولنا زيد موجود في الخارج قضية ذهنية
 وقواني في الخارج قيد المحمول لا طرف للنسبة فلا تغفل ومما وصولة
 فهي عبارة عن الاحوال واللام في شيء متعلق بالمدخل (قال التي
 لا يحاذي بها امر) اي لا يكون لهما فرد يتصف بهما في الخارج ولخصه
 ان لا يكون محمولة على شيء حلا خارجيا بان تكون القضية خارجية
 بل لا يكون صدقها الا بالجل الذهني وتكون القضية ذهنية فقط
 على ما ذكر في بعض حواشي شرح المطالع (قوله على البناء
 المجهول) وهو المروي على ما قال برهان الدين قال الشريف
 العلامة في حاشية المطالع والوجود الذهني بحسب خصوصه
 مدخل فيه كالكلية والذاتية والعرضية فلا يوصف به الشيء حال
 وجوده في الخارج وهذا معنى قوله ٧ هو ارض لا يحاذي بها امر في
 الخارج انتهى (قوله حال كونه آه) والاخصر حال وجوده كما
 مر لا يقال انه يشعر بان في الخارج حان عن النكرة المحضة وهو
 لا يساعد النحو لانه يجب التقديم حيث لا نأقول لانسلم ذلك
 لان النكرة المستغرقة ليس بنكرة محضة على ما تقرر في محله على
 انه تصوير المعنى دون بيان الاعراب (قوله صفه كاسفه) وقال
 سيد المحققين في شرح المفتاح الكاشف المطلق هو الحيد انتهى
 واخذ عندها هل العربية التعريف الجامع والمانع كما لا يخفى فعلى هذا

٩ وما ذكر من المثال
 من الاربعة مبنى على المشهور
 في الخارج فالناقصة في المثال
 بان وجود العدد في الخارج
 ممنوع لا يضر
 في الغرض من نقله
 المحض فيما زعمه
 لا اي قول صاحب المطالع

لا يصلح لان يكون صفة كاشفة لان المعبر في المعقولات الثانية
 امر ان احدهما ان لا يكون معقولة في الدرجة الاولى بل يجب ان
 تعقل عارضة لمعقول آخر في الذهن وثانيهما ان لا يكون في الخارج
 ما يطابقها فكل ما يعقل في الدرجة الاولى فهو معقول اول
 موجودا كان او معدوما كما كان او بسيطا وكذا ما لا يعقل الا
 عارضا لغيره اذا كان في الخارج ما يطابقه كالاضافات اذا قيل
 بتحققها في الخارج على ما قال سيد المحققين في حواشي البحر
 كما مر وما ذكره الشارح من قوله التي لا يتخاض بها امر في الخارج
 لا يفيد الامر الاول بل يفيد الامر الثاني وهو لا يكتفي في كون الشيء
 من المعقولات الثانية اذ العيني ليس بموجود في الخارج مع انه ليس
 بمعقول ثان بل لا بد فيه ان يكون منسأ العروض الوجود الذهني
 كما مر منه فاخطاء برهان الدين حيث قال ان المجموع المركب من
 الموصول والصلة صفة كاشفة عن حقيقة المعقولات الثانية يعني
 ان المعقولات الثانية هي المعقولات التي لا يقابل بها امر في الخارج
 لعدم صدقها على الامور الخارجية كالكلية والذاتية انتهى فانه
 متعوض بالعمى وامثاله كما مر وقال مولانا قول احد في حاشيته
 على هذا الشرح في هذا المقام ان المراد بالمعقولات الثانية معناها
 اللغوي اى الامور المتعلقة في المرتبة الثانية لامعناها الاصطلاحى
 لانه يلزم استدراك الوصف فيكون المجموع من التقيد والتعبد
 هو المعنى الاصطلاحى للمعقولات الثانية انتهى ولا يخفى ما فيه
 من التعسف لان المعقولات الثانية مجاز حينئذ كما لا يخفى (قوله
 مراد بها معناها الاصطلاحى) الامر ادا بها معناها اللغوي كما
 زعمه مولانا قول احد كما علم مما مر (قوله هي الاحوال التي لا يوصف
 شيء بها باعتبار وجوده الخارجى) اشارة الى الامر الثانى من
 الامرين المعبرين في المعنى الاصطلاحى للمعقولات الثانية وقوله

٢ والمتبادر المعانى
 الاصطلاحية دون المعانى
 اللغوية كما لا يخفى

بل هي من العوارض اشارة الى الامر الاول وقوله على ان يكون آه
 اشارة الى طريق اخذ هذا الامر من القول المذكور وهو انه لما لم
 يوصف بها امر حال وجوده في الخارج يفهم منه انه يوصف بها
 امر حال وجوده في الذهن فالوصول اعني التي عبارة عن الاحوال
 التي يوصف بها وهو اي الوصف اما في الخارج واما في الذهن
 فاذا توجه النفي الى القيد بقي الاصل وهو الوصف فيكون في الذهن
 ومن المعلوم ان توجه النفي والاثبات الى القيد وعكسه امر ان
 مفوضان الى المقام والاول هو المتبادر وقد يتوجه الى القيد والمقيد
 جميعا كقوله تعالى {ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع} اي لاشفاعه
 ولا اطاعة وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد
 * كقوله تعالى {ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون} يعني ان
 عدم الاصرار متحقق مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه
 وقد يتوجه القيد الى النفي نحو ما ضربته اكراما فان معناه تركت
 الضرب للاكرام والحاصل انه توجه النفي ههنا ٣ الى القيد مع ثبوت
 اصل الفعل وهو الاكثر ويتبادر الذهن اليه بجعل المرجوح كالعدم
 فاذا تقرر هذا نقول ان المتبادر توجه النفي الى القيد وهو في الخارج
 وهو المراد فتسقط وفيه نظر لان تلك الدلالة التزامية وهي غير
 معتبرة في التعاريف ولوسلم ذلك نقول ان تلك العبارة لا تدل على
 ان منشأ عروض تلك العوارض هو الوجود الذهني ولا بد من هذا
 القيد ايضا ويمكن دفع هذا بانه لما علم انه لا يوصف به امر في الخارج
 ويوصف به في الذهن علم ان منشأ الاتصاف وما مر من مولانا
 قول احد ومن المحشى من التكلفات انما نشأ من توهم انه يجب
 في الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهرها للكنه او مجيزه له عن
 جميع ماعدا وفيه نظر لان وجوب ذلك ممنوع لانه يجوز الكشف
 بوجه اعم وقول صاحب المفتاح كشفه كفا كانك حددته انما

٢ نحو قوله تعالى والله لا يحب
 كل مختال فخور فان العموم
 قيد للنفي دون النفي
 ٣ اي فيما نحن فيه

هو تحقيق المنازل لاوضع الضابطة على ما قال مولانا عصار الدين
 في شرح التلخيص فقول برهان الدين انه صفة كصفة صحيح
 وبالله التوفيق (قوله فلا ينتقض) اي لا ينتقض التعريف الذي
 هو الوصف الكاشف لانه لا يد وان يكون تعريفا جاعلا وما نعا
 كما زعموا كما مر (قوله بالمعدوم) قال مولانا قول اجد لو جعل
 جملة الصلة والموصول صفة كصفة عن حقيقة المعقولات الثانية
 كما توهم برهان الدين انتقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى
 اذ يصدق عليه انه لا يتخذى بها امر في الخارج مع انه معقول اول
 انتهى ولكن الانتقاض مبني على عدم دلالة ذلك القول على
 الامر ٤ الاول المعبر في المعقولات الثانية فلما قال المحتسب بل هي
 من العوارض الذهنية العارضة للاشياء بحسب وجودها الذهني
 وجعل هذا الامر مستفادا من ذلك القول سقط الانتقاض به
 وتوضح المقام بحيث لا يثبت على ذوى الافهام انا اذا تصورنا
 الماهيات والحقائق من حيث هي فهي معقولات اولى واذا اعتبرنا
 لها عوارض كالجنسية والذاتية العارضة للحيوان وحكمنا عليها ٦
 باحكام ٧ كما ان هذا كلي او ذلك ذاتي فذلك العوارض والاحكام
 هي المعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية في التعقل وتحقيقها
 ان الماهية لها وجود ان خارجي وذهني وتعرض لها بحسب كل
 واحد من الوجودين عوارض تختص بذلك الوجود فالمعقولات
 الثانية هي عوارض طبائع الاشياء من حيث ٨ هي في التعقل لا يتخذى
 بها امر في الخارج فالمعقولات الثانية هي العوارض والاحكام
 التي لا وجود لها الا في العقل والا فالعوارض الخارجية ايضا
 معقولة في الثانية وليست هي معقولات ٣ ثانية فاذا علم المعقولات
 الثانية التي هي الموضوع فالمنطق علم باحوال المعقولات الثانية
 من حيث هي تفضي الى تحصيل مجهول او تنفع في ذلك فن قال

٤ وهو كونها عارضة لمعقول
 ٦ آخر في الذهن كما مر
 ٧ اي على تلك الماهيات
 ٨ لا جمع حكم وهو بمعنى الحكموم
 ٩ به ههنا
 ١٠ قيد الطباع وهو لبيان
 ١١ الاطلاق ههنا
 ١٢ لانها توصف بها احوال
 في الخارج

ان المنطق ليس يعلم ارادته انه ليس يعلم بتحقيق الاشياء التي هي
المعقولات الاولى وهذا لا يناق لان يكون علما باحوال المعقولات
الثانية من تلك الحثية على ما قال صاحب المحاكمات (قوله المتعقل
في الدرجة الاولى) وكل متعقل في الدرجة الاولى فهو
من المعقولات الاولى كما مر (قوله لان المعدوم المتعقل في الدرجة
الاولى مثل الكلبيات الفرضية) وهي التي لا يمكن صدقها في نفس
الامر على شئ من الاشياء الخارجية والذهنية كالاشئ فان
كل ما يفرض في الخارج فهو شئ في الخارج ضرورة وكل
ما يفرض في الذهن فهو شئ في الذهن ضرورة فلا يصدق
في نفس الامر على شئ من الشئين المذكورين انه لا شئ وكذلك
غبره على ما قالوا وفي بعض النسخ كز يد المعدوم انتهى
والاول هو الملايم لقوله لما حقيق (قوله من انها) اي الكلبيات
الفرضية انواع وكل نوع ذاتي لافراد ٩ والذاتي هو الذي لا يفرض
عن حقيقة جزئية والنوع تمام ماهية افرادة فهي اي الكلبيات
الفرضية ذاتية وكل ذاتي شئ لا يكون عارضا لذلك الشئ
فلا يصدق عليه التعريف لانه لا بد وان يكون عارضا للشئ كما مر
(قوله نعم العدم المطلق) اي العدم المطلق من المعقولات الثانية
لانه يستند الى المعقولات الاولى وذلك لان العدم المطبق لا يعقل
الا عارضا لغيره وايس في الاعيان ما يبا بقاءه وهو ظهر وكذا
الوجوب والامكان والامتناع لا تعقل الا عارضا لغيرها ولا مطابق
لها في الخارج لانها امور اعتبارية وكذا مفهوم الماهية اعنى
ما يقان ٣ في جواب ماهو ومفهوم الشئ ومفهوم الكلبي ومفهوم
انواعه ٦ كلها لا تعقل الا عارضا لتفسيرها وليس لها في الخارج
ما يبا بقاءها وذلك ظاهر يادنى تأمل في تلك المفهومات فلا حاجة
الى الاستدلال فلا يجبه ما يقال من ان جميع ما ذكر دعاو عارية

٧ فاعل لا يصدق لانه لو
صدق يلزم اجتماع التقضين
٩ فالنوعية والذاتية عارضان
للكلبي الفرضي فالكلبيات
الفرضية ليست من المعقولات
الثانية بل معروضات لها
٧ سواء اخذ عام او خاصا
٨ والامور الاعتبارية هي
التي ليست مجرد جوده في
الخارج
٣ لان هذا كلبي فلا يكون
موجودا فيه
٦ من الذاتي والعرضي والمنس
وانوع والفصل والخاصة
والعرض العام فانها عارضة
للفهومات في الذهن

عن الدليل على ما في الشرح القديم للتجريد وحواسيه للسيد السند
 قدس سره ولكن لم يرض به الشارح الجدد للتجريد وقال ان
 الوجود والعدم المطلقين يعقلان غير مضافين الى شيء وما قيل
 من ان العدم سلب الوجود المطلق فباطل اما اولاً فلانه سلب
 مضاف الى مفهوم الوجود فلا يكون مطاقاً واما ثانياً فلانا
 قد نتصور مفهوم العدم مع الغفلة عن مفهوم الوجود ولو كان
 مفهوم العدم سلب الوجود لم يتصور ذلك انتهى وقال المحشى
 في الحاشية لكنه اى العدم المطلق من المعنويات الثانية على
 ما قرروا فاقبل من ان قوله التالى لا يحاذى بها آه لا يصح^٣ ان يكون
 صفة كاسفة والا لا تنقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى
 فئاش من الغفلة التامة عن تحقيق المرام او عن قلبه الاهتمام بتدقيق
 الكلام انتهى ما في الحاشية فلا يلتفت الى ما في بعض النسخ فانه جعل
 هذه الحاشية من الاصل والمعول عليه ما ذكرناه والتسالم مولانا
 قول احمد المحشى لهذا الكتاب فانه حل المعقولات الثانية في عبارة
 الشارح على المعنى اللغوى ورد على مولانا برهان الدين بانه
 لا يجوز حملها على المعنى الاصطلاحي وجعل قوله لا يحاذى بها
 امر في الخارج صفة كاسفة لانه^٢ ينتقض التعريف المستفاد من
 الصفة الكاسفة بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى^١ الذي صدق
 عليه انه لا يحاذى بها امر في الخارج مع انه معقول اول انتهى
 وقد مر ان هذا الايراد من المحشى قول احمد على المولى برهان
 الدين مبنى على ان الصفة الكاسفة يجب ان تكون كاسفة عن
 تمام الماهية او مميزة عن جميع ما عداها واسباب الامر كذلك فانها
 يجوز ان تكون اعم منها^٣ على ما قال عصام الدين وايضا قدم
 ان مدار توجيه المحشى هذا مبنى على استفادة امرين من ذلك
 القول بطريق المطابقة وهى ليست بتامة كما مر^٧ (قوله ظهر عليك)

١ قوله لا يصح من الصحة كذا
 في النسخة المعول عليها وفي
 بعض النسخ لا يصح ولاها
 مع يمح لان حذف اللام من
 ان وان قياس

٢ تعويل الرد
 ٣ من الماهية المعروفة
 لا الوجه ما قال برهان الدين
 اما الانتقاض فلا يصح لما
 من انها لا يجب ان تكون
 جامعة ومائعة

الاولى ان يقال ظهر لك لان المتعدي يعلى بمعنى غلب كما لا يخفى
 (قوله نار القرى) والقرية معروفة والجمع القرى ٦ على غير القياس
 ويقال قرىب الضيف اذا اضفته واحسنت اليه ان كسرت القاف
 ويجوز كل منهما ولكن شراح قصيدة البردة ضبطوا بالـ كسر
 (قوله ليلا) اى ليلا مظلما (قوله على علم) اى على جبل (قوله ان
 المعقولات الثانية) يعنى ان المعقولات الثانية لا تنقسم الى
 المعلومات التصورية والتصديقية بل هى من قبل المعلومات
 التصورية لانها من قبيل اللازم الذهني (قوله العارضة
 للاشياء) اى العارضة للامور الموجودة في الذهن وسبب
 عروضها هو الوجود الذهني لا الوجود المطلق ولا الوجود
 الخارجى كما مر الا ان معروضاتها تم المعلومات التصورية
 والتصديقية نحو كل جنس كل معان طرفيه من المعقولات الثانية
 والنسبة من تمة المحمول ليس من المعقولات الثانية فتأمل (قوله
 كفهوم الكلى) اى كفهوم لفظ الكلى وهو ما لا يمنع نفس
 تصويره عن وقوع الشركة فيه اى ما يمكن فرض ٢ صدقه على
 كثيرين كفهوم الحيوان وهو الجسم النامى الحساس المتحرك
 بالارادة فانه يمكن فرض صدقه على كثيرين في نظر العقل مع
 قطع النظر عن الامور الخارجة عنه وهو ظاهر ٣ (قوله وكفهوم
 القضية) وهو ما يحتمل الصدق والكذب كـ المثال تنبها
 على انه يجوز كون معروضها من المعلومات التصديقية (قوله
 العارضة) صفة المفهوم لا القضية والتأنيث باعتبار المضاف
 اليه وهو ظاهر فالاولى ان يقال العارض كما لا يخفى (قوله فان
 مناط اتصافه) اى اتصاف هذا القول وهو قولنا الانسان كاتب
 (قوله الذى هو مفهوم القضية) فيه مساحدة لا تخفى (قوله
 ومترك بينهما) اى بين الكثيرين والكثرة لها معنيان احدهما

٦ قوله والجمع القرى اى بضم
 القاف والقياس قرأ بالـ كسر
 كظنية وخطباء
 والمراد بالعرض الحكم
 ٢ والجواز لا التعدي
 ٣ فالمعبر في الكلية امكان
 الصدق لا الصدق بالفعل
 كما هو مفهوم لفظه
 كما هو الذى هو مفهوم
 ٧ لان الذى هو مفهوم
 القضية صفة الاحتمال
 والاحتمال ليس مفهوم القضية
 بل هو ما يحتمل الصدق
 والكذب لا احتمال الصدق
 والكذب وهو ظاهر

ما يقابل الوحدة وثانيهما ما يقابل القلة وكلاهما صحيح في هذا
 المقام وإنما انث الضمير لأن المراد بالكثيرين الافراد ولا يشترط
 كونها من ذوى العقول وإنما اختاروا جمع الكثير بالياء والنون
 تنبيهها على أن جميع الكليات متساوية باعتبار نفس التصور حتى
 أنه ما من كلى الا وهو صادق على ذوى عقول متكررة بهذا الاعتبار
 وإن كان مبايناً لها بحسب نفس الامر فان مفهوم الفرس مثلاً
 لا يصدق على الانسان في نفس الامر لكونه مبايناً له ويصدق عليه
 بهذا الاعتبار كما لا يخفى على اولى البصائر (قوله ومن ههنا) أى
 ومن أجل أن المعقولات الثنائية هي الامور العارضة للمعلومات
 في الذهن بسبب الوجود الذهني قيل انها لوازم بيثة بالمعنى الاعم
 لتلك الامور أى المعلومات مطلقاً وهو أى اللزوم ان كفى تصور الملزوم
 في الجزم باللزوم بينهما فهو اللزوم البين بالمعنى الاخص وإن لم يكف
 ذلك فان كفى تصور الطرفين فيه فهو اللزوم البين بالمعنى الاعم
 وإن لم يكف بل احتاج الى الوسط وهو الذى يقارن بقولنا لانه
 فهو اللزوم الغير البين (قوله فلا تصغ الى قول من قال آه) أى اذا
 علمت ان المعقولات الثنائية ما هي وانها من المتصورات فقط
 فلا تسمع قول من قال انها كالمعلومات متقسمة الى المتصورات
 والمصدق بها فان اعتبر المقسم فوضوح المنطق على المذهبين
 واحد وهي حقيقة وإن اعتبر الاقسام فواحد ووحدة اعتبارية
 والا فالفرق تحكم أى ترجيح بلا مرجح او دعوى بلا دليل وإنما امر
 بعدم سماع هذا القول لانه خلاف التحقيق لما علمت انها من
 المتصورات فقط كما لا يخفى (قوله بعيد عن التحقيق بمراحل)
 وإنما كان هذا بعيداً بمراحل عن المرام لانه من باب اشتباه
 العارض بالعرض لانه لما صار المروض متقسماً الى قسمين ظن
 ذلك القائل ان العارض كذلك وهو ظن فاسد لانه لا يلزم منه

ذلك لانه يجوز مثلا انقسام الكل الى الكليات الخمس مع انه لا ينقسم
 الحيوان المعروض للكل الى بلا مرتبة - فيقال العارض لا يجب
 ان يكون طبق حال المعروض كما لا ينبغي (قوله وعيت) اى حفظت
 فانه يقال وعاء اذا حفظه كما في القاموس (قوله من اليناث) اى
 من الايات اليناث (قوله فاستمع) يعنى اذا علمت حقيقة المعقولات
 الثانية في نفسها وعدم انقسامها كما انقسام المعلومات اليهما
 فاعلم انهما ليست موضوع المنطق مطلقا فلا بد من بيان ذلك فقول
 الاشياء التي هي معروضاتها تسمى معقولات اولى اصطلاحا
 والمراد بالتعقل ههنا مطلق الادراك وانما سميت اولى لان
 ادراكها انما هو في المرتبة الاولى من التعقل فهو من قبيل وصف
 الشيء بوصف متعلنه وهو ظاهر (قوله في الدرجة الاولى)
 اى في المرتبة الاولى من مراتب التعقل فان ادرك اولا مفهوم
 الحيوان ثم ندرك كونه كلية ثم ندرك كونه ذاتيا ثم ندرك كونه
 جنسا فقس عليه الباقي (قوله فهمي) اى المعقولات الاولى (مدرجة
 تحت المعقولات الثانية) النظام الفاء للتفريع وفيه نظر لان
 العروض لا يقتضى الاندراج لان الكلية عارضة للحيوان ايضا مع
 انها لا يندرج تحتها معروضها اللهم الا ان يفرع على ما مر ٧ من
 ان المراد بالمعلومات التصورية ما ينطبق عليها المعقولات الثانية
 والاولى الواو بد الفاء فتأمل ٤ (قوله والمعقولات الثانية) ولما كانت
 المعقولات الثانية المعرفة بما ذكر من التعريف ليست على اطلاقها
 موضوع المنطق لانها قسمين قسم يلاحظ في مفهومه الايصال
 وقسم لا يلاحظ فيه الايصال فالقسم الاول هو الموضوع هكذا ٩
 ينبغي ان يفهم هذا المقام (قوله منها ما ينحل ويسرى) اى
 من احوال المعقولات الثانية ما يتعدى الى المعقولات الاولى وليست
 المعقولات انانية مستقلة في ثبوت تلك الاحوال لها وانما ثبتت هي لها

لا قبل قوله وعن الاعراض
 الذاتية التام ان حل
 وجه التام على
 المعقولات التصورية فغير
 المعلومات المعقولات الاولى
 صحيح لان المعقولات الاولى
 قد يكون نفس قضية
 كما لا ينبغي
 قال قول احد ان الثانية
 والوجوب والوجود
 والمعلومات من المعقولات
 والامكان من داخلته
 الثانية وليست من داخلته
 في موضوع المنطق فلا بد
 من قيد حجية النفع في
 الايصال حتى يخرج هذه
 المفهومات انتهى وفيه نظر
 لانه ان اراد ان هذه
 المفهومات لم يلاحظ فيها ٦

بواسطة العقولات الاولى كأن يبحث عنها في المنطق فانا اذا علمنا ان الكلبي يختص في خمسة عرفنا ان الحيوان لا بد وان يكون احدها وانما حكمنا على الجنس والفصل باحكام كان الحيوان والناسط مندرجين في تلك الاحكام وكذلك اذا علمنا ان السالبة الدائمة تنعكس كنفسها عرفنا ان قولنا لا شيء من الانسان يحجر دائما تنعكس الى قولنا لا شيء من الحجر باسان دائما وعلى هذا القياس سائر مسائل المنطق فانها احكام على العقولات الثانية سارية منها الى العقولات الاولى وانما لم تستقل العقولات الثانية في ثبوتها لان الاتصال لا يثبت اولا بالحيوان الناطق مثلا ويكون الحد صادقا عليه يقال انه موصل كما يقال الانسان كاتب بواسطة كون افراده كاتبة (قوله وايست هي مستقلة) اي ليست العقولات الثانية مستقلة في تلك الاحوال كما مر (قوله ومنها ما لا يشمل ولا يسرى اليها) اي بعض احوال العقولات الثانية (بل يختص بهما) اي بالعقولات الثانية ككونها من العوارض الذهنية، وفيه نظر لانه منصوص بالحيوان فانه اذا وجد في لذهن كان صورة حاصله فيه فتكون من العوارض الذهنية لانه من مقولة الكيف ولو قال ككونها متعلقة في المرتبة الثانية كان اولى ٢ (قوله وكذا الحال في كل كلي) يعني ان كل كلي سواء كان ذلك الكل معقولا او لا ومعقولا ثانيا احواله على قسمين قسم حاصل له باعتبار افراده فهو الانسان كاتب باعتبار ان زيدا كاتب وبكرا كذلك مثلا فانه لو لم يوجد افراد في الحسارح ولم تكن متصفة بالكتابة لم يكن كاتبا وقسم آخر حاصل بالانتماس اليها ولكنه غير سار اليها نحو الكلية فانها غير سارية اليها وهو ظاهر وكونه ٩ حاصل صورته عند العقل فانا حكمنا عليه بالقسم الاول نكون القضية محصورة او مضملة واذا حكمنا عايد بالقسم الثاني فدونكون شخصية وقد نكون طبيعية

٦ الا يصل الى انجهولات
فذلك مما لا شبهة فيه وان اراد
انها لا يعرض لها الاتصال
فهو ممنوع لان الوجوب
مثلا اذا اخذ في تعريف
مفهوم الواجب يعرض له
الا يصل فثاملا
٢ انما قلنا اولى لانه يمكن
توجيه ذلك بان المراد
بانعارض هو العارض على
معتول آخر غير النفس كما
هو التبادر
٩ اي كون الانسان حاصل
صورته في العقل فان هذا
الكون صفة مفهوم الانسان
ولا يوجد في افراده بناء على
ارتسام صور الجسمانيات
في الآلات مثلا

فهذا القسم الثاني لا يسرى الى الافراد والى هذا القسم اشار بقوله
ومنها ما لا يسرى (قوله ومنها) اى من احوال الانسان ما يختص
بالانسان كالكيفية والنوعية فانها لا تسرى الى الاشخاص فان زيدا
مثلا ليس بنوع ولا كلى ايضا فاحوال المعقولات الثانية لا يبحث
فى المنطق عن كلها بل عن بعضها وهو الاحوال الحاصلة لها باعتبار
المعقولات الاولى واليه اشار بقوله بل عن احوالها كما لا يخفى (قوله
ولذلك لم يطلق البحث عن احوال المعقولات الثانية بل قيد)
اى بل قيد البحث فيكون قوله من حيث تنطبق قيودا احترازا
عن القسم الثاني من الاحوال فكأنه قال يبحث فى المنطق عن احوال
المعقولات الثانية اللاحقة لها بواسطة المعقولات الاولى (قوله
اشتمال الكلى على جزئياته) احتراز عن اشتمال الكل على الاجزاء
فان كان المستمل عليه يصلح لان يكون موضوعا فالاول
والا فالثاني وهو ظاهر (قوله اللاحقة لها) اى اللاحقة
للمعقولات الثانية بسبب المعقولات الاولى فان المنتصف بالايصال
الى المجهول هو الحيوان الناطق وبواسطته اتصف الحد التام به
كما مر (قوله فيجربى) الفاء نتيجة اى يحكم على المعقولات الثانية
باحوال كلية نحو الحد التام موصل الى الكنه فان هذا الحكم سار
الى الحيوان الناطق ولذلك يتعرف حال الحيوان الناطق من هذه
القاعدة بان يقال الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل
الى الكنه فهذا موصل الى الكنه وكذلك الكلام فى غيره (قوله
وتتعرف احكامها) قد يذكر الحكم ويراد به المحكوم به اى يعلم
احوال المعقولات الاولى من الاحوال الجارية على المعقولات
الثانية كما مر فلفظ التعرف يسر بان قواعد الفن لا يكون احوال
جزئيات موضوعها بدبهة جليلة كما لا يخفى (قوله عند تماس
الحاجة اليها) اى الى احكام المعقولات الاولى اى الى تعرف احوالها

ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى التعرف باعتبار المعرفة فعلية هذا
يرد ان الاولى ان يقول اليه بدل اليها وانما قلنا كذلك لان الظاهر
ان الاحتياج يناس الى المعرفة لانها الحاصلة بالنظر فتأمل (قوله
لكون تلك المعقولات) اشارة الى طريق التعرف منها وهو انه
يؤخذ موضوع قواعد الفن ويحمل على شئ من جزئياته فيحصل
صغرى سهلة الحصول نحو هذا حد تام وكل حد تام موصل الى
الكنه كما مر (قوله وبهذا الاعتبار) اى بسبب الانطباق او باعتبار
التعرف صار مسائل المنطق بل صار مسائل جميع الفنون قوانين
بهذا الاعتبار (قوله اذ محمولات مسائله) تعليل لقوله يتكلم آه ففيه
دفع لما يقال لا مسئلة في المنطق محمولها الايصال وما يتوقف
عليه الايصال وحاصل الدفع ان الاعراض الذاتية لموضوع
المنطق تعذر تعدادها على سبيل التفصيل فاعتبر المرجع وهو
الايصال وما يتوقف عليه الايصال (قوله فيتعرف به حال
الحيوان الناطق والحيوان) اى فيتعرف بما ذكره من حال الحيوان
التام والجنس (قوله ان مست الحاجة اليها) اى الى حال الحيوان
الناطق اى الى معرفة تلك الاحوال (قوله اذا الموصل) علته التعرف
اى يتعرف احوال المعقولات الاولى من قواعد المنطق لان الغرض
من المنطق معرفة حال الكاسب والموصل وهو المعقولات الاولى
دون الثانية وهو ظاهر (قوله فتتضم القضايا الكلية) حاصله
ان طريق تعرف حال المعقولات الاولى اخذ صغرى سهلة
الحصول بان يحمل موضوع المسئلة على جزئى من جزئيات
الموضوع كما اشار اليه بقوله الحيوان الى اخره كما مر وانما
قال سهلة الحصول لسهولة حل موضوع القواعد على
جزئى من جزئياته وفيه نظرا لانه قد يكون عريضا في النظرية
كقولنا ان الهوى جوهر وكل جوهر قائم بذاته لان كون الهوى

جوهر افرع وجوده كما لا يثنى (قوله ان قولنا العالم متغير آراء فيه مناقشة لانه شكل اول ايضا) قوله لكن ينبغي ان يعلم) وقرع علم مما مر ان القوم اختلفوا في موضوع المنطق فيتوهم من القول بان موضوع المنطق المعلومات دون المعقولات الثانية ان موضوعات المسائل المعقولات الاولى وان المراد بها المفهوم دون الما صدق ويتوهم ايضا من القول بان الموضوع المعقولات الثانية انه المعقولات الثانية مطلقا فدفع كلا منها بقوله لكن ينبغي (قوله من قال موضوع المنطق) وهم اكثر المتأخرين (قوله لا ينكر كون الموضوع) بل انما ينكر كون المقصود اثبات الاعراض الذاتية ابتداء للمعقولات الثانية وبقول المقصود اثبات الاعراض الذاتية للمعقولات الاولى ابتداء لانها الموصلة بالذات والمعقولات الثانية الاكالات ٩ لا غير (قوله الموضوع الذكرى) اى مفهوم الموضوع ويقال له عنوان الموضوع ويقال له وصف الموضوع ايضا واما ما صدق عليه ذلك فهو ذات الموضوع وهو الموضوع الحقيقى وقد يكون ذلك المفهوم عين حقيقة الذات وقد يكون جزئها وقد يكون خارجا عنها اما الوصف بالذكرى فلان دله مذكور وهو ظاهر وبهض الناس قراء بضم الذا ل فيكون الذكر بمعنى انتقل وهو تعريف لما هو المشهور فى الالسة المتداول بين ايدى الطلبة وهو ظاهر (قوله معقولات ثانية) فتوكل حد تام يوصل الى انكته ونحو الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية والسالبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية كنفسهم او الشكل الاول ينجح فال موضوع فى هذه ايضا معقولات ثانية وهو ظاهر (قوله التصورية) الاولى حذف (قوله فان مفهوم العلوم التصورى) تعليل لعدم الارادة حاصلة ان مفهوم العلوم معقول ثان والمعقول الثانى اس بموضوع الفن

٩ لانها اى المعقولات
الثانية عنوانات لموضوعات
المسائل والعنوان هو آلة
لتصور الموضوع الحقيقي
وهو الما صدق وتصور
الافراد الغير الشاهية
تفصيلا بحال فعنوان
الموضوع آلة لتصور تلك
الافراد

عندهم لان موضوع الفن عندهم معقول اول وفيه نظير لان شارح
المطالع صرح بموم المعلومات للعقولات الثانية لان المنطق
يبحث عن نفس العقولات الثانية ايضا كالحكمة والبرهنة والدقيقة
والعربية ونظائرهما ويمكن الجواب عنه بان المراد به انه لم يرد
مشهورها بنصوصها بل المراد الاعم كما مر فتبصر ٢ (قوله
كالكلية) كما في بعض الشيخ تنظير لا تنزيل وهو ظاهر (قوله
معقول بان كفهوم الكل) كما في بعض الذين ينسخ ايضا فان كون
الشيء معلوما يعقل في الدرجة الثانية (قوله لم يرد به) اي بالعقولات
الثانية وتذكر الضمير باعتبار اللفظ ولما كان المراد به المعنى في قوله
انها جعل مؤنثا وانما لم يكن ذلك مراد لان البحث لا ينحصر فيه
(قوله الا ما صدق عليه مفهوم المعقول الثاني) وذلك لمفهوم
صادق على نفسه ايضا (قوله كفهوم الجنس والنوع) فهذه
المفهومات كلها معقولات ثانية فالاعراض الذاتية تثبت الامور
هي معقولات ثانية في انفسها وان كان نبوت تلك الاحوال بها
بواسطة المعقولات الاولى (قوله ككونها ممدنا او ممتعا) فالاولى
ان يقال ممكنة او ممتعة وانما قلنا الاولى ولم نقل الصواب لانه يمكن
توجيهه بخدفي الموصوف اي ككونها امرا يمكن او ممتعا او شيئا
ممكنا فتبصر ٣ ثم اعلم انه عدل في التقرير عما قال المحشي قول احد
من ان المعقولات الثانية قسمان موصل وغير موصل لانه منظور
فيه ٤ (قوله لكنه لم يذكره اعتمادا على ما سبق في تعريف
الاول) وفيه رد على مولانا قول احد حيث استبعد الاكتفاء بما مر
في التعريف لان من شرائط التعريف كونه اوضح واجل والحدف
لابلايحه والحق ان قيد الحيثية حذفه شائع في التعاريف فلا يبعد
في الاكتفاء بما مر في مقام الاختصار (قوله لكن لا نزاع لاحد آء)
دفع لتوهم ان النزاع في الموضوع يستلزم النزاع في المحمول لانه فرع

٢ وجد التبصر ان التاميل
لا يصح حينئذ على انه ليس
بممتنع في المقام
٣ وجه التبصر ان الامر
يتموز اطلاقه على التعدد
فأما مل
٤ وجد انظر قدمنا

الموضوع (قوله وهي الفضاء) الاولى القضية التي آء لان التعريف
للماهية لا للأفراد نحو كل جنس ما يتوقف عليه الاتصال فان
افراد الجنس موجودات ذهنية لا خارجية لان الجنسية انما تعرض
المفهوم في الذهن فتأمل ٣ (قوله التي يصلح) اشارة الى ان المراد
بالمحاذاة ما هو بالقوة وهو ظاهر ٢ (قوله ان يتصف بها) الاولى
ان يوصف ليحسن المقابلة فالمعقولات الاولى هي الاحوال التي
يتصف بها امر موجود في الخارج اتصافا خارجيا فهذا الاتصاف
يقضي وجود الموصوف في الخارج وان لم يكن الوصف موجودا
فيه كالعمى الا ان الاتصاف بالفعل في كون تلك الصفات معقولات
اولى ليس بشرط بل امكان الاتصال كاف وهو ظاهر فهي خارجة
عن الامر الذي اتصف بها فالحيوان المتصف في الخارج بالمشي مثلا
ليس منها ففيه نظر لان طبائع المفهومات التي هي معروضات
للمعقولات الثانية من المعقولات الاولى فتأمل (قوله في تدرج فيه) اي
في التعريف (قوله الاحوال الخارجية) لم يرد بها الاحوال الموجودة
في الخارج بل اراد بها الاحوال التي كان الاتصاف بها في الخارج وان
لم تكن موجودة فيه (قوله ولوازم الماهية) قد مر تعريفها (قوله
اذا اتصف بها) بوجه استرطاط الاتصاف بها بالفعل وهو ليس بشرط
بل الصلاحية كافية كما مر (قوله سواء قيل) اشارة الى الاختلاف
المذكور فهي على المذهبين من المعقولات الاولى كما لا يخفى (قوله
اذ يمكن ان يتصف به الموجود الخارجى) فيه نظر لان العنقاء
ليس مثلام الصفات التي يتصف بها امر في الخارج ٦ ولو قال التي
يحمل على امر حال وجوده في الخارج لكان اولى لان الحمل اعم
من المواطة والاشتقاق لا يقال ان الموجودات الخارجية التي هي
جزئيات حقيقية لا تحمل على شئ فتخرج عنه لانا نقول لا نسلم
دخولها في المعرفة لان المعقولات الثانية والاولى هي المفهومات

٣ وجه التأمل ان عرض
الوجود انما هو في الذهن
لان الوجود مع ان الموجود
النسبة مع ان الموجود
في الخارج
٢ فليزم ارتكاب الجواز
في التعريف
٦ لانه ذائق لافراد

التي تصلح انصافها بالكلية لان الكلام في الكاسب فتأمل ٩ (قوله)
واعلم انهم عدوا لا وجه لتأخير هذا الى هذا المقام لان هذا من نتجة
تحقيق المعقولات الثانية (قوله الشبهة) وهي ايست بموجودة في
الخارج والالكانت لها شبهة اخرى وتسلسل الموجودات الخارجية
فالشيئية المطلقة ليست بموجودة في الخارج بل هي تعرض
لخصوصيات الماهيات في العقل حاصله ان الشيئية لاتعقل الا عارضة
لمعقول آخر كما هو شأن المعقولات الثانية وفيه نظر لان الوجود
قد يؤخذ على الاطلاق غير مقيد بشئ اصل لا معينا ولا ١٠ مما اذ يجوز
ان يلاحظ مجرد اعماده بالكلية فكذا الشيئية ٨ لانها نفس الوجود
او هو ما يؤل معناه اليه لا يقال ان المراد بها ٦ هو النسي المطابق وهو
ليس بموجود في الخارج اذ ليس في الخارج الاشياء مخصوصة
لانا نقول ان طبائع الكليات مطلقا ليست بموجودة في الخارج
سواء كانت معقولات اولى او ثواني فلا وجه للتخصيص ٤ فتأمل
(قوله ونظائرهما كالفهمومية) فالوجود والامكان العام والماهية
والامتاع من المعقولات التي تعقل عارضة في الذهن للمعقولات
الاولى وليس في الخارج ما يطابقها (قوله لان الحيوانية) علة لعدم
الاحتلاج وقدمه من المحشى ان المعقولات الثانية هي العوارض
الذهنية والحيوان المطلق ذاتي لافراد (قوله فان قلت هو)
اي الحيوان جسم طبيعي وهو مفتقر الى المادة وهي الهولي في
الوجودين فيكون محتاجا في التعقل الى المانة لان المادة جزء له ولا ينفى
ما فيه لانه لا يتوهم ان احتياج الكل الى الجزء في التعقل احتياج
العوارض الى العروض فكيف يتصور اسؤل اوله حتى يحتاج
الى الجواب والحاصل ليس للسؤل وجه معقول وهو ظاهر ٩
(قوله كيف تعد من المعقولات الثانية) يعني لا يصح عد شي منها
من المعقولات الثانية لانها يوصف بها امر حال كون ذلك الامر

٩ وجدنا اننا لم نلفظ المعقول
يستعمل في الكل وان الجزئي
المتحقق قد يكون موصلا بعد
الا انه نادر عند
٨ فان قلت ان المحشى لم يقل
ان الشيئية لاتعقل الا عارضة
لمعقول آخر فكيف يد عليه
الابراد قلت بل قالوا كذلك
يضهر هذا باننا لم في سياق
كلامه عند
٦ اي بالشيئية اذ كثيرا ما يذكر
الاخذ ويراد المشتق عند
٤ حاصله ان سلب الوجود
المطلق عن النسي المطلق
ليس في محله لان غيره ايضا
ليس بمقصود فيه فاذا تبين
ان المراد هو الشيئية المطلقة
وقدم تعقلها الا عارضة بهم
عند

موجودا فلا يصدق تعريفها على شيء منها وهذا السؤال للشارح
 البديد للتجريد (قوله في ضمن خصصه) واعلم اولا ان الانسان مثلا
 الذي هو الماهية لا بشره شيء العارضي عن جميع الاعتبارات حتى
 عن قيد الاطلاق له فردان فرد حقيقي موجود في الخارج وهو
 زيد وفرد اعتباري وهو الحصة وهو الكلّي المضاف الى الجزئي
 الحقيقي نحو انسان زيد فالانسان باعتبار صدقه على زيد موجود
 خارجي وباعتبار صدقه على تلك الحصة موجود ذهني لان تلك
 الحصة ليس لها وجود الا في الذهن فاذا تقرر هذا نقول ان الموجود
 له اعتباران الاول اعتبار صدقه على زيد والثاني اعتبار صدقه
 على موجود زيد صدق الاعم على الاخص وبعبارة اخرى صدق
 المطلق على المتعبد فالوجود المطلق بالاعتبار الثاني عارض
 لمعقول آخر في الذهن ومن المعنويات الثانية ايضا واما باعتبار
 الاول فليس منها فلا بد من اعتبار قيد الحسية في التعريف ٦
 (قوله الوحدة) مزج قبيح ٧ ولقد احسن فيما سبق حيث
 لم يذكر الوحدة هناك (قال المنطق قانون) ولا يخفى ان المنطق مسائل
 كثير تضبطها جملة وحدة فباعتبار ضبطها يكون امرا واحدا
 اعتبارا وباعتبار كونها واحدا يكون معرفا فلذلك قالوا قانون
 (قوله لان كل مسئلة) تعليل لقوله بل قوانين واما وجه تعبير
 الشارح عن تلك القوانين بالقانون فاستفاد من قوله وكان فيد اشارة
 آه كما مر (قوله فالمنطق) فالتجريد وهو (قوله باسم ابار)
 فكون في التعريف مجاز (قوله والقانون) والاصل ونضا بطة
 والتماء الزايط مترادفة على ما فاءوا كما مر من القانون فنقد سرياني
 روى اسم الماطر باقتهم يحتل مستطير الكتاب ومسطر الجدول
 واما كان فهو امر واحد يتوصل به الى امور كثيرة فيناسبه المعنى
 الاصطلاحي لانه يتوصل به الى تعريف احوال جزئيات موضوعه

٦ وهذا القيد غير مذكور
 في التعريف فيكون حكما
 بفساد التعريف المستفاد من
 الصفد الكاشفة على مذاقهم
 الصفا الكاشفة الحسية
 والجواب ان قيد الامور
 مقدر في تعاريف الامور
 الاصطلاحية وهو شايع
 فشهته انتفت عن ذكره
 فهذا غاية الاصلاح والله
 اعلم
 ٧ التوفيق
 ٨ لان الوحدة مسببة عن
 الجمل لانفسها

كاسجى وهو اى القانون كالجنس يشمل سائر العلوم الكلية
واحتزبه عن الجزئيات وباقي القيود كالفصل احتراز عن العلوم
التي لا تفيد تميز صحيح الفكر عن فاسده كالتعوى والمعاني (قوله
قضية كلية) خرج بها القضية الجزئية (قوله تستنبط منها احكام
جزئيات موضوعها) خرج بها نحو كل نار حارة فان احكام
جزئيات موضوعها معلومة بالبداهة والمراد بالاحكام الاحوال
لان الحكم قدر ابدى المحكوم به كامر (قوله يتعرف منها) وباب
التفعل يفيد ان تلك الاحكام والاحوال لا تكون بديهية اولية كامر
(قوله القضايا التي آه) اى الفروع والشايع نحو كل فاعل مرفوع
فالفاعل امر كل اى مفهوم لا يمنع نفس نصوره من وقوع الشراكة
فيه وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها وهذه القضية ايضا
امر كل اى قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها
ولها اى تلك القضية فروع وهى الاحكام الواردة على خصوصيات
تلك الجزئيات كقولك زيد فى قال زيد مرفوع وعمر وفى ضرب
عمر ومرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت تلك
القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل وما ذكر من
القانون وغيره اسماء لهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع
المندرجة تحتها فاستخرجها منها الى الفعل يسمى تفريعا وذلك
بان يحمل موضوعها اعنى الفاعل على زيد مثلاً فتحصل قضية
وتجعل صغرى لتلك القضية الكلية وهى كبرى هكذا زيد فاعل
وكل فاعل مرفوع فيتبع ان زيد امر فروع فقد خرج بهذا العمل
هذا الفرع من القوة الى الفعل وقس على ذلك وبهذا انضغ
المقام وانكشف المرام كما لا يخفى على اولى الافهام (قوله يحكم فيها
على اخص من موضوعها) بالاحوال التى هى محمولات فى الفروع
لا بموضوع القضية الكلية واراد بالاخص جزئيات موضوع

٦ اى من تلك القضية الكلية
يد

القضية الكلية التي هي القانون كما مر (قوله بأن يجعل موضوع تلك القضايا) متعلق بیتعرف والاولى موضوعات تلك القضايا محكوما عليها (قوله وهذا هو المراد) والمحشى صرح بالمراد جريا على وتيرة الصناعة اى صناعة التعريف فانها تقتضى ان يذكر في التعريفات ما هو ظاهر الدلالة على المراد ولا يذكر فيها ما هو ظاهر في خلافه ولو قال قضية حلية موجهة كلية اه لكان اولى (قوله امر كللى) اى قضية كلية وقد مر تفصيله (قوله ينطبق على جزئياته) اى يشتمل بالقوة على احكام جزئيات موضوعه فيتعرف تلك الاحكام من الامر الكللى اى من القضية الكلية بالفعل على الوجه الذى مر تقريره (قوله لكن نص رئيس القوم) ولما كانت القضية المذكورة العرفة ساملة بظاهرها القضية الكلية السالبة من الجملة والشرطية الكلية موجهة كانت واسالبة ولم يكن شئ منها فى الاصطلاح قانونا ولم يكن ذلك اى عدم كونها قانونا عرفا ظاهرا نقل عن مقتضى القوم وهو ان سينبأ انها ليست بقانون فى العرف اذا قالت حذام فصدقوها فاذا اوجب اخرجهما عن التعريف فنقول فى توجبه التعريف فالمراد بجزئيات موضوعها جزئيات لها زيادة تعلق وارتباط بتلك القضية بان يتوقف صدقها على وجود تلك الجزئيات اما فى الخارج ان كانت القضية خارجية او فى الذهن والخارج ان كانت حقيقة او فى الذهن فقط ان كانت ذهنية فخرجت السوالب لان صدقها لا يتوقف على وجود الموضوع * فان قلت ان كان المراد انها لا تتوقف على وجوده فى الخارج فهو مسلم والموجهة قد لا تقتضى ذلك فلا فرق * وان قلت انها لا تتوقف فى الذهن فهو ممتنع لان القضية تقتضى الحكم ولا حكم بدون وجود الموضوع فى الذهن لانه لا بد وان يتصور اجراء القضية

٢ بالنصب معطوف على القضية
٣ اى هذه المذكورات
٤ لان حكم الحاكم بعد وجود الموضوع فى الذهن

واطرافها فلا يخرج السالبة * قلت الفرق بين توقف الحكم على الموضوع وبين توقف صدق القضية وتحققها ظ ولا يتوقف صدق السالبة على وجود الموضوع نحو العناء ليس بطائر دائماً فان هذه القضية صادقة مع انتفاء موضوعها وهو ظاهر (قوله السالبة لا تستدعي) اي صدق السالبة لا تستدعي بحذف المضاد وكذلك الكلام في الموجبة والمراد بالاستدعاء في السالبة والموجبة هو استدعاء صدقهما لاستدعاء الحكم فيهما فانه يقتضي وجود الموضوع في الذهن فهو مشترك في الموجبة والسالبة كما مر (قوله والا فالموجبة) اي ان لم يكن المراد بالاستدعاء هو الاستدعاء بحسب الصدق لا يصح قولهم الموجبة تستدعي لان كون الموجبة قضية لا يقتضي وجود موضوعها لان الموجبة الكاذبة نحو العناء طائر قضية حلية موجبة وبالجملة ماهية القضية لا تقتضي وجود الموضوع فالموجبة الصادقة تقتضي وجود الموضوع دون السالبة الصادقة فافترقتا وهو ظاهر (قوله فانه لا موضوع لهما) فخروجهما عن التعريف ظ لا يحتاج الى التأويل كما يدل عليه سوق ٧ كلامه (قوله فالمسائل التي يتزأى) اي واطلاق المسئلة على الشرطية مجاز لكونها دالة عليها والا فالمسئلة بمعنى القاعدة كما مر وهذا التأويل ان كان المراد بالعلوم في كلام الشيخ مطلق العلوم حكيمية ولا يجب وان كان المراد بها العلوم الحكيمية يناسب كما لا يخفى (قوله ان كان المبتدأ آه) فاعل وقع وتأويل ذلك هكذا كل مبتدأ مستعمل على ماله صدر الكلام واجب التقديم على الخبر وكل منفصل واقع في الكلام عند تعذر المنصل (قوله فثأول) هكذا في السخنة المعول عليها وغيرها صوابه فثأولة (قوله هذا) فصل خطاب (قوله سميت هذه القضية) ولما فرغ عن تحريرها وتمييزها من بين القضايا وصارت المسماة ظاهرة بتميزة عما عداها اشار الى وجه التسمية بالقانون وما ارادفه

٧ لان الاستدعاء من السوق
ان لا يحتاج مشترك
٨ والظاهر هو الشق الثاني
حيث قالوا ان الطبيعية
لا تستعمل في العلوم وقالوا
المراد بالعلوم العلوم الحكيمية
علا

لان القانون حين النقل اليها مجاز فلا بد من بيان العلاقة وان كانت حقيقة عرفية بعد ذلك واسار ايضا الى ان لها اسما غير كما مر خبرمرة واعلم ان تسمية تلك القضية بالقانون وما يرافقه انما هي باعتبار هذه الصلاحية فتكون من الامور التي اعتبرها فيها الاضافة وان نسبة الفروع الى الاصول تشبه نسبة الجزئيات الى كلياتها المحمولة عليها فان الانسان مثلا يتناول زيد او عمر او غيرها يحمل عليها وقولنا كل انسان حيوان يشتمل بالقوة على احكامها واما المقدمات الكلية التي تستنتج منها احكام على ما يساوي موضوعاتها او على ما هو اعم منها فلا تسمى بالاصطلاح اصولا بالقاس الى تلك النتائج وان كانت مبدأ لها (قوله فهو قانون يعرف) اي فاذا علمت معنى القانون فالمنطق قانون يعرف به الخ فالقانون بمنزلة الجنس والباقي بمنزلة الخاصة فيكون هذا التعريف رسما له فيكون معلوما بالتعريفين فيحصل اكل تميز عماءه فيحصل زيادة البصيرة لان العليين خير من علم واحد كما لا يخفى (قوله يعرف به) اي يعرف بالمنطق ولا يكتفي في تلك المعرفة بديهية العقل لانه لو كفى لايقع الخطأ عن العقلاء الطالبين للصواب الهاربين عن الخطأ والاضطراب واللازم ظاهر البطلان لاختلافهم في المطالب بل لاختلاف الفكرين الصادرين عن شخص واحد في زمانين فان العاقل المفكر اذا قنن عن احواله وجد نفسه يعتقد امورا متناقضة بحسب اوقات مختلفة اي يفكر في وقت ويعتقد حكما ثم يفكر في وقت آخر ويعتقد حكما آخر متناقضا للحكم الاول فالوقتان انما هو للفكرين واما التيجتان فمستلزمان على اتحاد الزمان المعبر في التناقض والى هذا اشار بقوله اذ لا تكفي الفطرة (قوله بالفعل ومفصلة) معطوف على قوله بالفعل اي يعرف معرفة حاصلة بالفعل ومفصلة فتأمل ٩ واعلم ان المحشى حل الفكر على الامور المرتبة فتكون

٩ لانها لا يطلق عليها هذه الاسامي الا بالقياس الى الفروع
٩ وجد التأمل انه معطوف في الحقيقة على المنطق ففي وصف المعرفة بالمفصلة نوع خفاء اذ الجبل والفصل هو العلوم

الافكار الجزئية داخله تحت موضوع الفن دخول الجزئي تحت
 الكلي نحو القياس المركب من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية
 فاذا ورد على المفكر الناظر قياسا واحدا بعينه وكانت الحاجة
 ماسة الى تمييزه عن الخطأ يقول هذا قياس كذا وكل قياس كذا
 ينتج فهذا ينتج فهذا القياس معلوم بالقوة في ضمن القاعدة اجبالا
 لكونه فردا من افراد موضوعه فاذا علم بهذا الوجه يكون معلوما
 بالفعل فيكون علمه خارجا من القوة الى الفعل فتحصل المعرفة
 المفصلة وقس عليه الباقي (قوله لكون الفكر المطلق) حلة لقوله
 يعرف اي الفكر الكلي بمعنى الامور المرتبة موضوع الفن والافكار
 الجزئية داخله تحتها فاذا مست الحاجة الى المعرفة يؤخذ صغرى
 سهلة الحصول فيركب قياس منتج للمطلوب كما مر (قوله موضوعا
 لتلك القضايا) فيه نظران موضوع المسائل قد يكون الاعراض
 الذاتية ونوعها كما مر فتأمل (قوله وضبط الانظار الجزئية) ولما
 اشعر الكلام ان الغرض من البحث عن احوال الانظار الكلية
 معرفة احوال الانظار الجزئية كان مظنة ان يقال ان القوم لم لم
 يهتموا عن احوال الانظار الجزئية المقصودة بالذات اجاب بان
 البحث عنها على الوجه الجزئي ممنوع لعدم تناهيها لان المواد
 النظرية عبر متاهية كما لا يخفى (قوله متعسر) يشعر امكان البحث
 عنها وهو ليس كذلك فالوجه اسقاطه من البين كما اسقطه سيد
 المحققين (قوله بل لعدم تناهيها) اي لعدم وقوفها عند حد كما
 يقتضيه التعليل فلو فرض عدم التلاحق لوقفت وفيه نظران
 البحث انما هو عن افراد الفكر مطلقا وتلك الافراد غير متناهية
 لشمولها الوجود والمعدومة على ان النفوس على قاعدتهم غير
 متناهية ومطالبهم كذلك فالتعذر مقطوع به فتأمل (قوله
 والاشخاص) اراد بها المفكرين ولو حذفه لكان اولي (قوله

فالمقصود الأصلي آه) فإذا علم مما مر أن الأفكار الكلية وسيلة
إلى معرفة الأفكار الجزئية علم أن المقصود الأصلي معرفة آه (قوله
أذهى المقصود للناظر المفكر) ففيه نظر لأن فيه شائبة المصادرة
وفيه استدراك أيضا لأنه علم مما مر (قوله لكن لما لم يفسر للقوم)
بل لما لم يمكن البحث (قوله وعدم كفاية الفطرة الانسانية بذلك)
عطف العلة على المعلول (قوله موضوعها) الأولى موضوعاتها
(قوله واثبتوها) أي لموضوعها فالضمير راجع إلى الموضوع
باعتبار أن المراد به الموضوعات لأن لكل قضية موضوعا وأراد
بالإثبات مجرد حل الأحوال والأعراض الذاتية لا البيان بالليل
كما هو المتبادر (قوله فصارت قضايا كسبية) أي فصارت تلك
القوانين كسبية وهذا بناء على الأغلب فصححة الأفكار الواقعة
في اكتساب القوانين بما ذا تعلم وفيه نظر آخر لأن كونها كسبية
ليس بمرتبة على الإثبات بل الأمر بالعكس فتبصر (قوله من
حيث أنها موصلة) أيضا قريبا أو بعيدا أو أبعد فأريد به مطلق
الإيصال لا الإيصال بالفعل كما مر (قوله ليتوسل) متعلق بوضعوا
(قوله فجاء المنطق) أي فصار المنطق قواعده (قوله فكل فكر
لا يتزن بهذا الميزان) تفريع على ما ذكر من قوله يتعرف منها
صححة الأفكار الجزئية (قوله لا يتزن) على صيغة المبني للمفعول من
أثزنه إذا وزنه لنفسه (قوله فهو فاسد العيار) والعيار هو الوزن يقال
ذهب صحيح العيار إذا كان جيدا في نفسه خالصا عن العش وفسد
العيار إذا كان بخلافه ثم الأولى أن يقول بدله يبرز في معرض البطلان
* ثم أعلم أنه إن أراد أن الأفكار الصحيحة مستفادة من تلك القوانين
باسخراجها عنها كما يدل سياق كلامه عليه فهو ممنوع لما صدر
من أئمة الدين من الأفكار الصحيحة من غير استعانة منها وهو
ظاهر وإن أراد أن الأفكار الصحيحة يجب أن تكون

٦ راجعة السبب

موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرضت عليها كانت مندرجة تحتها
وتلك منطبقة عليها فهو مسلم لكن لا يثبت احتياج جميع الناس
حيث قد مع ان ذلك هو المدعى اذ كل حزب بما لديهم فرحون
والحق ٧ ان الناس اصناف ثلاثة اصحاب النفوس القدسية ٩ واصحاب
البه ٣ والمتوسطون والكلام في المتوسط فتأمل ٦ (قوله فالمنطق
وان وضعت) تصریح بما علم في ضمن قوله فكل فكر لا يترن وتأتي
الضمير باعتبار القوانين والاولى وان وضع (قوله للعلوم الحكمية)
القياس في لغة الحكمية تسكين الكاف لكن المستعمل تحريرها بالفتح
كا في الارضية (قوله فان وقع بدونه) تصریح بان صحة كل فكر
موقوفة على استكمال المنطق وقد عرفت ما فيه ٢ (قوله فرمية من غير
رأى) او كحد او اذ المجوز (قوله ومن ههنا تطابقت الاراء)
اي من توقف معرفة صحة كل فكر على المنطق حكم الفصول
الاعلام بوجوب معرفة المنطق اما فرض عين لتوقف معرفة الله
عليه كما ذهب اليه جماعة واما فرض كفاية لان اقامة سماع
الدين يحفظ عقائده لا يتم الا به كما ذهب اليه آخرون على ما في
شرح المطالع وحاشيته قيل المنطق نعم العون على ادراك العلوم
كلها اذ هو آلة ما صحة عن الخطاء فيها ولذا سماه ابو علي خادماً
العلوم وسماه ابو نصر رئيس العلوم باسرها لنفاذ حكمه فيها
فيكون رئيساً حاكماً عليها وكلاً للنظرين صحيح كما ترى على ما قال
سيد المحققين في حاشية المطالع ايضا لو تم التوقف لكان التشارك
آماً وهو يحتاج الى الثقل عن الفقهاء والظاهر انهم لا يقولون
بتوقف علم الدين على علم الفلاسفة فتأمل (قوله والفكر)
ويراد به النظر ٤ (قوله عند المتقدمين) اتفق العقلاء على
ان الفكر والنظر فعل صادر عن النفس لا استحصال المجهولات
من المعلومات ولا شك انا اذا اردنا تحصيل مجهول مشهور به

١ فان التوحي من عند الله
بالقول القدسية لا يحصل
العلوم بالنظر على ما قال سيد
المحققين لا ينقل من
٢ لان الابه لا ينقل من
النسب الاول
٦ وجه التامل ان الاحتياج
في جميع انظار المتوسط غير
نايت لان صحة بعض الانظار
نايت لا الاحتياج في الجملة
بدبى فالاحتياج فيه
نايت لا تراعى فيه
٢ من السؤال والجواب
٤ في المشهور قال بعضهم
الفكر هو الانتقال المذكور
والنظر هو ملاحظة العقولات
الواقعة في الانتقال
لاستماع طلب المجهول بالمطلق

من وجه انتقلت النفس منه وتحركت في العقولات حركة هي
من باب الكيف الى ان تجد مبادئ هذا المطلوب ثم تحرك في تلك
المبادئ على وجه مخصوص وتنقل منها الى المط فهناك انتقالان
ويلزم الانتقال الثاني ترتيب المبادئ فذهب المحققون الى ان
الفعل المتوسط بين المعلومات والمجهولات في الاستحصال هو
مجموع الانتقالين اذ به يتوصل من المعلوم الى المجهول توصلا
اختياريا للصناعة فيه مدخل تام فهو الفكر واما الترتيب المذكور
فهو لازم له بواسطة الجزء الثاني وذهب المتأخرون الى ان الفكر
هو ذلك الترتيب الحاصل من الانتقال الثاني لان حصول
المجهول من مبادئه يدور عليه وجودا وعدما واما الانتقالان
فهما خارجان عن الفكر الا ان الثاني لازم له اذ لا يوجد بدونه
قطعا والاول لا يلزم بل هو اكثرى الوقوع معه فالزاع ١٨ انما
هو في اطلاق لفظ الفكر لا بحسب المعنى ٧ ومختار الاوائل اليق
بهذه الصناعة والحركتان مختلفتان في المسافة لكن تنتهي الاولى
مبدأً للثانية ومبدأً الاولى تنتهي للثانية وان اختلف
الجهة فالحركة الاولى تحصل المادة اي ما هو بمنزلة
المادة اعني مبادئ المط التي يوجد معها الفكر بالقوة والثانية
تحصل ما هو بمنزلة الصورة لان الفكر عرض لامادة له ولا صورة ٩
علي ما قال سيد المحققين (قوله حركة) اي للنفس من المط (قوله
مناسبة) لانه كما لا يتوصل الى كل مطاوب في الخارج بكل شيء
الابتناسب فانه يتوصل الى حرارة الماء با تاردون الزاب كذلك
لا يتوصل الى المجهول التصوري المعين بكل شيء من التصورات
وكذلك الكلام في المجهول التصديقي بل لابد من المناسبة وهو ظ
(قوله ونهايتها حصول المبادئ) وحركة من المبادئ وفيه نظر
لان الحركة الثانية واقعة فيها وقد عرفت ان تنتهي الاولى مبدأ

٣ اي الانتقال الثاني فان
الترتيب ياتيه
٤ اي الانتقال الثاني لا يفت
٥
٦ عن الترتيب
٧ اي الانتقال الاول لا يلزم
٨ الترتيب
٩ لانه يجوز ان يكون
١٠ لانه يجوز ان يكون
١١ المبادئ حاضرة في ترتيب
١٢ المبادئ بدون
١٣ الذهن تلك المبادئ بدون
١٤ الانتقال الاول
١٥ اي نزاع المتقدمين
١٦ والآخرين
١٧ لان الانتقالين والترتيب
١٨ لا خلاف بينهم فيها
١٩ لان المادة والصورة من
خواص الجوهر

الثانية فتأمل ٩ (قوله وعند المتأخرين) أي عند جمهور المتأخرين
 (قوله اللازم للحركة الثانية) أي الفكر موضوع باراء الترتيب
 المذكور اللازم للانتقال الثاني عندهم * فإن قلت هذا مخالف لما مر
 في كلام السيد السند قدس سره من أنه جعل الانتقال الثاني لازما
 للترتيب * قلت قد مر فيه أيضا أنه قال الترتيب الحاصل من الانتقال
 الثاني فهذا صريح في أن الانتقال الثاني منشاء الترتيب فالترتيب لازم
 الثاني فهما متلازمان (قوله لكن ذهب الامام الرازي) أي
 ذهب الامام من المتأخرين ولذا قال لكن ٨ بطريق الاستدراك (قوله
 هو الامور المرتبة) أي القضايا بناء على ما اختاره من امتناع الكسب
 في التصورات * واعلم ان السيد السند قال في شرح المواقف عرف
 أي الامام النظر بترتيب تصديقات يتوصل بها إلى تصديقات آخر
 انتهى * لا يقال الكلام في الفكر لا في النظر وقد قال الامام في المحصل
 الفكر المفيد للعلم موجود انتهى فالفيد هو الامور المرتبة * لانا نقول
 لازم ذلك لان النظر المفسر بالفكر بوصف بالافادة وهو ظاهر
 فتفسير الامام بذلك ممنوع وقد قال السارح في فصول البدائع
 في تعريف النظر قيل النظر هو الفكر الذي يطلب به علم او ظن
 وعند الآخرين الامور المرتبة بجعل المصدر بمعنى المفعول وازدادة
 الصفة إلى موصوفها انتهى وهو المنقسم إلى الجلي والحقى فعلى
 تقدير تسليم تفسير الامام به انفراده به ممنوع وكذلك دعوى عدم
 التلق بالقبول ممنوع ايضا وقد قال الامام في شرح الاشارات والناس
 اختلفوا في تفسير الفكر هل هو نفس الانتقال من هذه الضروريات
 إلى الضروريات او حالة منفصلة عن ذلك الانتقال مقتضية له وللفظ
 الكتاب كأنه يشعر بان هذا الفكر امر مغاير للانتقال مقارن له
 حاصل معه والاقرب ان الفكر ليس هو الا ذلك الانتقال انتهى
 وقد نقله السيد السند قدس سره ايضا في حاشية المطالع فهذا نص
 في ان الفكر ليس بمعنى الامور المرتبة حقيقة بل مجازا فان اطلاقه

٩ وجه التأمل انه يمكن
 التوجه بحذف المضاف
 أي حصول آخر البادى ثم
 حركة منه في البادى إلى
 المطلوب
 ٨ لان كلمة لكن لدفع التوهم
 الناشئ من الكلام السابق
 فكلمة لكن افادت ان
 الامام معدود من المتأخرين
 بل هو رئيس لهم
 ٧ ولذا قالوا انظر
 في هذا العلم

عليه شائع كما طلاق النظر عليه صرح به المولى حسن الفسارى
 في حاشية المواقف فا ذكره في شرح الاشارات يدل على سياق
 كلامه على انه المختار عنده لانه قال والاقرب في نقل اختلاف الناس
 وما يوهمه من عباراته من انه الامور المرتبة اذا ثبت فيجب تأويله
 فتبصر وبالله التوفيق (قوله لم يتلقوه بالقبول) لان الفكر مصدر
 فهو امر قائم بالفكر وفيه نظر لانه لامشاحة في الاصطلاح فدعوى
 عدم موافقة احده ممنوع لما مر من النقل عن الشارح ٨ (قوله وان
 وافق القول باشتال التعريف) اى وان وافق كلام الامام هذا
 القول موافقة ظاهرة والا فالقول المختار موافق ايضا كما لا يخفى وانما
 كان كلام الامام اوفق لان اشتال الفكر على قوله المادة والصورة
 ظاهرة لان الامور مادة الفكر بها كان الفكر بالقوة وبالهئية ٩
 الاجتماعية كان بالفعل واما على قول القوم فغير لان نفس الحد
 المخصوص الغير الموجود البسيط لا يتصور له مادة وصورة اذ هما
 يتصوران في المركب الا باعتبار متعلقه وهو الامور المرتبة والمراد
 باشتال التعريف عليها ان المعرف يعرف بمحمولات مأخوذة بالقياس
 الى العلة لا بالعلل انفسها فانها مبانة للعلول كما لا يخفى (قوله وصحته
 استلزامه) فالفكر والنظر ينقسم الى صحيح وهو الذى يؤدى الى المطلوب
 وقاسد يقابله اى لا يؤدى الى المطلوب فالصحة والفساد وصفان
 خارجان للنظر حقيقة لا مجازا على ما في المواقف وشرحه ولا شك
 ان الاستلزام لا ينفك عن الصحة في الوجود اما كونها عينه فم لان
 الاستلزام يدور على الصحة وجودا وعدما فهو غيرها (قوله وهو منوط
 بصحة المادة والصورة) ٧ اى الاستلزام حاصل بسبب صحتهما اما في
 التصورات فكل ان يكون المذكور في موضع الجنس مثلا جنسا
 لا عرضا عاما وما وقع في موضع الفصل فصلا لا خاصة وفي موضع
 الخاصة خاصة شاملة بينة واما في التصديقات فكل ان يكون
 القضايا المذكورة في الدليل مناسبة وصادقة قطعاً او ظناً او تسامياً

٨ من قوله وعند المتأخرين
 ٩ فالامور تجري
 المادة والهئية الاجتماعية
 العارضة لها تجري
 الصورة المركب منها
 ٦ جواب سؤال مقدر مقرب
 ان العلة مبانة للعلول
 والتعريف بالبيان لا يصح
 ٧ فقيه تصریح بالتعريف

اما صحة الصورة فخاصة باعتبار الشرائط المعبرة في ترتيب المعارف
والادلة فصحة الفكر حاصله بسببهما معا (قوله اذ لو فسدنا) حاصله
ان فساد الفكر يحصل بفسادهما معا او بفساد احدهما وهو
ظاهر (قوله لم يستلزم الخط) فاذا فسد المادة مثلا لا يستلزم المطلوب
فيه نظر لان قولنا زيد حمار وكل حمار جسم فزيد جسم لاشك
في استلزامه فتأمل (قوله وصحة المادة) قدم الكلام في صحة المادة
والصورة (قوله كونها متناسبة) اي بعد كونها صادقة فتأمل (قوله
بالقياس الى الذكي والفجي) ولما كان العلوم بالقياس الى الاذهان
متفاوتة الحصول بحسب التعلم والحدس والنظر كان الاحتياج
الى المنطق يتفاوت بحسب التفاوت فمن كان تعلمه او حدسه اكثر
كان احتياجه اقل ومن كان فكره اكثر كان احتياجه اوفر فتأمله
العبارة من تسوية الناس في الاحتياج اليه فليس بمقصود فتأمل
(قوله طوبى آء) وقد جرت العادة على المبالغة في المدح فطوبى
لمن كان له حظ اوفر في العلوم النافعة ٩ ومباذرها (قوله ينساقان)
اي ينجران الى معرفته برسمه حاصل الكلام ان التصديق بغاية
الفن والتصديق بالموضوعية اذا قدما يستفاد من كل منهما بادي
تصرف تعريف الفن وقد يعكس الامر فيقدم التعريف المأخوذ
من الغاية ويقدم التعريف المأخوذ من الموضوع فيستفاد منهما
التصديقان اي التصديق بغاية العلم المترتبة عليه والتصديق بموضوعية
الموضوع فيحصل الاستغناء عن التصريح بهما كما وقع في الكتاب
فلا يتوهم ان العادة قد جرت بتقديم الامور النيرة معرفة العلم
المشروع فيه بتعريف واحد ففي هذا الكتاب وقع تقديم تعريفات
ثلاثة ولم يوجد تقديم التصديق بالغاية وتقديم التصديق بموضوعية
الموضوع وحاصل الدفع ان العادة انما جرت على التقديم مطلقا ٧
لاعلى التصريح بهذه الامور كما مر من التقل عن الشارح العلامة
(قوله اراد الشارح) جواب لما اى قد اراد (قوله في التعريف

٩ اي التفسير والحدس
والفقه وعلم العقائد الدينية
ولا ينك في احتياجها الى
المنطق فهما ونحوهما بالنسبة
الى النفوس المتوسطة كما لا يخفى
على الذكي النصف
٧ اي سواء كان التعريف
واحدا او اكثر وسواء كان
كل من الامور مصرحاً به او لا

الاول) ويجوز ان يكون المراد بالاول شعور المسائل بالتعريف
 فأنل ٧ (قوله باعتبار الجهة الواحدة الذاتية) هكذا في النسخة
 المعول عليها وصف الجهة بالوحدة الذاتية مسامحة طاهرة
 وحق العبارة جهة الوحدة الذاتية وهو ظاهر (قوله على المذهبين)
 وقدم ان موضوع المنطق عند اكثر المتأخرين المعلومات
 المذكورة وعند المحققين المعقولات الثانية المذكورة (قوله اي
 التصديق) فالمراد بالعرفه التصديق الخاص الذي له تعاقب به
 لا تصور الموضوع فان المتبادر من العلم المتعلق بالمفرد هو التصور
 الساذج فنبه على المراد (قوله حيث حصل من التعريف)
 تعليلية وبيان لوجه الاندراج وحاصل الكلام ان من علم
 مفهوم الموضوع ومفهوم الغاية اصطلاحاً فافهم من التعريفين
 موضوع المنطق ويصدق بان موضوعه هذا على مذهب وذلك
 على مذهب آخر فلما كان افهام ذلك سهلاً على المتصور بمفهوميهما
 قال اندرج مبالغة ٤ في مدخلية التعريف فيهما (قوله مقدمة)
 هي الصغرى (قوله ان المعلومات) ناظر الى مذهب اكثر المتأخرين
 كما مر غير مرة (قوله او المعقولات الثانية) ناظر الى مذهب
 المحققين من القدماء وبعض المتأخرين كما مر كذلك قوله ولنا مقدمة
 معلومة من الخارج ٣ هي الكبرى فالتصديقان المذكوران
 معلومات من الدليل المركب منهما لا من التعريف والكبرى معلومة
 من خارج لا من عبارة الشارح واما الصغرى فمعلومة من عبارة
 التعريف (قوله فيحصل من هاتين المقدمتين) فتركيب انقياس
 هكذا ان المعلومات او المعقولات الثانية على الوجه المذكور
 ما يبحث في المنطق عن اعراضها الذاتية وكل ما يبحث في العلم عن
 احواله فهو موضوعه فهذا موضوع المنطق (قوله التصديق
 بموضوعية موضوع المنطق) وههنا تصديقان متلازمان مثلاً
 لو قلنا الكلمة الواقعة في التراكيب العربية موضوع النحو بالعكس

٧ وجه التأمل ان ما فيه
 البصيرة هو العلوم بالذات
 وبواسطة يكون العلمان
 المفيدة بايها فوجب تقديمها
 اما المجموع من الفيد والمقاد
 او الفساد فلي هذا يا سب
 تقديم الشعور فتبصر
 ٦ لما مر من ان الجهة ليست
 نفس الوحدة
 ٤ والا فكل منهما مستفاد من
 الدليل المذكور كما سيجي
 ٣ والمقدمة الاولى مستفادة
 من التعريف

حصل هناك تصديقان وليس احدهما عين الآخر لان العكس لازم الاصل واللازم غير المنزوم والموضوع في التصديق اللازم عن الدليل المذكور محمول لاموضوع وعبارته لا تنلوعن المسامحة حيث لم يفرق اللازم من الدليل عن لازم اللازم فتبصر (قوله فالتصديق بهلية ذات الموضوع) اى اذا كان التصديق المعدود من المقدمة هكذا علم ان التصديق المعدود من اجزاء العلم هو التصديق بوجود ذات الموضوع مثلا بوجود الكلمة فانه لا بد من هذا التصديق ايضا لان ثبوت الشئ للشيء فرع ثبوت المبتله فان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا فلا بد من تصديق وجود موضوع المنطق في الذهن لان قضايا المنطق كلها ذهنية كما مر ولوقال واما التصديق بوجود الموضوع فن اجزاء العلوم لكان اولى (قوله من اجزاء العلم) وهى ثلثة المسائل والموضوع والمبادئ اما المسائل فهى المطالب التى يبرهن عليها فيه اى فى العلم ان كانت كسبية وهى الاغلب والموضوع ما يبحث عن اعراضه الذاتية كما مر اما المبادئ فهى التى يتوقف عليها مسائله وهى تصورات فهى حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية او تصديقات فهى اما علوم متعارفة واما اصول موضوعة واما مصادرات وسيجى اطلاقات المبادئ (قوله وتصور مفهوم الموضوع) اى مفهوم هذا اللفظ (قوله لكونه موضوع تلك القضية) اى لكونه من مقدمة السروع على وجه البصيرة فتدبر (قوله فههنا موراربعة) شان من التصديق واثان من التصور (قوله ربما يقع بينها) اى بين الامور يعنى يقع الاستبانه بين الاولين وبين الاخيرين انشهور المراد تسامح فى العبارة (قوله اذ حصل منه) اى من التعريف اى فهم من التعريف الثالث ان من راعى قواعد الفن سلم عن الخطا فى الفكر فترتب عليه معرفة صحة الفكر وفساده فهى العاصمة عن الخطا بشرط

٧ فيه اسارة الى ان المنطق ليس بعاصم بنفسه بل بشرط الدلالة وهو ظاهر

المراعاة فالغاية هي المعرفة او العصمة والثاني هو المشهور كما سيجي
والاول هو الظاهر من اللفظ فان شئت طبق على المشهور لانها
متقاربان كما لا يخفى (قوله وكل ما يترتب) وقد عرفت ان الغرض
والعلة الغائية اخص من الفائدة والغاية والكلام في الاخص
لا في الاعم كما يشعر به العبارة فتأمل ٩ (قوله مقدمة كلية) هي
صغرى الدليل وفي كونها كلية نظر لان الموضوع في هذه القضية
هي الطبيعة الكلية لان غاية المنطق امر واحد وكذلك موضوعه
فتكون تلك القضية بمنزلة الشخصية نعم الموضوع في نفسه
كلى الا انه ليس الحكم على افراد فتأمل (قوله لانه بمجرد التعريف)
كما يوهمه ظاهر اللفظ (قوله على ان ذلك مما لم يسم آه) فلا محذور
في اكتساب التصديق من التصور لانه يجوز وهذا كله دفع
سؤال مقدر وهواه يلزم اكتساب التصديق من التصور وهو
محال فالجواب الاول بمنع الملازمة ٦ والثاني تسامى يعنى سلبنا
انه يلزم نقول لانسلم الامتناع وهذا ولو قرر السؤال انه يفهم من هذا
الكلام انه اكتسب التصديق من التصور وجوازه غير معلوم
لا يتم الجواب الثاني وهو ظاهر فتأمل ٣ (قوله يذكرون) لارتباطه
في الجملة بالفرن سواء كان من المقدمات التي يتوقف عليها الشروع
فيه على وجه كمال البصيرة ووفور الرغبة في تحصيله بحيث
لا يكون عبثا عرفا او في نظره اولم يكن (قوله ما يسمونه بارؤس
التمانية) الاول التسمية وهي عنوان العلم وكأن المراد منه تعريف العلم
برسمه او بيان خاصته من خواصه ليحصل للطلاب علم اجبالى
بمسائله ويكون له بصيرة في طلبه والثاني الغرض من تدوين العلم
وتحصيله اى الفائدة المترتبة عليه لئلا يكون تحصيله عبثا في نظره
والثالث المنفعة ٢ اى ما يشوقه الكل وهي الفائدة المعتد بها بالنسبة
الى مشقة تحصيله لئلا يعرض له فتور في طلبه وتحمل تعب

(فيكون)

٩ وجه التأمل ان المقام قرينة
على ان المراد هو الاخص
٦ والسندان ذلك حاصل من
الدليل لا من التعريف
٤ لانه لم يسم البرهان على ذلك
٣ وجه التأمل انه قد تقرر ان
وقوع ذلك غير معلوم وان
لم يسم البرهان على امتناعه
فالتعريف الثاني اول [٦] من
الاول لان جزم المسائل
[٦] الامتناع على الوجه الاول
بالامتناع تعريف السؤال
من وجهى مجرد الدعوى بلا دليل وهو
مجرد الدعوى بلا دليل وهو
وان جاز المسائل لا يخلو
لا مذهب له الا انه لا يخلو
عن ضعف مع وجود الوجه
السالم

فيكون عبثا والرابع تعيين المؤلف ليضمن قلبه في قبول كلامه
بالاعتماد عليه سيما اذا كان مارفا للحق بالرجال والمرضى هو
العكس عند ارباب التحقيق والكمال والخامس انه من اى علم هو
اى من اليقنيات او الظنيات من النظريات او من العمليات من
الشروعات او غيرها ليطلب ما يليق به من المسائل المطلوبة
ومن المقدمات والسادس انه في اى مرتبة هو اى بيان مرتبته
فيما بين العلوم اما باعتبار عموم موضوعه او خصوصه او باعتبار
توقفه على علم آخر وعدم توقفه او باعتبار الاهمية والشرف ابقدم
تحصيله على ما يجب او يستحسن تقديمه ٧ عليه ويؤخر تحصيله
عما يجب او يستحسن تأخيرها عنه والسابع الانتهاء التعليمية وهى
امور مستحسنة في طرق التعليم احدها التقسيم وهو التكثير من
فوق اى من اعم الى ما هو اخص منه كما في تقسيم الكلى الى الجزئيات
وثانيها التحليل وهو عكس التقسيم اى التكثير من الاخص الى ما هو
اعم منه كتحويل زيد الى الانسان والحيوان وتحليل الحيوان الى
الجسم وثالثها بيان التحديد اى ايراد حد الشئ ورابعها بيان
البرهان اى الطريق الموصل الى الوقوف على الحق والعمل به وانما
ذكرناها ازا حجة للدغدغة عن ارباب التحصيل اما الحصر فاستقرائى
فن وجد امر آخر وراء ذلك فليذكر ومن ترك فلا بأس عليه
لانه امر استحسنى وبالله التوفيق (قوله اراد الشارح) اى
ذكر الشارح واحدة وهى القسمة دون ما عداها اختصارا
وفيه تأمل لان الاول والثانى بل الثالث مذكورة (قوله ثم نقول)
معطوف على مقدر قبل اعلم فكانه قال نقول اعلم ان آه ثم نقول
لما كان الغرض آه اما عطفه على نقول المذكور فلا يخلو عن كدر
لانه لا ينفرد على ما قبله (قوله من تدوين المنطق) قدر المضاف
لما من ان الغرض ما كان باعنا على اقدام الفاعل على الفعل

٢ والفرق بين الثانى والثالث
ان الاول يصح به الشروع
مثلا لو علم ان قاعدة المنطق
العصية في باب القول الشارح
يصح ويكون باعتبار تحصيله
الا انه عبث في العرف
والباعث له هو العصية في باب
القول الشارح والقياس هو

٧ اى تقديم العلم الشروع فيه
وهو فاعل يجب وينحسن
بطريق التازع وضمير عليه
راجع الى ما الموصول

والمنطق بجميع معانيه ليس من قبيل الافعال ١ (قوله معرفة
 الناظر) فهذا كما انه غرض للتعليم غرض للتدوين ايضا وما اشهر
 من ان الغرض هو العصمة لا بنا فيه ايضا لانهما متلازمان فهو
 امر اعتباري (قوله حين النظر) ظرف للوارد ويجوز كونه ظرفا
 للمعرفة كما لا يخفى على اهل المعرفة (قوله في مبادئ معينة) نحو
 الحيوان الناطق والعالم متغير وكل متغير حادث والنظر فيها ترتيبها
 (قال اما لتحصيل الجهولات) هذا الترديد على قول الجمهور
 لان التصورات كلها بدئية عند الامام فلا اكتساب عنده الا
 في التصديقات وما قال مولانا داود في حاشية شرح التسمية
 من انه تشكيك من الامام ليس بمذهب فهو تشكيك منه في المسلم
 الثابت لان الامام صرح بذلك في كتبه قال في المختص وعندي
 ان تشكيكها من التصورات غير مكتسب لوجهين الى آخر
 ما قال فهذا محجوب منه اذ بمجرد التضمن كيف حله على التشكيك
 لانه لو تعلق نظره الى نصوص الامام لا يقع في ادنى شبهة
 في مذهبه وقد صرح بكون ذلك مذهب الامام سيد المحققين
 في شرح المواقف كما مر واعلم ان الجهل قد يكون بسيطا
 وهو عدم العلم وقد يكون مركبا وهو ان يحصل مع عدم العلم
 اعتقاد مضاد له وكل واحد منهما مقابل للعلم الا ان الاول
 يقابل تقابل العدم والملكة والثاني يقابل تقابل التضاد وهم
 ارادوا ههنا بالجهول المجهول بالجهل البسيط لا الجهل المركب
 فان صاحب الجهل المركب يستحيل ان يطلب العلم لانه يقتضيه
 ان العلم حاصل له ومع هذا الاعتقاد لا يمكنه الضلب وبالله التوفيق
 (قوله من جهة التصور) لقائل ان يقول لما اذا قاسوا المجهول
 على العلوم في انقسامه الى القسمين ولم يقولوا المجهول قد يكون مجعول
 التصور وقد يكون مجعول التصديق والجواب انه قد مر ان
 المراد بالجهل الجهل البسيط وهو امر عدمي فلا يمكن ايراد القسمة

١ لانه اما المسائل النصوصية
 واما التصديقات بها عن
 الادلة واما الملكة الحاصلة
 من تكررها على ما هو
 المشهور وكل منها ليس بفعل
 اما الاول فظاهر واما الثاني
 فلانه من قبيل الكيف
 وكذلك الثالث
 ٢ هذا ايراد على المقام لا على
 قوله من جهة التصور

مقاصد ولان المقابلة بالمبادئ تفوت حينئذ (قوله بالواقعها) من
الجمعية والشرطية واقسامهما (قوله اي العكسان) انعكس
المستوى وعكس النقيض (قوله ولو ازم الشرطيات) اي الشرطيات
اللزومية والمراد بالمتفصلة في هذا الباب العنادية فحق صدق الزوم
الكلّي بين امرين يصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللزوم فلا
نحو اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يوجد النهار (قوله وسميتم)
اي سميت تلك القضايا احكام القضايا اي احوال القضايا لاستمرارها
احوالا واحكاما فيقال القضية آه (قوله باعتبارها) اي باعتبار
العكس والنقيض والوازم فيجعل مأخذ الاحكام عين الاحكام
(قوله انعكس) او منعكسة الى موجبة جزئية (قوله وانما افردتها
بالذكر مع اندراجها) اي وانما افرد الشارح العلامة الاحكام التي
هي القضايا ايضا مع دخولها تحت القضايا للتنبيه على اذهم جعلوا
الاحكام في باب مستقل وانما جمعها الشارح لاشتراكها في كونها
مباديا وفيه نظر لان الاندراج انما يتم اذا كان المراد بالاحكام هي
القضايا وليس كذلك فتأمل (قوله اراد التنبيه على ذلك) اي
على كون الاحكام المذكورة في باب مستقل (قوله فاحد اقسامه)
اي اقسام الفن المباحث المتعلقة بالقضايا واحكامها اما القضايا
واحكامها انفسها فهي المبادئ كما مر غير مرة (قوله اي الموضوعات
الذكرية) بكسر الذا في هذه المباحث انواع القضايا واحكامها
فانه يقال مثلا انعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ونقيض الموجبة
الكلمية سالبة جزئية وهذا مبني على ان المراد بالاحكام القضايا التي
تجعل موضوعات في المسائل ٨ لا احوال كما زعمه المورد (قوله
فلا يرداه) اي اذا كان المراد بالاحكام القضايا التي هي المأخذ لتلك
الاحوال لا يرد آه (قوله اي المقاصد في جانب التصديقات)
فاضافة المقاصد الى التصديقات بمعنى في فاقسم الرابع من الفن
مباحث القياس لا المقاصد فانها انواع القياس وتلك الانواع
موضوعات المسائل المذكورة في هذا الباب (قوله كانت) اي القياس

١ هو دليل الطرفين مع بناء
الاجاب والسلب والصدق
ايضا نحو كل انسان حيوان
فتعكس الى موجبة جزئية
اي بعض الحيوان انسان مثلا
فيه اختلاف لا يجعل
٢ القائم ذكره قلنا كنفصا للمثال
نحو كل ما ليس بشيء
ليس بانسان مثلا
٣ والخاصل ان القضايا
واحكامها موضوعات
المسائل المذكورة في الباب
الثالث كالكمالات [٢] الخمس
والاقوال [٣] اشارة نحو
[٢] في الباب الاول
[٣] في الباب الثاني

